خطة الاستجابة الإنسانية
اليمن

دورة التخطيط لبرامج العمل الإنساني
2024
إصدار يناير 2024م

نبذة

أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) هذه الوثيقة نيابة عن الفريق القُطري الإنساني والشركاء، وتعد خطة الاستجابة الإنسانية عرضًا للاستجابة المنسقة والاستراتيجية التي أعدتها الوكالات الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمتضرّرين من الأزمة، وتستند هذه الخطة إلى أدلة الاحتياجات الموضحة في وثيقة اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية وتستجيب لها.

صورة الغلاف
يتناول أديب وجبة الغداء في منزله مع العائلة في مخيم الجفينة للنازحين في مأرب.
الصورة: برنامج الأغذية العالمي/سيد عاصف محمود

لا تُعبِّر التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير عن أي رأي البتة من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

اطلع على آخر المستجدات

OCHA

ينسِّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) العمل الإنساني لضمان حصول المتضرّرين من الأزمة على المساعدات والحماية التي يحتاجون إليها، كما يعمل على تذليل العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضرّرين من الأزمات ويوفر القيادة في حشد المساعدات والموارد بالنيابة عن المنظومة الإنسانية
https://www.unocha.org/yemen
https://twitter.com/OCHAYemen

Humanitarian Action
ANALYSING NEEDS AND RESPONSE

تقدم منصة العمل الإنساني (Humanitarian Action) لمحة عامة شاملة عن المشهد الإنساني، وتوفّر أحدث المعلومات التي تم التحقق منها حول الاحتياجات وتقديم الاستجابة الإنسانية بالإضافة إلى المساهمات المالية.
humanitarianaction.info

rw response

تُشكِّل منصة ReliefWeb Response جزءًا من التزام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تجاه المجتمع الإنساني لضمان توافر المعلومات ذات الصلة في حالات الطوارئ الإنسانية لتيسير فهم الأوضاع واتخاذ القرارات، وتُعدُّ بمثابة الجيل التالي من منصة الاستجابة الإنسانية.
https://response.reliefweb.int/yemen

fts Financial Tracking Service

تعتبر خدمة التتبع المالي المزود الرئيسي للبيانات المحدّثة باستمرار حول التمويل الإنساني الدولي، وتسهم إسهامًا رئيسيًا في صنع القرار الاستراتيجي من خلال تسليط الضوء على الفجوات والأولويات؛ ومن ثمَّ، المساهمة في تقديم مساعدات إنسانية تتسم بالفعالية والكفاءة وتقوم على المبادئ.
fts.unocha.org

جدول المحتويات

05 **مقدمة**

06 **لمحة عامة عن خطة الاستجابة**

09 **الجزء الأول: أولويات الاستجابة الاستراتيجية**

11 1.1 نطاق خطة الاستجابة الإنسانية

02 2.1 نظرة عامة موحدة عن استخدام المساعدات النقدية متعددة الأغراض

12 3.1 القدرة التشغيلية وإمكانية الوصول

23 **الجزء الثاني: مراقبة الاستجابة**

42 1.2 نهج المراقبة

52 2.2 ماذا لو لم نتمكن من الاستجابة؟

72 3.2 كيفية المساهمة

28 **الجزء الثالث: أهداف المجموعات القطاعية/القطاعات والاستجابة**

92 1.3 تنسيق وإدارة المخيمات

23 2.3 التعليم

53 3.3 الأمن الغذائي والزراعة

83 4.3 الصحة

14 5.3 التغذية

44 6.3 الحماية

05 7.3 المأوى والمواد غير الغذائية

35 8.3 المياه والصرف الصحي والنظافة

65 9.3 القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

95 10.3 آلية الاستجابة السريعة

26 11.3 الاتصالات في حالات الطوارئ

36 12.3 اللوجستيات (الإمداد والتموين)

46 13.3 التنسيق

67 **الجزء الرابع: الملاحق**

86 1.4 ملاحظات ختامية

حضرموت، اليمن
تستمتع عائلة سهالة بتناول وجبة الغداء معًا في منزلهم بمنطقة الحسي في المكلا بحضرموت.
صورة: برنامج الأغذية العالمي/سيد عاصف محمود

مقدمة

بعد تسع سنوات من الصراع، لا تزال الاحتياجات في اليمن كبيرة. مع دخولنا عام 2024م، يحتاج أكثر من نصف سكان البلد إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية. في حين خففت استمرار الهدنة بحكم الواقع، التي توسطت فيها الأمم المتحدة وانتهت رسميًا في 2 أكتوبر 2022م، من الضغوط التي تواجه المدنيين. لا يزال الوضع العام في اليمن صعبًا، فالاتفاق السياسي، الذي يفضي إلى سلام مستدام، هو الحل الوحيد طويل الأمد للأزمة الإنسانية في اليمن.

في عام 2024م، يحتاج 18.2 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية. يواجه 17.6 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، ويواجه اليمن معدل سوء تغذية مرتفعًا يُنذر بالقلق، حيث يعاني ما يقرب من نصف الأطفال دون سن الخامسة من التقزُّم المعتدل إلى الشديد، ولا يزال هناك 4.5 مليون شخص نازح، تعرض الكثير منهم لعمليات نزوح متعددة على مدى عدة سنوات.

على الرغم من التحديات، وصلت منظمات الإغاثة إلى نحو أكثر من 8.6 مليون شخص شهريًا في عام 2023م، واضطررنا إلى تكييف استجابتنا بسبب عدم كفاية التمويل والقيود المفروضة على الوصول. في عام 2024م، ظهرت مخاطر إضافية بسبب ديناميكيات الصراع الإقليمي، من الممكن فقدان أوجه التحسن الطفيف الذي طرأ على الوضع الإنساني من دون شك إن ظهرت هذه المخاطر وفُرضت قيود أخرى على المساعدات الإنسانية.

بناءً على الفرص القائمة والتخفيف من المخاطر المتصاعدة، تعكس خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024م نهج معزز ومحدد الأهداف والأولويات وأكثر إلمامًا بالمخاطر وتصاعديّ/شامل لإعداد البرامج في اليمن بما يتماشى مع التنفيذ المستمر لتوصيات التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للأزمة في اليمن. جاءت الوثيقة نتيجة مشاورات مكثفة على المستوى المحلي وقائمة على المناطق، شملت المتضرّرين، وإقامة مزيد من الشراكات مع السلطات، والجهات العاملة في المجالين الإنساني والتنموي.

تحظى خطة الاستجابة الإنسانية بأولوية أكبر، حيث تستهدف 11.2 مليون شخص ضعيف، وتهدف إلى تعزيز الأولويات المحلية والمساءلة. تعالج الاستجابات المتكاملة والمتعددة القطاعات الاحتياجات معالجة شاملة وتعزز آليات الحماية ضد المخاطر، منها تلك التي يشكلها تغير المناخ. كما تؤكد على التعاون مع شركاء التنمية لدعم سبل العيش والخدمات الأساسية والظروف الاقتصادية للتوصل إلى حلول طويلة الأجل، فالتوافق مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لليمن 2022-2025 سيعزز التكامل والتآزر بين الجهود الإنسانية والإنمائية.

تسعى الجهات العاملة في المجال الإنساني للحصول على 2.7 مليار دولار أمريكي بغية تحقيق هذه الخطط وتقديم المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية إلى 11.2 مليون شخص.

في عام 2024م، يحظى اليمن بإمكانية فريدة لاتخاذ خطوة حاسمة للخروج من الأزمة الإنسانية التي يواجهها المدنيون المتضرّرون يوميًا منذ أكثر من تسع سنوات. يتطلب ذلك التمويل الفوري المستدام وبينما أنا ممتن للمانحين على سخائهم على مر السنين، فإنني أناشد دعمهم المستمر والعاجل. يجب ألا يقتصر التمويل على المساعدات الإنسانية وحدها. كما يجب أن يكون التمويل الكامل لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، الذي يقدر بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي، من الأولويات. يمكننا معًا الاستمرار في دعم الشعب اليمني الصامد لاتخاذ خطوات حاسمة لإيجاد حل لما لا يزال أحد أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

بيتر هوكينز
منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن بالإنابة

لمحة عامة عن خطة الاستجابة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
18.2مليون	11.2مليون	%23	%54	%15

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء العاملون
2.7مليار	219

الهدف الاستراتيجي الأول:

تقليل معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات المرتبطة بالأزمات من خلال المساعدات والخدمات المنقذة للأرواح ذات الأولوية ومحددة الأهداف والمتكاملة والمتعددة القطاعات لمن هم في أمس الحاجة إليها، ما يضمن السلامة والمساواة والشمولية.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية دون تمييز والحفاظ عليها، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز الحلول المستدامة للمتضرّرين من خلال استجابات آمنة وشاملة ومتكاملة تعزز تقوية المنظومة من خلال التدخلات المترابطة في المجالات الإنسانية والإنمائية والسلام.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

تحسين حماية وكرامة السكان المتضررين من الأزمة الأشد ضعفاً من خلال ضمان تقديم الحلول والمساعدات الإنسانية في الوقت المناسب والقائمة على المبادئ بدون تمييز من خلال تعزيز القواعد والمعايير الدولية.

المستهدفون وشدة الاحتياجات

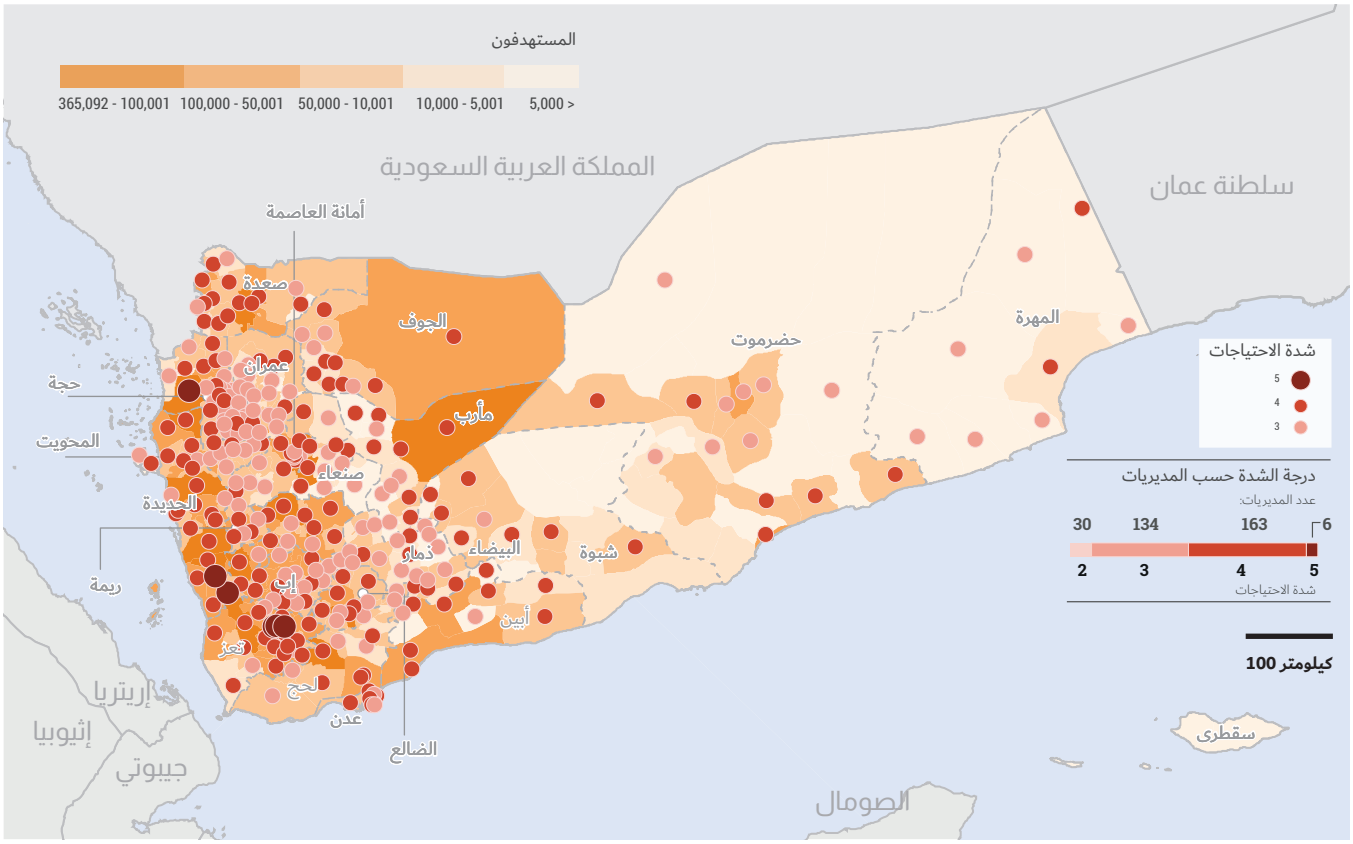

افتراضات التخطيط لعام 2024م

لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى وثيقة اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2024.

اتجاهات خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن (2019 - 2023)

(الأرقام بالملايين)

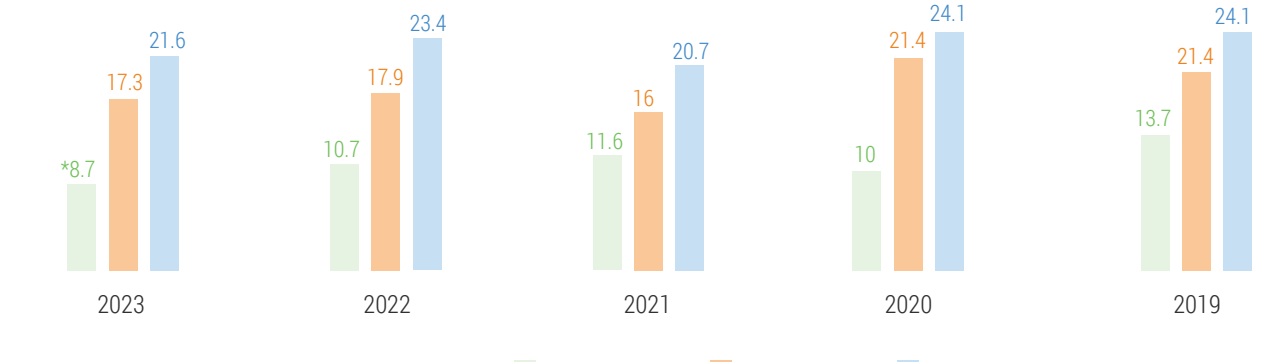

حتى ديسمبر 2023م

متطلبات التمويل والتمويل المُتلقى (2019 - 2023)

(الأرقام بالمليار)

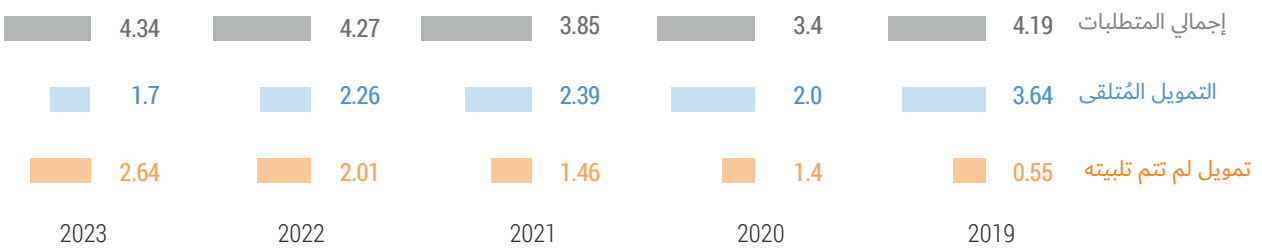

جهات العمل الإنساني لدى خطة الاستجابة الإنسانية (2019 – 2023)

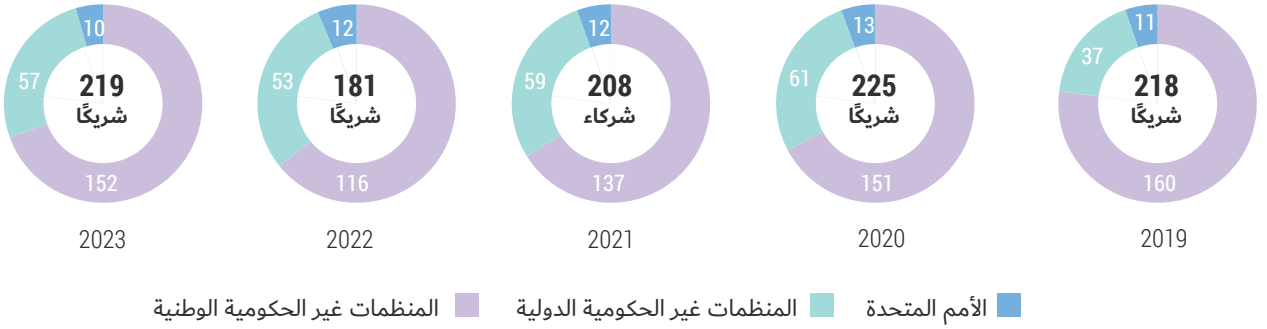

لمحة عامة عن الاستجابة القطاعية 2023-2024

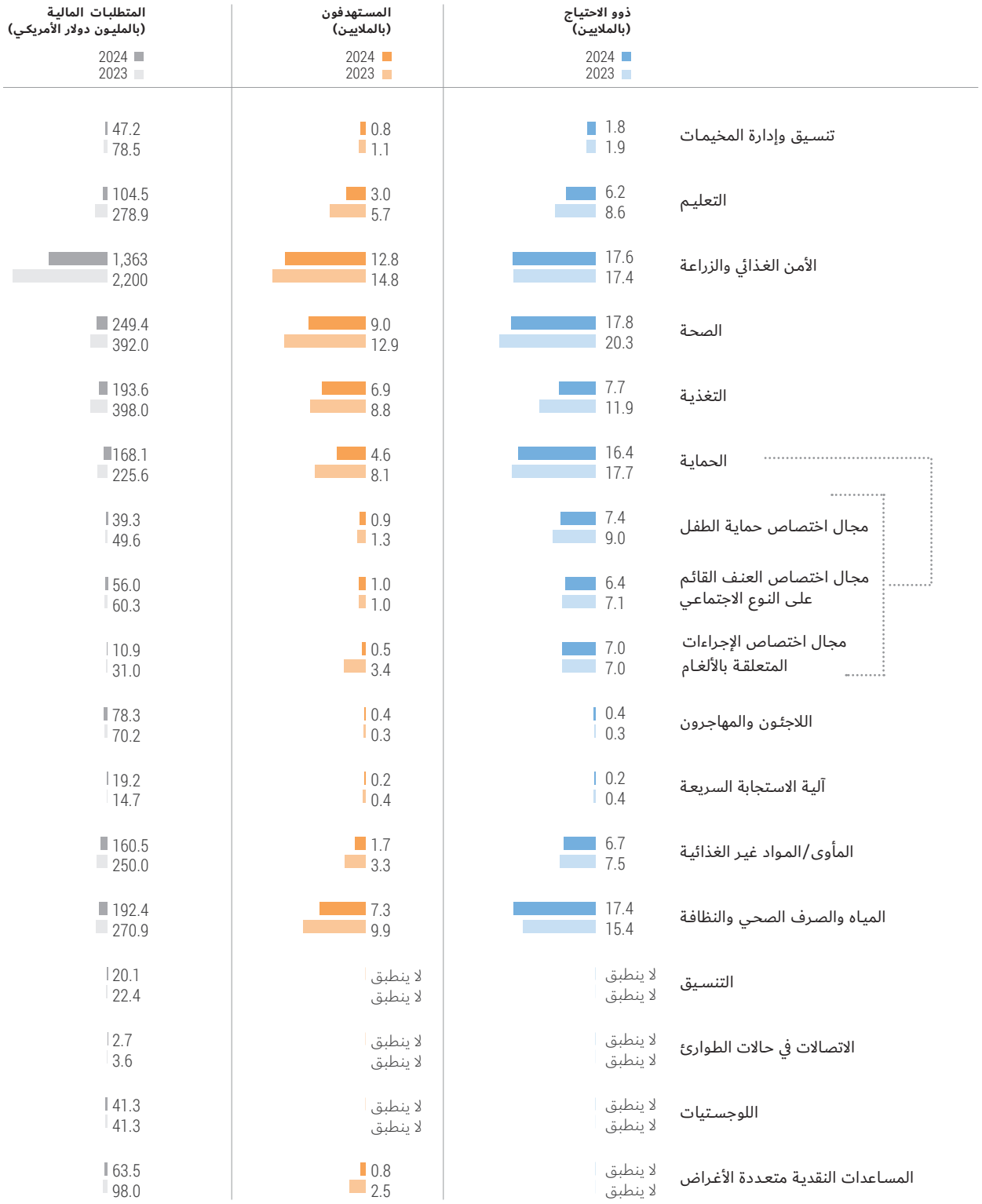

الجزء الأول:

أولويات الاستجابة الاستراتيجية

لحج، اليمن
طفلة تتلقى المكملات الغذائية للوقاية من سوء التغذية في تبن، محافظة لحج.
صورة: منظمة أدرا/أحمد ماهر

نهج تصاعدي شامل قائم على المناطق وشامل لبناء استجابتنا

قاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) 10 ورش عمل تشاورية على أساس المناطق تغطي جميع المحافظات لتحديد استراتيجية الاستجابة الإنسانية لعام 2024 بمشاركة فعّالة من السلطات والمؤسسات المحلية، وجهات العمل الإنساني، من ضمنها الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمنظمات التي تقودها نساء، وحركة الهلال الأحمر، وشركاء التنمية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة.

المشاورات القائمة على المناطق

- تعزيز المسؤولية المحلية وفهم الاحتياجات الإنسانية وتعزيز التنسيق على المستوى المحلي.
- مناقشة الأولويات وأساليب الاستجابة لعام 2024، وتعزيز المساءلة أمام المتضرّرين وتحديد الأولويات على المستوى المحلي.
- اكتساب الثقة والقبول، والتفكير في الدروس المستفادة.
- تحديد فرص التنمية لتحسين المناصرة وبناء التآزر مع الجهات العاملة في مجال التنمية.

المشاركة

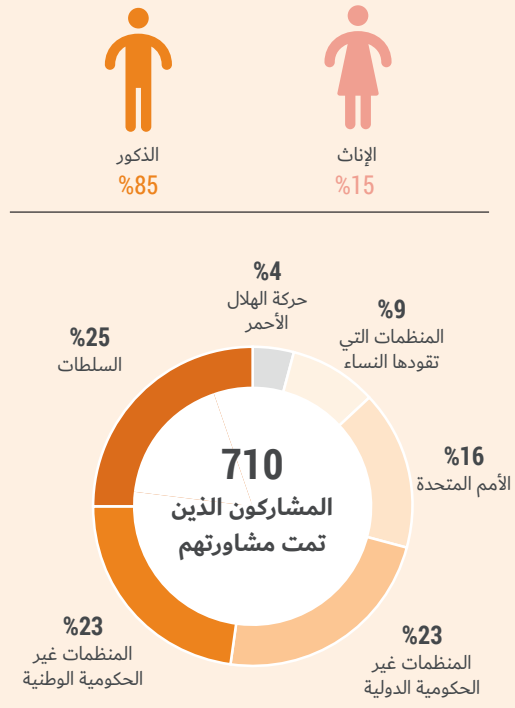

أكد المشاركون في مواقع متعددة على أهمية تعزيز وضع البرامج متعددة القطاعات والمتكاملة، فضلاً عن الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لبداية النزوح بسبب الصراع والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض. تتمثل الأولويات الرئيسية في دعم مشاريع القدرة على الصمود وسبل العيش، ومنها المساعدات النقدية للفئات الأكثر تضرّرًا وتحسين الجودة والحصول على الخدمات الأساسية. كما شدّد المشاركون على العلاقة بين أنشطة إزالة الألغام والحلول الدائمة، خاصة في المديريات الأكثر تلوثًا بالألغام، مشيرين إلى أن الحلول الدائمة للسكان النازحين ستظل مرهونة بإزالة الألغام.

أثار المشاركون بشأن المناطق المتضرّرة من الآثار الضارة لتغير المناخ مسألة إنشاء نظام للإنذار المبكر وبناء القدرات للاستجابة للكوارث على المستوى المحلي. كما أكد المشاركون على أهمية إعادة تأهيل البنية التحتية العامة واستدامة الخدمات بما يتجاوز الاستجابة الإنسانية قصيرة المدى. وأُثيرت مسألة تعزيز التنسيق مع السلطات المحلية لتبسيط الإجراءات البيروقراطية المعقدة باعتبارها تحديًا رئيسيًا. تشكل القيود المفروضة على الوصول الفعلي وانعدام الأمن، خاصة في المديريات القريبة من خطوط المواجهة، تهديدًا كبيرًا لسلامة العاملين في المجال الإنساني والمجتمعات المحلية.

يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل والمعلومات عن كل محافظة عبر الرابط التالي. المُلحق: المشاورات على أساس المنطقة.

مكنت نتائج المشاورات مجتمع العمل الإنساني من إعداد استراتيجية استجابة على مستوى الدولة، تكون محلية ومخصصة على مستوى المديرية ضمن نهج قائم على المناطق. تُستكمل المشاورات الميدانية بمشاركة مكثفة وفعّالة للمجموعات القطاعية مع الوزارات والسلطات المعنية في عدن وصنعاء.

1.1 نطاق خطة الاستجابة الإنسانية

الهدف الاستراتيجي الأول

الهدف الاستراتيجي 1: تقليل معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات المرتبطة بالأزمات من خلال المساعدات والخدمات المنقذة للأرواح ذات الأولوية ومحددة الأهداف والمتكاملة والمتعددة القطاعات لمن هم في أمس الحاجة إليها، ما يضمن السلامة والمساواة والشمولية.

في إطار هذا الهدف، يهدف الشركاء في مجال العمل الإنساني إلى تقديم المساعدات الموجهة المنقذة للحياة لمنع فقدان الأرواح. يعد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، إلى جانب تفشي الأمراض وزيادة مخاطر الحماية ومنها المتفجرات من مخلفات الحرب، من الأسباب الرئيسية لانتشار الأمراض والوفيات. ستعطي الجهات العاملة في المجال الإنساني الأولوية لاستجابتها من خلال التدخلات متعددة القطاعات المتكاملة المنقذة للأرواح في المناطق التي تتداخل فيها الاحتياجات الإنسانية وتصبح أكثر شدة.

يسترشد ذلك الهدف بالمبادرة المتكاملة للحد من خطر المجاعة وهي عبارة عن حزمة متكاملة متعددة القطاعات مكونة من المساعدات والخدمات التي تشمل دعم التغذية والصحة والأمن الغذائي والزراعة، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، وخدمات الحماية، ويهدف هذا إلى خفض معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات المرتبطة بالجوع الشديد والمجاعة ومستويات سوء التغذية، وعدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية والحوامل والمرضعات. سيتم ذلك في المجتمعات المضيفة وفي مواقع النازحين في المناطق ذات الأولوية العالية التي تعاني من نقص الخدمات.

في الوقت ذاته، ستعالج المجموعات القطاعية بشكل مشترك الاحتياجات الإنسانية للفئات الأكثر تضرّرًا، من بينهم النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة والعائدين والمهاجرين واللاجئين، من خلال توفير المساعدات متعددة القطاعات المتكاملة المنقذة للأرواح في مجالات الأمن الغذائي والزراعة، والصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والحماية، والتعليم، وتنسيق وإدارة المخيمات، والمأوى والمواد غير الغذائية التي تقوم على تقييمات الاحتياجات الشاملة ومراقبة ما بعد التوزيع لتحسين الاستجابة.

سيتولى قطاع تنسيق وإدارة المخيمات التنسيق مع مجموعات قطاع المأوى/المواد غير الغذائية، والحماية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة، والتغذية، والأمن الغذائي والزراعة لتحديد مواقع استضافة النازحين ذات الأولوية بشكل جماعي لسد الفجوات العاجلة من خلال تقديم الخدمات والمساعدات المتكاملة، وينصب التركيز الأساسي لهذه الاستجابات على تعزيز المعايير وجودة الخدمة في التجمعات العشوائية، ما يعود بالنفع على النازحين والمجتمعات المضيفة. وكذلك من المقرر متابعة التعاون بين تنسيق وإدارة المخيمات والتعليم والحماية والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والإجراءات المتعلقة بالألغام حسب الحاجة؛ لتلبية الاحتياجات المتنوعة متعددة القطاعات بشكل فعال، حيث إن تحديد مجالات الاستجابة ذات الأولوية يراعي عوامل مثل عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة، والمناطق التي تعاني من نقص الخدمات، ودرجات الشدة عبر القطاعات، وأحدث بيانات المراقبة، كل ذلك بهدف توسيع نطاق وأثر أنشطة الاستجابة المتكاملة متعددة القطاعات.

الهدف الاستراتيجي الثاني

الهدف الاستراتيجي 2: تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية دون تمييز والحفاظ عليها، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز الحلول المستدامة للمتضرّرين من خلال استجابات آمنة وشاملة ومتكاملة تعزز تقوية المنظومة من خلال التدخلات المترابطة في المجالات الإنسانية والإنمائية والسلام.

يرمي هذا الهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وجودة توفيرها مثل خدمات الصحة، والتغذية، وتنسيق وإدارة المخيمات، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والمأوى، والحماية، وخدمات التعليم، ومنها في المجتمعات المضيفة وتجمعات النازحين. ستضمن الجهات العاملة في المجال الإنساني، من خلال وضع البرامج الشاملة مع الأنشطة المجتمعية، حصول الفئات المهمشة على الخدمات الأساسية. من المقرر تنفيذ الأنشطة في إطار هذا الهدف باعتماد النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، الذي يهدف إلى بناء قدرة المجتمعات المتضرّرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتكررة والحفاظ على حياة المتضرّرين لتجنب المزيد من التدهور

في الوضع الإنساني باستخدام نهج يراعي ظروف الصراع بالإضافة إلى إشراك الجهات ذات الصلة في جهود التماسك الاجتماعي وبناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، سيتعاون الشركاء في مجال العمل الإنساني بشكل وثيق مع شركاء التنمية والسلطات الوطنية والمحلية لتعزيز تقوية النظام وتسهيل التحول نحو التنمية المستدامة والحلول طويلة المدى. ستساهم التدخلات الطارئة في مجال سبل العيش، التي تستهدف الأسر الأكثر تضرّرًا، في تعزيز الاعتماد على الذات وتلبية الاحتياجات الغذائية بشكل مستدام من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وخلق الفرص المدرة للدخل.

ستهدف جهات العمل الإنساني، من خلال تعزيز التعاون مع جهات العمل التنموي، إلى التغلب على العقبات التي تحول دون تقدم برنامج الحلول الدائمة للتخفيف من طبيعة النزوح التي طال أمدها في اليمن. تشمل الأنشطة مراقبة الإجراءات المتعلقة بالألغام وتحليل أثرها في مناطق النزوح والعودة، وتدخلات التماسك الاجتماعي، وتعزيز الحوكمة المحلية بالتعاون مع السلطات/الجهات المجتمعية، والمناصرة والمشاركة في معالجة الانتهاكات المرتبطة بالمساكن والأراضي والممتلكات، ومنها عمليات الإخلاء، وإيجاد سبل عيش مستدامة. نظرًا للأثر السلبي والكبير للمخاطر المناخية على قابلية تعرض الأسر لأوجه الضعف خاصة في المناطق الريفية، ستعمل الجهات الإنسانية والتنموية على تعزيز التدخلات المقاومة للمناخ والصديقة للبيئة من خلال نُهُج مبتكرة، مثل تحسين إدارة موارد المياه في المزرعة وخارجها، والزراعة الذكية مناخيًا، وإمداد الخدمات الصحية والتعليمية بالطاقة الشمسية، وغير ذلك من الحلول الفعالة من حيث التكلفة.

الهدف الاستراتيجي الثالث

الهدف الاستراتيجي 3: تحسين حماية وكرامة السكان المتضررين من الأزمة الأشد ضعفاً من خلال ضمان تقديم الحلول والمساعدات الإنسانية في الوقت المناسب والقائمة على المبادئ بدون تمييز من خلال تعزيز القواعد والمعايير الدولية.

في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تهدف جهات العمل الإنساني إلى تعزيز الآليات المتعلقة بالحماية، وتعزيز تحديد قابلية التعرض لأوجه الضعف والاستهداف القائم على المبادئ، بالإضافة إلى الإحالات بين القطاعات التي تعزز الوقاية وتخفيف مخاطر الحماية. يستلزم ذلك ضمان معافاة النساء والأطفال والنازحين والمجتمعات المهمشة، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك من خلال مجموعة من خدمات الحماية وغير المتعلقة بالحماية، وتعزيز مبادرات الحماية المجتمعية، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها وكذلك مناطق النزوح والتجمعات والعودة، والتعاون بفاعلية مع السلطات المحلية والشركاء.

يكمن الهدف النهائي في خلق بيئة تمكينية تعمل على تحسين وصول الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة إلى الخدمات الإنسانية وخدمات الحماية بطريقة آمنة وكريمة وخاضعة للمساءلة، وبحيث يمكن للأفراد العيش بكرامة ودون خوف من الأذى الجسدي أو العنف أو الاستغلال أو التمييز أو النزوح، بالتالي تعزيز الشعور بالأمن والاستقرار داخل مجتمعاتهم.

نهج الاستجابة

لا يزال المجتمع الإنساني في اليمن ملتزمًا باستجابة إنسانية قائمة على المبادئ وفعالة وشاملة. وُضِعت الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 لتعكس الاحتياجات المتغيرة والاستهداف على النحو الذي حددته جهات العمل الإنساني، مع ضمان اتباع نهج الاستجابة ذي الأولوية الذي يركز على الحماية بما يتماشى مع استراتيجية مركزية الحماية للفريق القُطري الإنساني المعتمدة في اليمن وخطة عملها.[1]

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع المُلحق: استراتيجية مركزية الحماية - أولويات الحماية للفريق القُطري الإنساني والمُلحق: خطة عمل مركزية الحماية.

ستجمع جهات العمل الإنساني في اليمن بين المساعدات المنقذة للأرواح والجهود الموجهة لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص سبل العيش، سيشمل ذلك التركيز بشكل خاص على دعم الأشخاص الأكثر تضرّرًا على المدى القصير إلى الطويل. ستراعي الاستجابة الإنسانية الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات والأطفال وذوي الإعاقة والفئات المهمشة وغيرهم من السكان موضع الاهتمام، وستضمن وجود تدابير مساءلة فعّالة في جميع المواقع التي يتم فيها تقديم المساعدات.

مع إعطاء الأولوية للتخطيط المشترك بين القطاعات وتكامل نُهُج الاستجابة، ستظل استراتيجية الاستجابة تعتمد على الإنجازات والتغييرات على مستوى المنظومة التي نفذها الفريق القُطري الإنساني في عام 2023 في إطار خطة الاستجابة الإدارية لعملية تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات. سيركز النهج على تحسين جودة وكفاءة الاستجابة الإنسانية، مع توطيد الروابط مع شركاء التنمية، وتعزيز الحلول طويلة الأجل.

استجابة محلية قدر الإمكان

سيواصل الفريق القُطري الإنساني في اليمن تعزيز برنامج عمل التوطين في عام 2024 وتحسين جودة الاستجابة الإنسانية من خلال نقل القيادة والمسؤولية إلى المجتمعات المتضرّرة. استُحدثت بعض التدابير العملية في عام 2023 لتعزيز الإدماج والمشاركة والقيادة وتمويل الشركاء المحليين والوطنيين، ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل بما يتماشى مع استراتيجية التوطين التي أقرها الفريق القُطري الإنساني (2026-2024). تهدف الاستراتيجية، التي وضعتها المنظمات غير الحكومية الوطنية بالتشاور مع مجموعة واسعة من المحاورين، إلى تحقيق المسؤولية الجماعية والشفافية والمساءلة في العمل الإنساني، وبناء التعاون المتبادل بين الجهات الوطنية والدولية. كما ستعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين والدمج الاجتماعي لضمان دمج احتياجات الفئات المحرومة بشكل جيد في تصميم الاستجابة وتنفيذها وصنع القرار. في عام 2024، سيبدأ الفريق القُطري الإنساني، من خلال مجموعة عمل مراقبة التوطين، في رصد التقدم المحرز في أربع ركائز رئيسية: تنمية القدرات، والتنسيق، والقيادة/ التأثير، والتمويل. كما سيواصل صندوق التمويل الإنساني في اليمن التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تنفيذ الإجراءات الرئيسية وفقًا لاستراتيجية التوطين.

استخدم الرابط التالي للاطلاع على المُلحق: استراتيجية التوطين وخطة العمل.

استجابة أقرب إلى اختيارات وتفضيلات ذوي الاحتياج

تشير استبيانات تصورات المجتمع المحلي إلى أن 58 في المائة من المجتمعات المحلية كانت راضية عن الخدمات التي يقدمها المجتمع الإنساني، ومع ذلك، يوجد حاجة إلى بذل جهود إضافية لزيادة كمية ونوعية المساعدات الإنسانية والإنمائية وكذلك سهولة الوصول إليها. يُنظر إلى تعزيز المشاركة المجتمعية وتحسين قنوات التواصل على أنها وسيلة لمعالجة هذه المشكلات. في عام 2024، ستركز استراتيجية المساءلة أمام المتضرّرين على تعزيز قدرة الأمم المتحدة وجهات العمل الإنساني الأخرى على الاستجابة بشكل منهجي للمعلومات الخاطئة/المضللة، وتوسيع آليات الملاحظات المجتمعية، ونشر المعلومات المنقذة للأرواح، ومراقبة تصورات المجتمع حول نوع المساعدة المقدمة وكفاءة وفعالية الاستجابة الإنسانية في اليمن.

بمساعدة مجموعة العمل المعنية بالمشاركة المجتمعية والمساءلة أمام المتضرّرين، يعتزم الشركاء في مجال العمل الإنساني، الذين يساهمون في آلية الملاحظات المشتركة، رفع مستوى الوعي لدى المجتمعات حول استخدام آلية رفع الملاحظات وسهولة الوصول إليها، من خلال توسيع قنوات آلية رفع الملاحظات لفرادى المستفيدين،[2] سيواصل فريق العمل المعني بالمشاركة المجتمعية والمساءلة أمام المتضرّرين العمل بشكل وثيق مع الشركاء في مجال العمل الإنساني لتنويع آلية رفع الملاحظات على مستوى البلد من خلال أنظمة آليات الملاحظات المشتركة القائمة للشركاء والاتفاق على معايير جديدة لتعزيز التحليل الشامل لآلية الملاحظات على مستوى البلد. ستمكن هذه التحسينات جهات العمل الإنساني من جمع بيانات قابلة للتنفيذ لدعم اتخاذ القرارات الإنسانية القائمة على المبادئ. من المقرر أيضًا استخدام إدارة وتحليل الشكاوى المقدمة من خلال آليات رفع الملاحظات على مستوى البلد لضمان إجراء التعديلات المناسبة على البرنامج.

بالإضافة إلى ذلك، سيجري فريق العمل المعني بالمشاركة المجتمعية والمساءلة أمام المتضرّرين استبيانًا سنويًا لتصورات المجتمع، باستخدام منهجيات البحث الكمية والنوعية لتتبع التقدم المحرز في التصورات مقابل نتائج عام 2023. من المقرر دمج المشاركة المجتمعية في إجراءات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك عن طريق نشر رسائل الإنذار المبكر وتغيير السلوك للتخفيف من المخاطر على المجتمعات.

في عام 2024، ستواصل شبكة النوع الاجتماعي تفعيل خارطة الطريق الخاصة بالنوع الاجتماعي، يشمل ذلك ضمان تحقيق نتائج تحويلية في معالجة المساواة بين الجنسين وتعزيزها في جميع مراحل وضع البرنامج، بدءًا من التصميم والمشاركة وحتى التقييم والمراقبة والمراجعة، كما ستعمل الشبكة على زيادة المشاركة مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودُها النساء.

تعزيز النُهُج متعددة القطاعات لتعزيز بيئة وقائية

يزداد تكاتف المجموعات القطاعية لتحديد الأولويات الإنسانية معًا وتنفيذ استجابات متعددة القطاعات لضمان التحسين الشامل والوقائي وتعزيز نتائج القدرة على الصمود، لا سيما من خلال مبادرة الاستجابة المتكاملة لخطر المجاعة لمنع الجوع الشديد وارتفاع مستويات سوء التغذية.

ستواصل مجموعات قطاع تنسيق وإدارة المخيمات، والأمن الغذائي والزراعة، والمياه والصرف الصحي والنظافة، وآلية الاستجابة السريعة، والمأوى، والصحة، والحماية التعاون للتخفيف من المخاطر المختلفة التي تهدد النازحين، من ضمنها مخاطر الحماية، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والسيول، وحوادث الحرائق، وتفشي الأمراض، والإخلاء.

سيعمل شركاء المساعدات النقدية متعددة الأغراض مع مجموعة قطاع الحماية ومجالات اختصاصها لتعزيز آليات الاستهداف والإحالة، بما يتماشى مع الملاحظات التوجيهية للمساعدات النقدية الخاصة بالحماية وأوجه الضعف الصادرة عن مجموعة قطاع الحماية الوطنية ومجالات اختصاصها بغرض تعزيز الاستهداف والإحالات باستخدام نهج الحماية. ستتمحور هذه الجهود المشتركة حول معالجة المجالات الرئيسية المحددة في عام 2024: 1) الاستهداف، 2) التحديد والإحالة، 3) قيم التحويل، 4) التغطية الجغرافية، 5) التنسيق وتبادل المعلومات.

تشارك مجموعة قطاع إدارة وتنسيق المخيمات بفاعلية في رصد الحوادث التي تؤثر على سلامة وكرامة السكان المتضرّرين والفجوات في التوثيق المدني في مواقع النازحين وإحالة الحالات إلى شركاء مجموعة قطاع الحماية/مجالات اختصاصها. تركز مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات على الدمج من خلال رصد مشاركة النساء وذوي الإعاقة في لجان الموقع، وصيانة الموقع، والمشاريع التي يقودها المجتمع. علاوة على ذلك، تتولى مجموعة قطاع إدارة وتنسيق المخيمات تحديث وصون خرائط الخدمة في المواقع المُدارة، وتعزيز نظام الإحالة والتصعيد الخاص بإدارة وتنسيق المخيمات لسد فجوات الخدمة، والتعاون مع مجموعة العمل المعنية بالمساكن والأراضي والممتلكات في الاستجابة لتهديدات الإخلاء ودعم تقييمات مدى ملاءمة الأراضي في حالات الانتقال بما يتماشى مع إطار حالات الانتقال الطوعي.

ستتعاون مجموعتي المياه والصرف الصحي والنظافة والحماية/ مجالات اختصاصها في العديد من المبادرات الرئيسية، من ضمنها التركيز على حساسية الصراع وتدابير التخفيف، بالإضافة إلى وضع مؤشر سلامة المياه والصرف الصحي والنظافة والتحقق من السلامة.

ستعمل مجموعتي التعليم والحماية/مجالات اختصاصها على تعزيز التنسيق، خاصة في مجال حماية الطفل من خلال تبادل المعلومات واتخاذ القرار والتقويم/التقييم المشترك وتخطيط الاستجابة. من المقرر تطوير وتعزيز وضع البرامج المشتركة والمتكاملة للسماح بالاستجابة الشاملة وتحسين عافية الأطفال.

تعتزم مجموعة قطاع المأوى/المواد غير الغذائية إجراء مراقبة مستمرة للمخاطر المرتبطة بالحماية/حماية الطفل/العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ لاستكمال النهج الشامل لتعميم الحماية. تعتزم العمل مع مجموعة قطاع الحماية ومجالات اختصاصها والسلطات لمعالجة مخاطر الحماية في عمليات توزيع المأوى والمواد غير الغذائية وتوجيه شركاء المأوى بشأن الحد من هذه المخاطر. من المقرر استكمال ذلك بالتدريب وبناء القدرات بالإضافة إلى تحديث أوراق النصائح حول النوع الاجتماعي، وتعميم الحماية، وتعميم حماية الطفل، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساكن والأراضي والممتلكات، وستتعاون مجموعتا المأوى والحماية لمعالجة حالات الإخلاء القسري ومساعدة المتضرّرين أثناء حالات الانتقال بما يتماشى مع إطار حالات الانتقال الطوعي.

بالإضافة إلى دمج اعتبارات الحماية في جميع جوانب البرامج الصحية، وتوفير التدريب والتوجيه لمقدمي الرعاية الصحية حول مبادئ الحماية، والخدمات المراعية للنوع الاجتماعي والملائمة للأطفال، فضلاً عن وضع آليات إحالة مشتركة بين القطاعات للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ستجري مجموعة قطاع الصحة تحليلاً شاملاً للاحتياجات الصحية ومخاطر الحماية في اليمن، مع مراعاة عوامل مثل النزوح، والإصابات المرتبطة بالصراع، ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية، وأوجه الضعف لدى النساء والأطفال. ستتعاون مجموعة قطاع الصحة مع مجموعة قطاع الحماية/مجالات اختصاصها والأطراف المعنية لتحديد أولويات الحماية الرئيسية في قطاع الصحة، مثل معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان وصول السكان الضعفاء إلى الرعاية الصحية، وحماية مرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء اليمن.

ستستهدف المجموعات القطاعية في مجالات التعليم والتغذية والأمن الغذائي والزراعة الأطفال والشباب المتضرّرين من الأزمة في المدارس ذات الأولوية داخل المديريات التي تعاني من سوء التغذية الحاد الشامل الذي يفوق مستوى الطوارئ من خلال تدخلات مراعية للتغذية، منها برامج التغذية المدرسية. من المقرر أن تستكمل الجهات العاملة في مجال الحماية برامج الأمن الغذائي والزراعة هذه لضمان إحالة الأسر التي تعاني من سوء التغذية وأطفالهم إلى خدمات وقائية لمعالجة أوجه الضعف بما في ذلك مقدمي الرعاية.

ستعطي المجموعات القطاعية في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة، والأمن الغذائي والزراعة، والتغذية الأولوية للمناطق

التي تكون فيها شدة الاحتياجات بين القطاعات مرتفعة من حيث سوء التغذية و/أو بسبب تفشي المرض، خاصة في المناطق الريفية النائية التي يصعب الوصول إليها، والمناطق الحضرية المزدحمة أو شبه الحضرية للنازحين.

ستدمج المجموعات القطاعية في مجالات الأمن الغذائي والزراعة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة التدخلات وستعزز أوجه التآزر بغرض الوقاية من الجوع الشديد وارتفاع مستويات سوء التغذية والوفيات المرتبطة بها من خلال مبادرة الاستجابة المتكاملة لخطر المجاعة، وتعزيز حزمة متكاملة من المساعدات والخدمات.

ستعمل مجموعة قطاع الحماية ومجالات اختصاصها على تعزيز المراقبة والتقييم في مناطق النزوح والعودة بالتعاون مع مجموعتي إدارة وتنسيق المخيمات والمأوى بالإضافة إلى المجموعات الرئيسية الأخرى والمساهمة في المناصرة والتحليل المستند على المعلومات. كما ستشمل الجهود توفير المساعدة القانونية وبناء القدرات لتحسين الوصول إلى الوثائق المدنية، عنصر هام مرتبط بتحقيق حلول دائمة، بالإضافة إلى ذلك، ستتعاون مجموعة قطاع الحماية ومجالات اختصاصها مع المجموعات القطاعية الأخرى لمعالجة تحديات المساكن والأراضي والممتلكات بشكل فعال، منها ما يتعلق بحالات الانتقال والإخلاء.

ستسترشد جميع المجموعات القطاعية التي تتلقى الدعم الفني من مجموعة قطاع الحماية ومجالات اختصاصها بمعايير أوجه الضعف الصادرة عن مجموعة قطاع الحماية الوطنية وستشارك في آليات ومسارات الإحالة المشتركة بين القطاعات لتلبية الاحتياجات المختلفة للسكان المتضرّرين. سيضمن مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي تكامل المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2015) في جميع المجموعات القطاعية، إلى جانب الاستجابات المصممة خصيصًا التي تهدف إلى منع العواقب التي تهدد الحياة الناجمة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي وتخفيفها والاستجابة لها، بالإضافة إلى ذلك، ستساهم تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز صمود الناجيات، وستهدف أنشطة إدرار الدخل وبناء المهارات والصحة الإنجابية والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي إلى ضمان حصول الناجين على الاستجابة الضرورية في مجال الصحة الإنجابية والرعاية المقدمة لمواجهة الصدمات والاستشارة والدعم العاطفي للشفاء والتعافي.

ستواصل مجموعة قطاع الحماية ومجالات اختصاصها تقديم التدريب المنتظم والدورات والدعم بشأن تعميم الحماية لجميع الجهات العاملة.

من المقرر معالجة أوجه الضعف الخاصة بالمهاجرين واللاجئين من خلال توفير المساعدات الموجهة ومتعددة القطاعات المنقذة للأرواح والحماية المتخصصة بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية ومنها المساعدات الصحية. في حين يقدم شركاء القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين استجابة متعددة القطاعات بالتعاون مع شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، فإن القطاع سيشجع على زيادة إدماج السكان المعنيين في الاستجابة الأوسع.

ستضمن آلية الاستجابة السريعة تقديم المساعدات العينية المنقذة للأرواح في الوقت المناسب للمتضررين من الصراع والكوارث الطبيعية، بما يغطي الاحتياجات الرئيسية من الغذاء والمواد غير الغذائية والحماية والمياه والصرف الصحي والنظافة. ستكون آلية الاستجابة السريعة في حالة تأهب قصوى، وعلى استعداد للاستجابة لاحتياجات الأسر النازحة على خلفية الصراع والكوارث وتغير المناخ من خلال تقديم الإمدادات المنقذة للأرواح في غضون 72 ساعة بعد نزوحهم. من المقرر استكمال ذلك من خلال زيادة المساعدات النقدية متعددة الأغراض.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع المُلحق: تحقيق نتائج الحماية: استجابة نوعية شاملة تعزز بيئة حامية.

الاستجابة لحالات الطوارئ في التوقيت المناسب وعلى نحو أكثر فعالية

يظل توقع الأزمات الناجمة عن الصراع والمناخ والاستجابة لها أمرًا هامًا. في عام 2024، ستستند الجهود إلى الاستثمارات التي تمت في عام 2023 من أجل تحسين تحليل المخاطر والتخطيط القائم على المناطق عبر مراكز العمل الإنساني.

سيواصل المجتمع الإنساني تعزيز رسم خرائط مخاطر الصراع والمناخ، مع الحفاظ على المرونة في حالات الطوارئ في المناطق الأكثر عرضة للخطر. سيضمن المزيد من اللامركزية في الإمدادات وقدرات التخزين وإشراك الشبكات المجتمعية ومقدمي الاستجابة الأوائل بشكل أفضل. كما سيتولى أعضاء الفريق القُطري الإنساني إرسال فرق الاستجابة السريعة في مجالي المياه والصرف الصحي والنظافة والصحة بالإضافة إلى شركاء آلية الاستجابة السريعة. تهدف هذه الجهود إلى ضمان حزمة استجابة أكثر شمولاً ونوعية لحالات الطوارئ (عينية أو نقدية) مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات ونوع الصدمة وتوقيت موسمها. كما سيعمل المجتمع الإنساني على تحسين عملية تحديد المحفزات القوية القائمة على التوقعات والاستفادة بشكلٍ أفضل من الإجراءات الاستباقية المقترح اتخاذها.

تعزيز التعاون الإنساني والتنموي

تقر جهات العمل الإنساني بأهمية العمل عن كثب مع شركاء التنمية لتفادي انهيار الخدمات الأساسية والأوضاع الاقتصادية على نطاقٍ أوسع، سعيًا إلى الوفاء بالاحتياجات المُلِحّة المُنقذة للأرواح، ذلك في إطار استراتيجية الاستجابة. على هذا النحو، يعزز الفريق القُطري الإنساني التكامل بين تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في اليمن. كما يجري تنظيم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وتنفيذه على أساس أربع ركائز تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة بهدف تحسين حياة الأشخاص وبناء القدرة على الصمود بطريقة منصفة وشاملة ومرتكزة على الأشخاص ومراعية للنوع الاجتماعي وقائمة على حقوق الإنسان؛ وتتمحور الركائز الأربع حول أ) الأمن الغذائي وسُبُل العيش وفرص العمل؛ وب) تعزيز أنظمة التنمية المحلية؛ وج) التحوّل الهيكلي الاقتصادي الشامل؛ ود) الخدمات والحماية الاجتماعية. تسعى جهات العمل الإنساني والتنموي إلى ضمان التنسيق والعمل على تحقيق قدر أكبر من الاتساق، لا سيما في المسائل المتعلقة بالحلول الدائمة للمجتمعات المتضرّرة من النزوح، والحماية الاجتماعية، واستدامة الخدمات، وتحسين قدرة الأشخاص المتضرّرين على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث؛ ويتعين أيضًا التشجيع على وضع البرامج التي تراعي ظروف الصراع.

خلال استعراض منتصف المدة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، أفادت الأمم المتحدة أنه تم استثمار أكثر من 1.3 مليار دولار أمريكي منذ عام 2022 لدعم التنمية المستدامة في اليمن. تشمل أنشطة الأمم المتحدة المختلفة ضمن إطار التعاون الحصول على الخدمات الاجتماعية والمساعدات النقدية في إطار "النقد مقابل العمل" وخطط الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية التي تسهم في بناء القدرة على الصمود. في حين تم الوصول إلى أكثر من 26 مليون شخص بصورة مباشرة في إطار برامج تنموية مختلفة، لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من الأموال تصل إلى 1.3 مليار دولار أمريكي من أجل وضع برامج ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في عام 2024. ستواصل جهات العمل الإنساني والتنموي في عام 2024 المشاركة في العمل المُنَسّق تحت المظلة الاستراتيجية لمجموعة شركاء اليمن والفريق الفني لشركاء اليمن.

إلى جانب إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، يلزم تفعيل الروابط بين الاستجابة الإنسانية وتدخلات التنمية/السلام على المستوى المحلي من خلال تعزيز قدرات السلطات المحلية والجهات العاملة لتمكين المجتمعات المضيفة الضعيفة. لذا يلزم أن ترتبط أنشطة الاستجابة الإنسانية ارتباطًا وثيقًا بالتدخلات الجارية على مستوى المنطقة للجهات العاملة في مجال التنمية في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (على سبيل المثال نُهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية القائمة على المناطق.

الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي

يقل دومًا الإبلاغ عن حالات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في اليمن؛ وتتباين الأسباب لتشمل الضغط الاجتماعي والخوف من الوصمة والانتقام وعدم وجود الوعي بشأن قنوات الإبلاغ وندرة الخدمات والتنسيق المجزأ بين منظمات الإغاثة. تعد معالجة الفجوات بطريقة جماعية ومُنَسّقة السبيل الوحيد لضمان الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والاستجابة المناسبة للناجين.

في عام 2024، ستركز شبكة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية) على بناء قدرات جهات العمل الإنساني مع التركيز على التحقيقات ومبادرات التدريب والتوعية للشركاء والمجتمعات. ستتمثل الأولويات الرئيسية في تنفيذ بروتوكول مساعدة الضحايا لضمان الحصول على خدمات جيدة تركز على الناجين، بجانب ما يرتبط بذلك من إجراءات التشغيل الموحدة وتعزيز الوعي المجتمعي؛ لذا ستواصل شبكة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي المشاركة الفعّالة مع المجموعات لتعميم الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي عبر الاستجابة الإنسانية ومواصلة تقديم التوجيه الفني لتقييم قدرات جهات العمل الإنساني.

لحج، اليمن
يحصل الطفل على خدمات طبية تغذوية بمركز التغذية العلاجية الذي تدعمه منظمة الصحة العالمية في مستشفى ابن خلدون العام؛ أحد المستشفيات التي أعطتها منظمة الصحة العالمية الأولوية لتقديم الدعم الأساسي اللازم لعلاج حالات سوء التغذية الحاد. صورة: منظمة الصحة العالمية

نهج الاستجابة - الإنجازات الرئيسية لعام 2023م

التوطين

في عام 2023 وتماشيًا مع الالتزامات المُتعهد بها في سياق أجندة التوطين، نجح الفريق القُطري الإنساني في توسيع عضويته بالمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، مما أدى إلى زيادة عدد المنظمات غير الحكومية المحلية من ثلاث إلى ست منظمات، بما في ذلك منظمتان وطنيتان تقودهما نساء وواحدة تركز على الإدماج. كما تولت المنظمات غير الحكومية المحلية قيادة عملية وضع استراتيجية التوطين المعتمدة للفريق القُطري الإنساني، بالتشاور مع مجموعة واسعة من الشركاء.

يدعم صندوق التمويل الإنساني في اليمن عملية التوطين، مع التعهد بالتزامات قصيرة وطويلة الأجل لزيادة فرص الحصول على التمويل والتدريب والتعلم للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، مع الحفاظ على نهج متوازن تجاه إدارة المخاطر. كما يعطي الأولوية لكمية التمويل والحوكمة والشراكة ونوعيتها، إلى جانب تعزيز القدرات. في عام 2023، تلقت المنظمات غير الحكومية الوطنية 43.7% من إجمالي تمويل صندوق التمويل الإنساني في اليمن (37 مليون دولار أمريكي من أصل 84.4 مليون دولار أمريكي). دخل صندوق التمويل الإنساني في اليمن في شراكة مع 33 منظمة تقودها نساء/معنية بحقوق المرأة في عام 2023، ويحظى الشركاء الوطنيون لصندوق التمويل الإنساني في اليمن بتمثيل متكافئ في المجلس الاستشاري ولجان المراجعة المعنية بالتخصيص لتعزيز تمثيل ومشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية في حوكمة صندوق التمويل الإنساني في اليمن. كما أقر الصندوق نسبة قدرها واحد في المائة من ميزانية المشروع من أجل أنشطة تعزيز القدرات الرئيسية لكل مشروع مُمَوَّل في حين واصل فريق صندوق التمويل الإنساني في اليمن دعم دورات بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية الوطنية.

المساءلة أمام المتضرّرين

أنشأ الفريق القُطري الإنساني، تحت قيادة مُنَسِّق الشؤون الإنسانية، آلية الملاحظات المشتركة على نطاق الصعيد الوطني وعلى مستوى المنظومة في عام 2022م، على أن تبدأ مرحلة التنفيذ في عام 2023. تُعد آلية الملاحظات بمثابة منصة مهمة للأشخاص المتضرّرين لمشاركة احتياجاتهم وتفضيلاتهم والتحديات المتعلقة بالاستجابة الإنسانية في اليمن. في عام 2023، قدم 40 شريكًا في مجال العمل الإنساني (6 وكالات تابعة للأمم المتحدة، و15 منظمة غير حكومية دولية، و19 منظمة غير حكومية وطنية) تقاريرهم إلى آلية الملاحظات المشتركة، جرى الإبلاغ عن أكثر من 147 ألف حالة بين يناير وأكتوبر. إلى جانب آلية الملاحظات المشتركة الشاملة، يجرى كذلك تقييم احتياجات الأشخاص في جميع أنحاء اليمن من خلال أداة مراقبة المواقع التابعة لمجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات أثناء بعثات المراقبة وفي عمليات مراقبة ما بعد التوزيع. في الفترة بين نوفمبر 2022 ويناير 2023، تحت قيادة الرئيس المشارك لمجموعة العمل المعنية بالمشاركة المجتمعية والمساءلة أمام المتضرّرين، أجرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) استبيانًا بشأن التصورات المجتمعية حول الاستجابة الإنسانية في اليمن.

الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي

في عام 2023، قامت الشبكة المشتركة بين الوكالات للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، برئاسة مشتركة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تحت قيادة مُنَسِّق الشؤون الإنسانية، بوضع خطة عمل للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي بما يتماشى مع استراتيجية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ينصب تركيز هذا العمل على 1) الحماية وتخفيف المخاطر؛ و2) آلية تقديم الشكاوى والإبلاغ الآمنة التي يمكن الوصول إليها؛ و3) جودة المساعدة المُقدمة للناجين؛ و4) المساءلة والتحقيق.

لضمان تعميم الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في جميع البرامج/القطاعات الإنسانية، تدمج الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في آليات التنسيق القُطرية. تتولى الشبكة المشتركة بين الوكالات للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي قيادة عملية إعداد الأدوات والوثائق الرئيسية مثل الإجراءات التشغيلية الموحدة بشأن التعامل مع ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (بما في ذلك إجراءات الإحالة، ومشاركة المعلومات، وما إلى ذلك)، وتوحيد مواصفات مواد التواصل، وتعزيز قدرة الجهات العاملة في المجال الإنساني بما في ذلك أعضاء الشبكة ومنسقي التواصل/التنسيق، إلى جانب إقامة روابط مع مجال اختصاص الحماية الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل تحسين نوعية المساعدات المُقدمة للناجين.

النوع الاجتماعي

في عام 2023م، جرى وضع استراتيجية شاملة وخارطة طريق لتعزيز المساواة بين جهات العمل الإنساني والسلام والتنمية، تشمل الإنجازات الرئيسية ما يلي:

- شبكة النوع الاجتماعي الشاملة (14 وكالة تابعة للأمم المتحدة، و19 منظمة غير حكومية دولية، و92 منظمة غير حكومية وطنية ومحلية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء في جميع أنحاء البلد)
- تعزيز البيانات والتحليلات المصنفة حسب نوع الجنس في وثيقة اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2024
- صياغة مؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية للمجموعات القطاعية.
- أقام مستشار مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالنوع الاجتماعي دورتين تدريبيتين لمدة 3 أيام بشأن تعريف منظور النوع الاجتماعي ودمجه ومناصرته. تمت ستة دورات تدريبية لبناء القدرات، دورتان عبر الإنترنت وأربع دورات تدريبية دون الاتصال بالإنترنت بالتنسيق بين مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالنوع الاجتماعي ومشروع تقييم القدرات حول تحليل النوع الاجتماعي ومؤشر النوع الاجتماعي والعمر.
- يعمل الفريق الأساسي المعني بالنوع الاجتماعي حاليًا على إعداد إطار مراقبة لخارطة الطريق المعنية بالنوع الاجتماعي وتنفيذها.

التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ

في عام 2023م، اتخذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) نهجًا جديدًا لعمليات التأهب بالتعاون مع المجموعات القطاعية؛ وأجرى تخطيطًا مُنَظَّمًا لكلٍ من المخاطر الناشئة عن الصراع والمناخ بجانب القدرات التشغيلية، ذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. استكمالاً لجهود التأهب، خصص صندوق التمويل الإنساني في اليمن الموارد اللازمة قبل وقوع الكوارث المتوقعة، حيث عمل مع شركائه المنفذين لتقديم المساعدات الإضافية المُنقذة للأرواح وتعزيز جهود التأهب. يتيح هذا التغيير استجابة أسرع وأكثر فاعلية، على سبيل المثال للسيول.

بالإضافة إلى ذلك، في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله، جري تعزيز التنسيق مع سلطات الدفاع المدني ومقدمي الاستجابة في الخطوط الأمامية، مثل الهلال الأحمر اليمني، بهدف تمكين الاستجابة في الوقت المناسب. هذا الأمر انعكس بدوره على الوصول إلى أكثر من 90 في المائة من المتضرّرين بسبب السيول في غضون 72 ساعة خلال موسم الأمطار بعام 2023. بالإضافة إلى ذلك، كما أجرت آلية الاستجابة السريعة وشركاؤها المنفذون أنشطة بناء القدرات بهدف دعم التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ.

الحُديدة، اليمن

يدعم موظفو المجلس الدنماركي للاجئين النازحين بالمساعدات النقدية في محافظة الحُديدة. صورة: المجلس الدنماركي للاجئين في اليمن

2.1
نظرة عامة موحدة عن استخدام المساعدات النقدية متعددة الأغراض

لا تزال المساعدات النقدية متعددة الأغراض إحدى أساليب الاستجابة شائعة الاستخدام والمفضلة في تلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن. وفقًا لتقارير مراقبة ما بعد التوزيع الصادرة عن اتحاد المساعدات النقدية في اليمن، أفاد 96 في المائة من المستفيدين أن النقد هو الأسلوب المفضل للاستجابة من بين الأساليب الأخرى. بشكل عام، ذكر 97 في المائة من الأشخاص الذين تلقوا النقد أن المساعدات النقدية مكنتهم من شراء الأصول، والخدمات، والسلع الأساسية وإلا لما تمكنوا من الحصول عليها. اكتسب تبني كل من المساعدات النقدية القطاعية والمساعدات النقدية متعددة الأغراض زخمًا مستمرًا بغض النظر عن الفجوات القائمة في المساعدات الإنسانية.

ساعد شركاء العمل الإنساني 2.52 مليون شخص، بما يبلغ قيمته 139.9 مليون دولار أمريكي في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2023م. من هذا المبلغ، تم تقديم 116.03 مليون دولار أمريكي من خلال المساعدات النقدية والقسائم، و23.88 مليون دولار أمريكي من خلال المساعدات النقدية متعددة القطاعات، التي تمثل حوالي 17 في المائة من المبلغ المدفوع للمساعدات النقدية والقسائم في اليمن. أصبحت المساعدات النقدية متعددة الأغراض لمرة واحدة بمثابة استجابة خط أول موحدة لبداية النزوح، في حين يتم تقديم جولات متعددة (ثلاث إلى ست) من المساعدات النقدية متعددة الأغراض إلى الأسر الضعيفة بشدة، التي تحتاج إلى شكل أكثر استدامة من أشكال المساعدات.

ضمنت مجموعة العمل المعنية بالنقد والأسواق في عام 2023م تنفيذًا معززًا للمساعدات النقدية متعددة الأغراض، بما في ذلك قيمة الحوالات لكل منطقة جغرافية، وتحسين التكامل عبر القطاعات، على سبيل المثال، تجتمع مجموعة العمل المعنية بالنقد والأسواق بانتظام لمراجعة وتحديث سلة الحد الأدنى للإنفاق وقيمة الحوالات بناءً على تغيرات الأسعار الحالية من خلال التعاون الوثيق مع مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. بالرغم من ذلك، لا يزال عدم استقرار العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي يمثل تحديًا، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية.

في عام 2024م، ستواصل مجموعة العمل المعنية بالنقد والأسواق تعزيز الروابط مع التزامات الصفقة الكبرى البالغ عددها 51 والبناء على الأسس الموضوعة في عام 2023م. بالإضافة إلى ذلك، سيتم بذل جهود عملية لتنفيذ توصيات تقرير حالة النقد في العالم لعام 2023م. سيستمر هذا النهج محدد الأهداف في عام 2024م لتعزيز التكامل وتعزيز الروابط مع الحماية الاجتماعية.

الهدف الاستراتيجي	نشاط المجموعة القطاعية	ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية بالدولار أمريكي
يسهم نشاط المساعدات النقدية متعددة القطاعات في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول	تقديم مساعدات نقدية فورية منقذة للأرواح متعددة الجولات للأسر الضعيفة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وكذلك للنازحين الجدد بسبب الصراع المسلح أو الكوارث الطبيعية.	لا ينطبق	0.8 مليون	63.5 مليون

3.1 القدرة التشغيلية وإمكانية الوصول

الشركاء العاملين	حوادث الوصول (يناير – ديسمبر 2023م)	نسبة ذوو الاحتياج في المناطق التي يصعب الوصول إليها	المتضررون من حوادث الوصول
219	1,448	%23	4.9مليون

في عام 2024، سيكون 18.2 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية والحماية، من بين هؤلاء، سيتضرر ما يقدر بنحو 4.9 مليون من ذوي الاحتياج (27 في المائة ممن هم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية) بسبب القيود المفروضة على الوصول.

كانت قيود الوصول الأكثر شيوعًا التي أُبلغ عنها في عام 2023 من خلال إطار المراقبة والإبلاغ عن حوادث الوصول هي: 1) المتطلبات الإدارية المعقَّدة لتنفيذ الأنشطة الإنسانية؛ و2) انعدام الأمن؛ و3) القيود المفروضة على حرية التنقل، بما في ذلك حرية تنقل العاملات اليمنيات في مجال الإغاثة في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله؛ و4) وجود متفجرات من مخلفات الحرب؛ و5) التنفيذ على مستوى البرامج (تقييمات الاحتياجات، والاستهداف، والاستجابة النوعية، وتقديم العطاءات، والمراقبة والتقييم، والإبلاغ، وغير ذلك).

في عام 2023، قُتل اثنان من العاملين في المجال الإنساني، ولقى أحد العاملين في المجال الإنساني حتفه أثناء احتجازه، ولا يزال أربعة من موظفي الأمم المتحدة محتجزين.

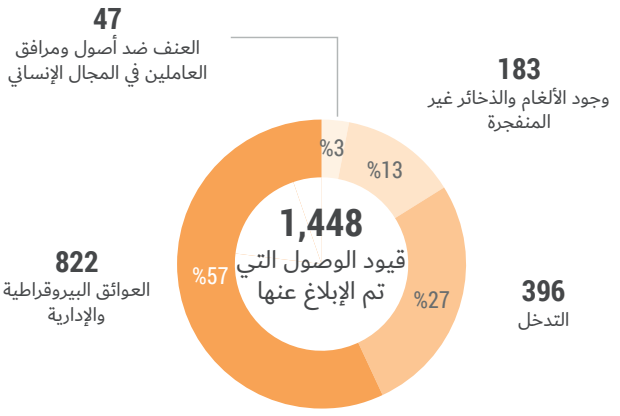

حرص الفريق القُطري الإنساني، بدعم من مجموعة العمل المعنية بالوصول، طوال عام 2023 على العمل المستمر مع السلطات والشركاء للحفاظ على مجال العمليات التشغيلية وتوسيع نطاقها، أسفر ذلك عن: 1) إنشاء نظام لاستكشاف المشكلات وحلها في الاتفاقات الفرعية للمنظمات غير الحكومية بالمناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله، مما نتج عنه انخفاض بنسبة 30 بالمائة في مقدار الوقت اللازم للموافقة على الاتفاقات الفرعية؛ و2) حل العقبات المتعلقة بتصاريح العمل للموظفين الدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؛ و3) تنفيذ إجراءات مبسّطة للحصول على التأشيرات وإجراءات سريعة لتتبع الاتفاقات الفرعية، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، عزّز المجتمع الإنساني في اليمن مواقفه الموحدة من خلال وضع استراتيجية الوصول ومبادئ التشغيل المشتركة في اليمن وزيادة فرص تواجده وحضوره طوال عام 2023؛ حيث أُجريت 295 بعثة للأمم المتحدة، بما في ذلك 86 بعثة مشتركة إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها؛ بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، إلى جانب إجراء 7 تقييمات خاصة بالطرق لإتاحة الوصول إلى المجتمعات الرئيسية التي يصعب الوصول إليها ومراجعة إدارة مخاطر الأمن في جميع أنحاء البلد. هذا بالإضافة إلى إرسال أكثر من 12,414 إخطارًا إنسانيًا بشأن التحركات الجوية والبحرية والبرية إلى خلية الإجلاء والعمليات الإنسانية من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا). في إطار اجتماع كبار المسؤولين بشأن اليمن، استمرت جهود المناصرة مع المانحين والمراقبة الخاصة بمحاور الوصول، من خلال مجموعة المراقبة الفنية.

في عام 2024م، سيظل الفريق القُطري الإنساني في اليمن ملتزمًا بدعم مبادئ العمل الإنساني والتركيز بشكلٍ جماعي على أربعة غايات رئيسية:

1. تبسيط الإجراءات الإدارية المعقَّدة والحد من التدخل في تقديم المساعدات ووضع البرامج ومراقبة الاستجابة.
2. ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني وأصولهم؛ بطرق منها تعزيز التنسيق المدني العسكري وتحليل السياق الجماعي وتعديل المخاطر وتدابير التخفيف حسب السياق.
3. ضمان حرية حركة العاملين والمنظمات والبضائع إلى اليمن وداخله، خاصةً العاملات في مجال الإغاثة.
4. توسيع نطاق المساعدات والخدمات في المناطق التي يصعب الوصول إليها فعليًا.

سيسعى الفريق القُطري الإنساني إلى مضاعفة عمله مع المجتمعات المتضرّرة لتعزيز القبول المحلي والتصدي للمعلومات الخطأ/المضللة وضمان مركزية الحماية.

المناطق التي يصعب الوصول إليها

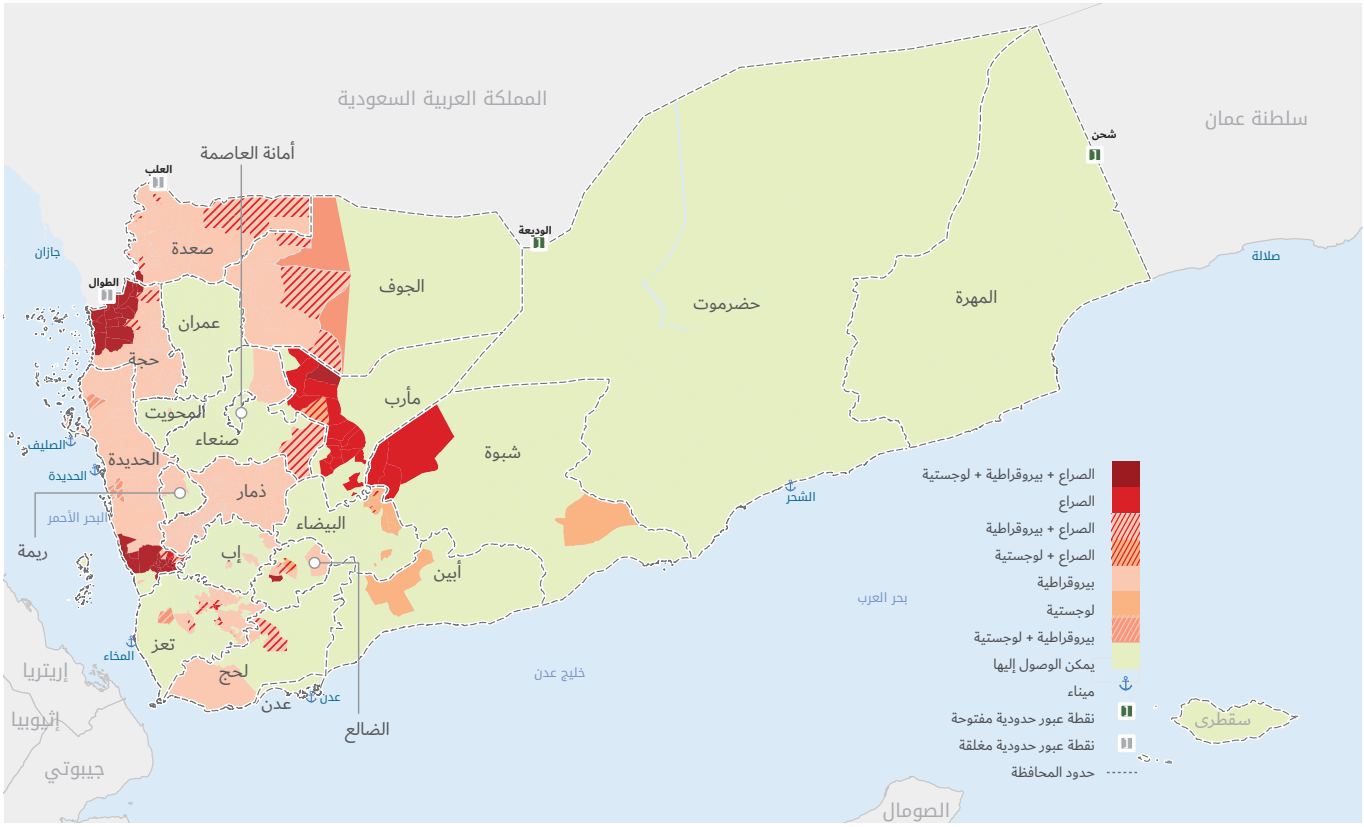

الجزء الثاني:

مراقبة الاستجابة

تعز، اليمن
توفر نقطة المياه التابع للمنظمة الدولية للهجرة مياه شرب نظيفة وآمنة للمجتمعات النازحة في مساكن حضرية مكتظة في مدينة تعز تقع على بُعد بضعة كيلومترات من خط المواجهة النشط.
صورة: المنظمة الدولية للهجرة/أنجيلا ويلز

1.2 نهج المراقبة

لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه ضمان المراقبة الفَعَّالة في اليمن، خاصة بسبب العقبات البيروقراطية، والقيود المفروضة والتأخيرات في التقييمات على مستوى البلد وعلى المستوى المحلي. على الرغم من هذه التحديات، يمكن لجهات العمل الإنساني أن تدعم أنظمة مراقبة فَعَّالة تضمن إيصال المساعدات إلى الأشخاص الأكثر احتياجًا، كجزء من مراقبة خطة الاستجابة الإنسانية، سيقدم الشركاء في مجال العمل الإنساني تقارير مستجدات منتظمة حول التقدم الذي يحرزونه نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية وأهداف المجموعات القطاعية. ستدعم التقييمات القطاعية ومتعددة القطاعات المستمرة مراقبة استجابتنا.

سيقدم الشركاء تقارير شهرية عن وضع أهداف الاستجابة، مقسمة حسب المناطق الجغرافية والجنس والعمر والإعاقة. تتضمن أدوات إعداد التقارير الرئيسية ActivityInfo، ووحدة تخطيط الاستجابة والمراقبة، وملخص معلومات من يعمل ماذا وأين، وتقييم المناطق، وخرائط تواجد المنظمات، والمستجدات الشهرية عن الوضع الإنساني، وتحليلات فجوات الاستجابة ربع السنوية. وستُقدَّم اللمحات الخاصة بالتمويل من خدمة التتبع المالي إلى مجموعة التنسيق بين القطاعات والفريق القُطري الإنساني. يمكن الاطلاع على البيانات المباشرة بشأن التقدم المحرز في مؤشرات وأنشطة خطة الاستجابة الإنسانية على موقع العمل الإنساني (Humanitarian Action).

ستُجرى تقييمات المناطق من أجل فهم اتجاهات حركات النزوح والعودة. ستستمر آلية الاستجابة السريعة في تقديم معلومات مُحدَّثة عن ديناميكيات النزوح. كما سيتم إجراء تصنيفين من التصنيفات المرحلية المتكاملة لانعدام الأمن الغذائي الحاد على مستوى البلد لتقييم الوضع الحالي والمتوقع لانعدام الأمن الغذائي، بينما ستُنفذ مسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) لفهم الاتجاه السائد في انتشار سوء التغذية. ستتولى المجموعات القطاعية مراقبة تطور الوضع والاحتياجات الناشئة على نحوٍ فعّال، بينما سيتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تحديث سجل التقييم بانتظام بهدف تتبع فجوات التقييم. بوجه عام، ستتولى مجموعة التنسيق بين القطاعات مسؤولية مراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024، بدعم من مجموعة عمل إدارة المعلومات وعمليات التقييم. كما ستجري مجموعة التنسيق تحليلات ربع سنوية سعيًا إلى اكتساب رؤى متعمقة حيال الاحتياجات وفجوات الاستجابة والتحديات في الاستجابة الإنسانية، وتماشيًا مع نهج المساواة بين الجنسين، سيعمل نظام المراقبة على تتبع التغييرات في الأدوار والعلاقات بين الجنسين، وأنماط التقدم الحاصل في تمكين المرأة، ومخاطر السلامة والأمن للأشخاص من كل الأجناس والأعمار.

الجدول الزمني لدورة برنامج العمل الإنساني

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية											●	
خطة الاستجابة الإنسانية												●
ملخص المعلومات الشهرية/ العمل الإنساني	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●

2.2
ماذا لو لم نتمكن من الاستجابة؟

- **سيظل أكثر من نصف السكان**، أي حوالي 17.6 **مليون شخص، يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد**، وهذا قد يؤدي إلى انتشار المجاعة وسوء التغذية على نطاق واسع، خاصةً بين الستة ملايين شخص مصنفين في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل (الطوارئ). يمكن أن تظهر حالات في **المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل في بعض الجيوب السكانية**.
- بدون دعم الزراعة وفرص در الدخل، **ستنخفض قدرة المجتمعات الأشد ضعفًا على كسب الدخل وإعالة نفسها بصورة كافية**.
- **سيواجه 2.4 مليون طفل و900 ألف امرأة حامل ومرضع خطرًا مرتفعًا للإصابة بالأمراض والوفيات نتيجة للمضاعفات المرتبطة بسوء التغذية**. في حين سيتعرض الناجون لتبعات كثيرة على المدى البعيد بما في ذلك تأخر النمو وانخفاض الوظائف الإدراكية والإنتاجية في مرحلة البلوغ.
- إن التقاعس عن العمل في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية يعني أن **952 ألف شخص سيستمرون في العيش في مساكن إيوائية مؤقتة، وسيظل 381 ألف شخص بلا مأوى، وسيظل 112 ألف شخص معرضين بشكلٍ كبير لخطر الإخلاء** بسبب ارتفاع الإيجارات بما يفوق قدراتهم المالية، و**سيقيم 1.4 مليون في مواقع شديدة الخطورة ومعرضة للسيول**، وسيستمر **مليون عائد** في العيش في **منازل متضرّرة جزئيًا**، وهذا سيعرّض الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن والأقليات، لصعوبات ومخاطر شديدة للغاية تتعلق بالحماية.
- من دون آلية استجابة سريعة متعددة القطاعات، **سيواجه أكثر من 232 ألف شخص نزحوا بسبب الصراعات أو الكوارث الناجمة عن المناخ مخاطر متزايدة متمثّلة في الاستغلال، والضرر، والمشكلات الصحية**.
- سيؤثر عدم توافر **وثائق مدنية** على قدرة الأشخاص على التحرك و/أو الاندماج في المجتمعات، مما يمنعهم من الحصول على الخدمات الإنسانية الأساسية والمُنقذة للأرواح وفرص كسب العيش. كما سيؤدي **عدم توافر وثائق الهوية القانونية إلى تقويض جهود الأشخاص حيال المسائل المتعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات وعرقلة الحصول على الحقوق الأخرى**، مما سيقوّض بالتالي احتمالات التوصل إلى حلول دائمة، وسيكون له آثار عكسية على الأجيال القادمة.
- سيؤدي عدم توافر **الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى تفاقم عواقب العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تهدد الأرواح**، بما في ذلك الإصابات الجسدية والتبعات النفسية وغيرها من الحالات طويلة الأمد.
- من دون تحسين فرص الحصول على مياه نظيفة والنظافة، لن تدوم نتائج برامج التغذية، وسيظل **حوالي 1.7 مليون طفل يواجهون خطرًا كبيرًا بالتعرض للأمراض المُعدية**، مما يسهم في نقص التغذية أو يؤدي إلى تفاقمه. في مواقع النازحين، يقضي **حوالي 1.5 مليون شخص حاجتهم في العراء، ويشربون المياه الملوثة، ويمشون لمسافات طويلة من أجل الوصول إلى نقاط المياه**، مما يؤدي إلى ارتفاع خطر تفشي الأمراض وفقدان الكرامة وتزايد خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- سيظل أكثر من **4.5 مليون طفل غير قادر على الالتحاق بالمدرسة، مما يعرض مستقبلهم للخطر ويزيد من مخاطر الحماية، ويعكس مسار المكاسب التي تحققت في منظومة التعليم، وسيظل 1.3 مليون طفل نازح مجبرين على تحمل ظروف الفصول الدراسية المكتظة والمعلمين المثقلين بالأعباء وغير المُجَهَّزين**. في حين أن 600 ألف طفل من ذوي الإعاقة الذين يعانون من نقص المعلمين المُدَرّبين، ومواد التعلم/التدريس المُعَدّلة لتناسب ظروفهم وإمكانية الوصول الفعلي، سيواجهون المزيد من أوجه الضعف.
- دون تنسيق وإدارة المخيمات، **ستتفاقم الظروف المعيشية للنازحين بشكلٍ أكبر، مما يعرضهم لمخاطر هائلة تتعلق بالحماية ونقص الخدمات الأساسية ويعرض صحتهم وسُبل عيشهم وحياتهم للخطر**. كما ستتضاءل فرص التوصل إلى أي شكل من أشكال الحلول الدائمة للنازحين بالمواقع في السنوات القادمة.
- ستؤدي الاستجابة الصحية غير الكافية إلى **زيادة معدلات الإصابة بالمرض والوفيات والمعاناة**. سيُحرَم ما يصل إلى **700 ألف نازح يقيم في مواقع النازحين والمجتمعات المضيفة** من الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم الظروف الصحية الحالية وزيادة أوجه الضعف.

- **سيؤدي إغلاق ما بين 500 إلى 700 منشأة للرعاية الصحية** بسبب نقص الإمدادات الأساسية والأدوية والدعم التشغيلي إلى التقييد الشديد لإمكانية الحصول على الرعاية الصحية. لن تتمكن **حوالي 500 ألف امرأة محتاجة إلى المساعدة الإنسانية من الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الأساسية**، مما يزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض النفاسية والوفيات ومضاعفات الولادة بين الأمهات، وسيُحرَم ما يقرب من 600 ألف طفل من خدمات التطعيم الأساسية ورعاية الأطفال الضرورية، مما يعرضهم لخطر أكبر للإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها، ويسفر عن رفع معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات بين الأطفال.
- **سيُعرض** الإخفاق في الاستجابة لحالات تفشي الأمراض المستمرة، بما في ذلك الكوليرا والحصبة وشلل الأطفال والأمراض المتوطنة الأخرى، **1.75 مليون شخص لمخاطر صحية كبيرة. لن يتلقى أكثر من مليون شخص مصاب بالأمراض غير المُعدية**، من بينهم 500 700- ألف شخص بحاجة إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسيّ، **الرعاية الأساسية بعد الآن.**
- من دون المساعدات المنقذة للأرواح، سيواجه **اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون** صعوبات من أجل الحصول على احتياجاتهم الأساسية وسيتعرضون لمخاطر الحماية بصورة متزايدة، **مع توافر عدد أقل من الوسائل للحصول على المساعدات الملموسة، والحماية، وسُبل الإنصاف من انتهاكات حقوق الإنسان شديدة الخطورة.**

تعز اليمن

تدعم مجموعة قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ تركيب 35 لوحًا شمسيًا في أحد مخيمات النازحين في المخا حتى يتسنى للمجتمعات التنقل بأمان في أي وقت بفضل حلول الطاقة المتجددة والمستدامة.
صورة: مجموعة قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ/علي شيخ

3.2
كيفية المساهمة

المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية

للاطلاع على اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية وتقارير المراقبة في اليمن وللتبرع مباشرةً إلى المنظمات المشاركة في خطة الاستجابة الإنسانية، يرجى زيارة الرابط التالي..
https://www.unocha.org/yemen

المساهمة عبر الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة (CEFR)

يوفر الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة تمويلاً أوليًا سريعًا للإجراءات المنقذة للأرواح في بداية حالة الطوارئ وللعمليات الإنسانية الأساسية ذات التمويل غير الكافي في الأزمات الممتدة. يتلقى الصندوق المركزي الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) مساهمات من مختلف المانحين، الحكومات بشكل أساسي، بجانب الشركات الخاصة والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد، ويجري دمجها في صندوق واحد، ويُستخدم هذا الصندوق لمواجهة الأزمات في أي مكان في العالم، ولمعرفة المزيد عن الصندوق المركزي وكيفية التبرع، تفضل بزيارة موقع الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة.
https://cerf.un.org/donate

المساهمة عبر صندوق التمويل الإنساني في اليمن

صندوق التمويل الإنساني في اليمن هو صندوق قُطري مشترك. الصناديق القُطرية المشتركة هي أدوات تمويل متعددة المانحين في مجال العمل الإنساني أنشأها مُنَسِّق الإغاثة الطارئة ويديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) على المستوى القُطري تحت قيادة مُنَسِّق الشؤون الإنسانية، كما تتوفر معلومات عن صندوق التمويل الإنساني في اليمن وكيفية المساهمة من خلال الرابط التالي.
https://www.unocha.org/yemen/about-yhf

الجزء الثالث:

أهداف المجموعات القطاعية/القطاعات والاستجابة

يمكن الاطلاع على تفاصيل أهداف المجموعات القطاعية ومؤشراتها واستهدافها على هذا الرابط. المُلحق: أهداف وأنشطة ومؤشرات واستهداف المجموعات القطاعية.

لمحة عامة عن الاستجابة القطاعية

في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2024، تواصل المجموعات القطاعية استخدام طريقة تقدير التكاليف على أساس الوحدة، كما تستخدم المجموعات القطاعية تكاليف الوحدة الثابتة أو المتراوحة، مما يسمح للشركاء في مجال العمل الإنساني بالعمل ضمن نطاق معين. جرى تطبيق هذا النهج عبر أنشطة المجموعات القطاعية المختلفة المرتبطة بالتكلفة لكل شخص/أسرة، والإمدادات العينية، والمساعدات النقدية، والنفقات المرتبطة بتقديم المساعدات الإنسانية.

أعدت المجموعات القطاعية وثيقة منهجية تفصيلية لتقدير التكاليف على أساس الوحدة توضح نهج تقدير التكاليف الخاص بخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024. المُلحق: خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024: منهجيات تقدير تكاليف المجموعات القطاعية.

ريمة، اليمن

هناء، 9 أشهر، تتلقى الرعاية الطبية من أحد العاملين الصحيين بعيادة متنقلة في مديرية مزهر، محافظة ريمة.

صورة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة/أنور الحاج

1.3

تنسيق وإدارة المخيمات

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
1.8 مليون	0.8مليون	184ألفًا	386ألفًا	%15

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
47.2مليون	25

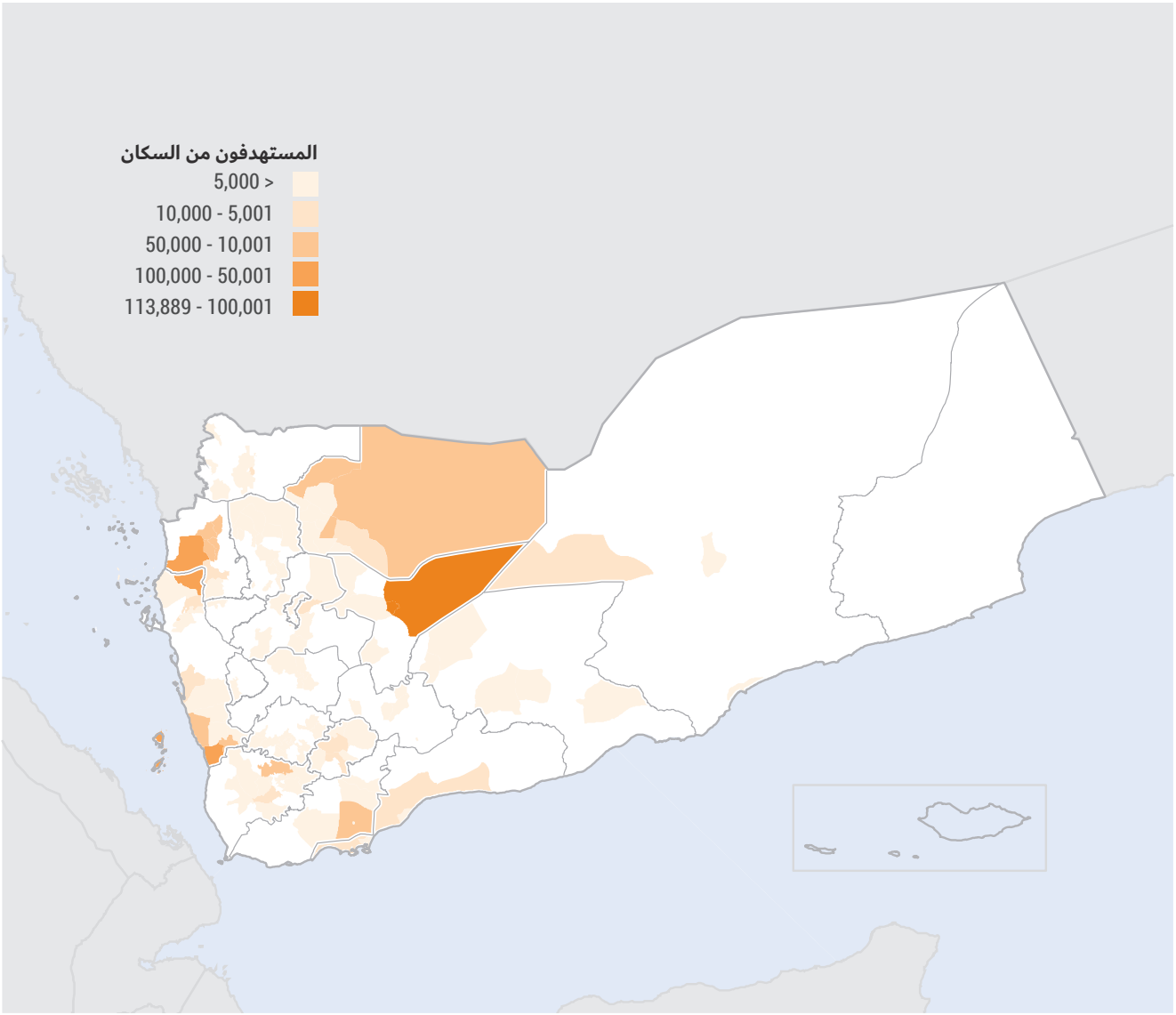

الأهداف

1. تعزيز الرقابة وتقديم خدمات تنسيق وإدارة مخيمات متكاملة ومتعددة القطاعات على مستوى الموقع والمنطقة، مع إعطاء الأولوية للوصول الآمن واللائق للفئات الضعيفة.
2. تعزيز المشاركة المجتمعية الفَعّالة والهادفة من خلال آليات المساءلة القوية أمام المتضرّرين، وتعزيز التواصل المتبادل، وضمان مشاركة المجتمعات في عمليات اتخاذ القرار.
3. تعزيز الحلول الدائمة للنازحين في المواقع من خلال تحسين عملية تصنيف النازحين، والأنشطة المخصصة على أساس المناطق، وتعزيز التمكين المجتمعي.
4. تعزيز القدرات بين السلطات والشركاء واللجان المجتمعية لتسهيل عملية وضع وتنفيذ استراتيجيات خروج فعالة ومستدامة للمواقع في اليمن بشكلٍ تعاوني، مما يضمن انتقالاً ناجحًا مع التأكيد على الدور الهام للسلطات في هذه العملية.

الاستجابة

صممت مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات آلية استجابة تستند إلى استراتيجيتها ومدخلات شركائها والوضع الراهن في اليمن، من أجل مساعدة 0.79 مليون نازح يواجهون تحديات معقدة ومُلحة في المواقع، وتركز الاستجابة كذلك على إيجاد حلول دائمة للنازحين واستراتيجيات خروج قائمة على المبادئ.

يتمثل الهدف الرئيسي للاستجابة في تحسين الظروف المعيشية لنحو 0.97 مليون نازح بالمواقع من خلال تنسيق ومراقبة مساعداتهم وضمان أن الشركاء يقدمون خدمات آمنة ويمكن للنساء والأطفال وذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة أن يحصلوا عليها، وتضمن الاستجابة أيضًا المساءلة أمام المتضرّرين والتواصل المتبادل من خلال تعزيز آليات تقديم الملاحظات والشكاوى وإشراك النازحين في عمليات اتخاذ القرارات وتبادل المعلومات. ستواصل مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات التعاون مع المجموعات القطاعية الأخرى، بما في ذلك مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة، والأمن الغذائي والزراعة، والمأوى، والحماية من أجل التخفيف من المخاطر التي تهدد النازحين، مثل السيول والحرائق والأمراض والجوع والإخلاء وضمان مركزية الحماية في جميع الأنشطة. كما تدمج الاستجابة المسائل المشتركة بين عدة قطاعات، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والإعاقة والاستدامة البيئية، في التدخلات الخاصة بها، وذلك للتأكد من أنها تتسم بالفاعلية وتراعي احتياجات المتضرّرين.

ستعطي المجموعة القطاعية الأولوية لأنشطة صيانة المواقع التي تسهم في تقليل أوجه الضعف لدى النساء وذوي الإعاقة والأطفال، كما يشمل ذلك الدعم والمناصرة بالتعاون مع مُقَدِّمي الخدمات سعيًا إلى توفير خدمات يسهل الحصول عليها ومشاركة مَن يواجهون عقبات تحول دون الحصول على الخدمات أو يواجهون احتمالية عالية لقابلية الضعف، بما في ذلك مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، على سبيل المثال الأسر التي تعيلها نساء أو ذوي الإعاقة أو كبار السن، وسيستفيد السكان النازحون في المواقع غير المُدارة من الاستجابة كذلك، لا سيما من خلال تعزيز جهود التخفيف من آثار السيول.

سيعزز الشركاء تمكين المجتمع ومشاركته بوسائل منها مثلاً المشاريع التي يقودها المجتمع المحلي والتي تساعد النازحين في المواقع المُدارة وغير المُدارة وكذلك المجتمعات المحيطة على تفعيل حلولهم وتعزيز إنتاجيتهم وقدرتهم على الصمود. ستعمل المجموعة القطاعية مع الجهات الأخرى على تنظيم برامج الحلول الدائمة وتسهيل المشاركة مع المجتمعات، سيشمل ذلك تصنيف أسر النازحين بالمواقع بهدف جمع بيانات حول نوايا النازحين ووضع استراتيجيات انتقال قابلة للتطبيق ومستدامة على المستويين الوطني والمحلي. سيعمل شركاء تنسيق وإدارة المخيمات مع الكيانات والسلطات المحلية واللجان المجتمعية من أجل تنفيذ استراتيجيات انتقالية قائمة على المبادئ والمناطق. تلتزم المجموعة القطاعية بتعزيز جهود بناء قدرات السلطات لتعزيز مسؤوليتها في هذه العملية الانتقالية.

تكلفة الاستجابة

تبلغ المتطلبات المالية لعام 2024 لمجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات 47.2 مليون دولار أمريكي من أجل مساعدة 0.79 مليون شخص في جميع أنحاء اليمن، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 39.9 في المائة عن عام 2023. بينما لا تزال الاحتياجات مرتفعة، يُقدَر الانخفاض في الاستهداف فضلاً عن المتطلبات المالية لتنسيق وإدارة المخيمات استنادًا إلى العدد الإجمالي للنازحين الذين أمكن الوصول إليهم خلال عام 2023 وتحديد المزيد من الأولويات. على الرغم من استهداف عدد أقل بكثير من الأشخاص في عام 2024، تعتزم مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات إضافة العديد من الأنشطة الجديدة الموجهة نحو تحقيق الانتقال إلى الحلول الدائمة وإنشاء قدرات السلطات المحلية، ويجري تحديد أولويات هذه الأنشطة بشكلٍ أساسي بناءً على معلومات مراقبة المواقع وحجم السكان النازحين في كل موقع أو منطقة، وآثار مخاطر السيول على المواقع، واحتياجات الجهات المحلية واللجان المجتمعية من القدرات فيما يخص المواقع والتغييرات في إمكانية الوصول والسياق التشغيلي، مع الأخذ في الاعتبار حالة الموارد العامة وتوافر التمويل للمجموعة القطاعية.

يكاد يكون من المستحيل تحديد معدل موحد لتكاليف جميع الأنشطة، وذلك استنادًا إلى سنوات الخبرة التي اكتسبتها مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات في اليمن في مجال التنسيق والنماذج المختلفة للمواقع، وظروف البنية التحتية، والتوزيعات السكانية القائمة في تدخلات تنسيق وإدارة المخيمات، ولهذا السبب، تعتمد العوامل المحرّكة للتكلفة الخاصة بأنشطة تنسيق وإدارة المخيمات على السياق وتتطلب تقديرًا مُخَصّصًا للتكلفة استنادًا إلى التقييمات الخاصة بالمواقع وتخطيطات الشركاء.

المراقبة

تستخدم مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات أدوات مراقبة مختلفة لتقديم بيانات موثوقة للمجتمع الإنساني في اليمن، ويجري مراقبة أنشطة الشركاء باستخدام المؤشرات المُتفق عليها، بجانب الإبلاغ عنها من خلال قاعدة بيانات الإبلاغ الإلكترونية ActivityInfo، وهذا يضمن المراقبة المستمرة لأوجه التقدم والإنجازات المتوافقة مع أهداف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024. تعمل مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات، بالتعاون مع ريتش، على مراقبة الفجوات القطاعية وسُبل الحصول على الخدمات بهدف تقييم الاحتياجات الإنسانية وأثر الاستجابة في المواقع من خلال أداة مراقبة المواقع والإبلاغ عن المواقع، هذا بالإضافة إلى أن عملية المراقبة التي تضطلع بها المجموعة تتضمن أداة لتتبع عمليات الإخلاء، وتقريرًا عن السيول، وتقريرًا عن حوادث الحرائق. يجري تحديث تصنيفات المواقع المُدارة وغير المُدارة بانتظام.

لحج، اليمن

مخيم الحسيني للنازحين في محافظة لحج. صورة: المجلس الدنماركي للاجئين في اليمن/عبد الله الكلدي

2.3 التعليم

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
6.2مليون	3ملايين	18ألفاً	2.98مليون	%10

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
104.5مليون	93

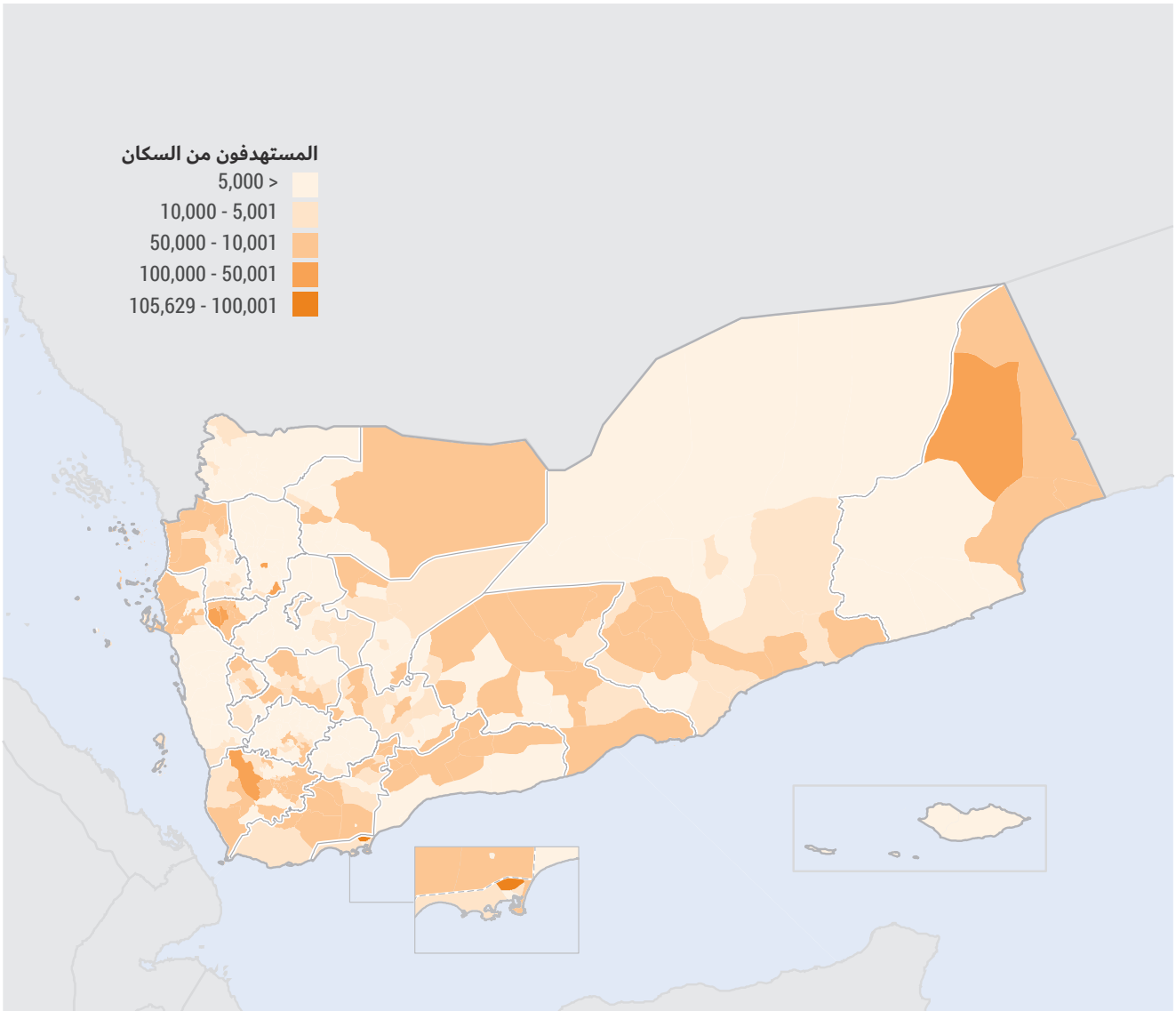

الأهداف

في عام 2024م، تستهدف مجموعة قطاع التعليم دعم 3.01 مليون فتاة وفتى ومُقدِّم رعاية وموظف في مجال التعليم، وهو ما يمثل 49.2 في المائة ممن هم بحاجة إلى الخدمات التعليمية وحوالي 43 في المائة ممن هم في سن الدراسة (5-17 سنة) في جميع أنحاء البلد. يعتمد تحديد السكان المحتاجين وترتيب أولوياتهم على تحليل مدى شدة الاحتياج وتقييم الاحتياجات التي توجه الاستهداف نحو الفئات الأشد ضعفًا على مستوى العُزلة والمجتمع والمدرسة/أماكن التعلّم.

تهدف مجموعة قطاع التعليم إلى:

1. توفير الوصول الفوري إلى بيئات التعلّم الآمنة والواقية التي تدعم الأطفال والشباب المتضرّرين من الأزمة وتقديم التعلّم المناسب والحث على البقاء في منظومة التعليم.
2. إعادة تدشين عمليات التعلم ذات الصلة في بيئات تعليمية تتسم بالتكافؤ والأمن والوقاية وتساهم في العافية الجسدية والنفسية الاجتماعية للأطفال والشباب المتضرّرين من الأزمة.
3. تعزيز استدامة أنظمة التعليم للتعامل مع الصدمات المستقبلية على نحو أفضل.

الاستجابة

يعمل 93 شريكًا بصفتهم أعضاء في مجموعة قطاع التعليم لتلبية استجابة التعليم في حالات الطوارئ، كما ينفّذ شركاء التعليم، من خلال نهج متعدد القطاعات، حزمة خدمات دنيا من تدخلات التعليم في حالات الطوارئ لدعم استمرارية التعلم في بيئات ملائمة، يشمل ذلك إنشاء أماكن للتعلم، وإعادة تأهيل المرافق المدرسية المتضرّرة، وإتاحة بناء القدرات في التربية ومنهجيات التدريس، وتقديم التغذية المدرسية، ودعم البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في المدارس، وتعزيز تدابير السلامة والحماية للأطفال الضعفاء المتضررين من الصراعات والكوارث، ولأسرهم، ومعلميهم، والمدارس الملتحقين بها لضمان حصولهم على التعليم.

يلتزم شركاء التعليم بالتعاون الوثيق مع المجتمعات والجهات العاملة في مجال التعليم لضمان مشاركة الفتيات والفتيان والأطفال ذوي الإعاقة وأولياء الأمور والمعلمين ومديري المدارس في التخطيط لبرامج التعليم وتنفيذها وتقديم الملاحظات. تمت تلبية الاحتياجات الخاصة بالجنس والعمر والإعاقة والحماية في استجابة مجموعة قطاع التعليم. في المديريات التي ينخفض فيها معدل التحاق الإناث بالمدارس، من المقرر إجراء تحليل إضافي خاص بالجنسين، وتقديم الدعم المتخصص للفتيات من أجل العودة إلى المدرسة أو عدم الانقطاع عنها.

يعد الأطفال ذوو الإعاقة جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية 2024، حيث من المقرر إجراء حملات توعية بشأن دمج ذوي الإعاقة، وتدريب المعلمين حول بيئات التعلم الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، ستدعم مجموعة عمل فنية متخصصة العمل الذي تقدمه مجموعة قطاع التعليم بشأن دمج ذوي الإعاقة. كما سيتم وضع آليات إحالة خاصة بحماية الطفل في المدارس إلى جانب التثقيف المقدم للطلاب والمعلمين بمخاطر الذخائر المنفجرة وتوعيتهم بمخاطر الألغام. سيخضع أولياء الأمور والمعلمين وإدارة المدارس لتدريب خاص بحقوق الطفل، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، لزيادة القدرة على الصمود، والتعامل مع الصدمات المستقبلية على نحو أفضل، وإدارة التعلم في سياقات الصراع والسياقات الإنسانية.

تكلفة الاستجابة

ستبلغ تكلفة المساعدات التي تقدمها مجموعة قطاع التعليم إلى 3.01 مليون فتاة وفتى في سن الالتحاق بالمدارس ومقدمي الرعاية والعاملين في قطاع التعليم نحو 104.5 مليون دولار أمريكي لتزويد الأطفال والشباب المتضرّرين من الأزمة بإمكانية التمتع ببيئات تعليمية آمنة ووقائية تتيح فرصًا تعليمية جيدة وذات صلة وتدعم استبقاء الأطفال والشباب وسلامتهما. تبلغ التكلفة لكل شخص من المستفيدين المستهدفين 34.8 دولار أمريكي على مدار عام واحد. كما أثر انخفاض قيمة الريال اليمني واستمرار ارتفاع الأسعار، خاصة السلع المستوردة، سلبًا في إنفاق الأسرة على التعليم. في ظل الموارد المحدودة، تعطي مجموعة قطاع التعليم الأولوية لحزمة مركّزة لدعم الأطفال الأشد ضعفًا في المناطق التي تزداد فيها الاحتياجات الشديدة، بناءً على مزيج من ارتفاع معدلات النزوح، وعدم وجود مرافق التعلّم، والافتقار لهيئة التدريس، والقرب من خطوط المواجهة.

المراقبة

ستواصل المجموعة القطاعية مراقبة تدخلات شركائها من خلال تقرير من وماذا وأين ومتى الشهري وقاعدة بيانات ActivityInfo المعروفة للإبلاغ عبر الإنترنت. من المقرر جمع التقارير عن 43 نشاطًا رئيسيًا ومقارنتها مقابل 17 مؤشرًا أساسيًا، مصنفًا حسب الجنس والعمر، بشأن إمكانية الوصول وإنقاذ الأرواح، والحماية، والتأهب، والقدرة على الصمود. كما ستضمن المجموعة المراقبة وإعداد التقارير بناءً على ملف تعريف الأهداف التي تم الوصول إليها، مثل النازحين والمجتمعات المضيفة، من أجل تقديم مزيد من المعلومات بشأن التحليل الإضافي للاحتياجات الأخرى. ثم إن المجموعة ستواصل مراقبة المعلومات المتعلقة بالسكان في سن الالتحاق بالمدارس والتي تم جمعها من المجموعات المعنية، مثل مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات وآلية الاستجابة السريعة.

تعز اليمن

نوارة في الصف الأول الثانوي في مدرسة الشهيد الحكيمي بمحافظة تعز. صورة: منظمة كير في اليمن/سارة رشيد

3.3 الأمن الغذائي والزراعة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
17.6مليون	12.8مليون	3ملايين	6.5مليون	%15

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
1.36مليار	90

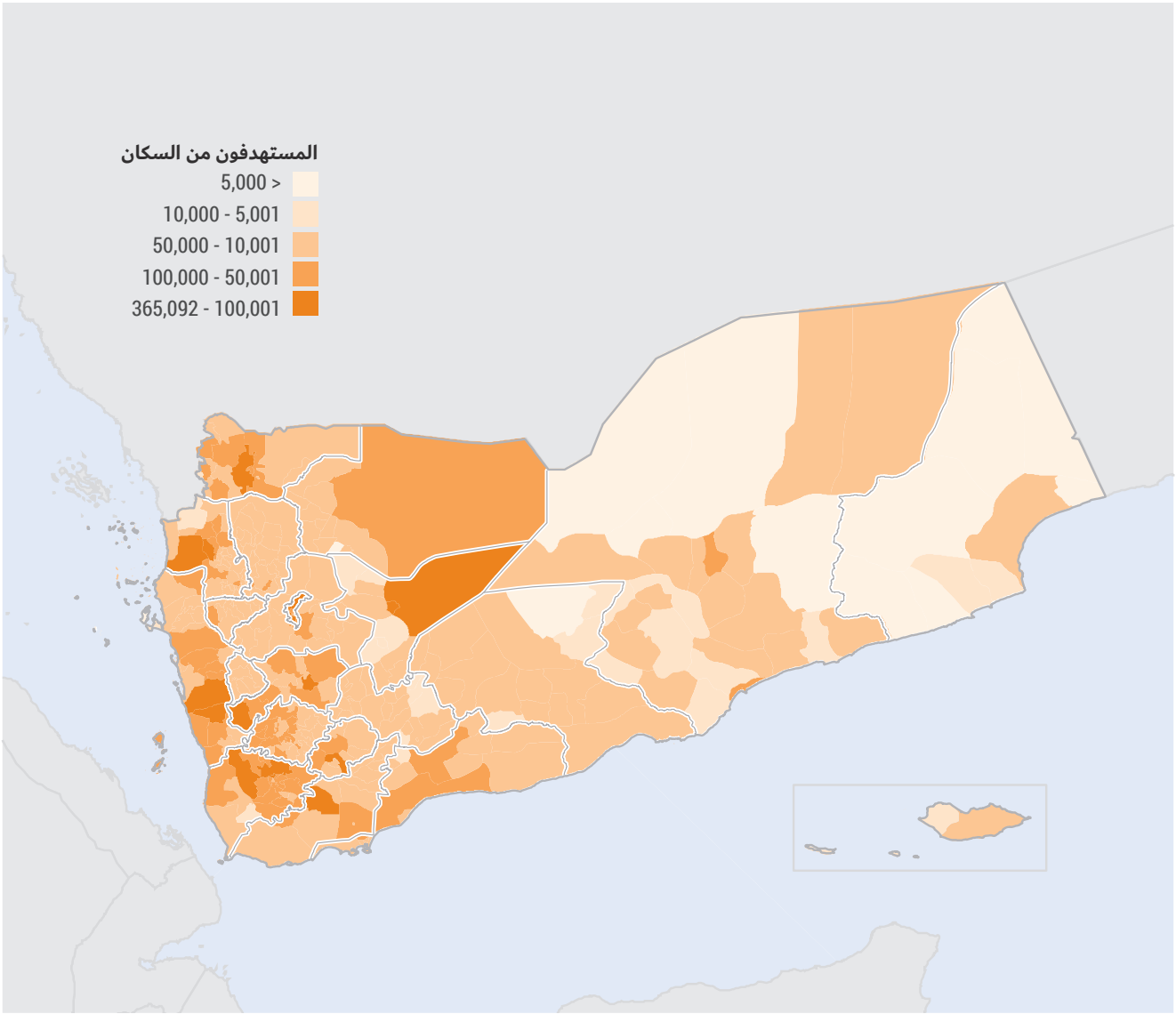

الأهداف

تهدف مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة الوصول إلى 12.8 مليون من الأشخاص الأكثر تعرضًا لانعدام الأمن الغذائي وضعفًا الذين يواجهون المرحلة الثالثة، (الطوارئ) وما فوق، من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لانعدام الأمن الغذائي الحاد. سيتم تحقيق ذلك من خلال أهداف مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة التالية:

1. زيادة توافر الغذاء الموثوق والآمن والمنقذ للأرواح للأسر الأكثر ضعفًا من خلال تقديم المساعدات الطارئة.
2. حماية سبل العيش واستعادتها وتعزيزها وبناء الأصول لتعزيز القدرة على الصمود.

الاستجابة

سيستخدم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة نهجًا مزدوج المسار من خلال توفير المساعدات الغذائية الطارئة ودعم سبل العيش (سبل العيش الخاصة بالزراعة أو القادمة من خارج المزارع) لنفس المواقع. سيعزز هذا النهج الحصول على أغذية متنوعة في الوقت المناسب وبتكلفة مجدية؛ لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية على نحو مستدام. ستكون نقطة البداية للاستهداف الجغرافي هي الفئات السكانية التي تواجه المرحلة الثالثة من تحليل التصنيف المرحلي المتكامل وما فوقها؛[3] ومع ذلك، فإن استهداف الأسر والأفراد بالتدخلات المختلفة سيعتمد على المعايير المتسقة لأوجه الضعف، مع التركيز على الوصول إلى الأسر الأكثر ضعفًا، خاصة الأسر التي تعيلها نساء، وستُستخدم بيانات المراقبة الشهرية ذات الوتيرة المرتفعة الخاصة بشركاء مجموعة الأمن الغذائي والزراعة وغيرها من التقييمات ذات الصلة لتحسين تعيين السمات الخاصة بأوجه ضعف الأسر القائمة على الاحتياجات.[4]

سيقدم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة مساعدات غذائية طارئة لنحو 10 ملايين شخص من الناس الأشد ضعفًا الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما يغطي 80 في المائة من احتياجاتهم الغذائية اليومية الدنيا (حسب مرجع معايير أسفير البالغة 2,100 سعر حراري/فرد/يوم)، حيث يكمن الهدف الأساسي للمساعدات الغذائية الطارئة في إنقاذ الأرواح من خلال ضمان توافر الغذاء والحصول عليه بشكل فوري. سيتم توفير 20-15 في المائة من المساعدات الغذائية الطارئة من خلال الحوالات النقدية أو القسائم، ويتوقف ذلك على إجراء تقييمات شاملة للسوق وتحليلات جدوى التشغيل (كفاءة التكلفة، والفعالية، والملاءمة، وتفضيلات المستفيدين). وضعت مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة خطة عمل مشتركة مع مجموعة العمل المعنية بالنقد والأسواق لتحسين فعالية الاستجابة النقدية وكفاءتها. كما ستقدم مساعدات طارئة لسبل العيش لنحو 1.5 مليون من الأشخاص الأشد ضعفًا. ثبت أن دعم سبل العيش الطارئ الذي يتأثر بالوقت، خاصة عند اقترانه بالمساعدات النقدية، له أثر إيجابي كبير على نتائج الأمن الغذائي والصحة والتغذية. كما يتبنى شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة ممارسات الزراعة الذكية للمناخ لتحسين قدرات إنتاج الغذاء والزراعة، وسيشمل ذلك استخدام نموذج "مدارس المزارعين الحقلية" التقليدي الذي يشجع التدريب بين المزارعين على أساس تحديد المشكلات والحلول المشتركة، ودمجها مع المعارف والخبرات والتقنيات الذكية للمناخ لمواجهة احتياجات الزراعة المحلية. كما سيتم تقديم حوالات نقدية مشروطة وموسمية إلى مليون شخص لزيادة دخل الأسرة وتوفير فرص عمل موسمية، مع دعم إعادة تأهيل الأصول والبنية التحتية المجتمعية الأساسية وتعزيزها، على غرار ذلك، سيُقدم الدعم لاستعادة أصول سبل العيش وإنشاء مشاريع تجارية متناهية الصغر/أنشطة مدرة للدخل لنحو 300 ألف شخص من الفئات الضعيفة لتعزيز فرص التوظيف وتوفير بعض الاستقرار المالي.[5]

سيتعاون شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة بشكل وثيق مع مجموعة عمل الأمن الغذائي والزراعة وسبل العيش التابعة للفريق الفني لشركاء اليمن لتعزيز أثر الجهود الإنسانية والإنمائية على السكان الضعفاء. لتفادي مزيد من التدهور في الأزمة الإنسانية، ستعمل مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة بالتنسيق مع أربع مجموعات أخرى (التغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة، والحماية)[6]على دمج التدخلات والاستفادة من أوجه التآزر بغرض الوقاية من الجوع الشديد للغاية وارتفاع معدلات سوء التغذية والوفيات المرتبطة بها من خلال مبادرة الاستجابة المتكاملة لخطر المجاعة،[7] وستُنفذ تدخلات مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة من خلال نُهُج قائمة على المبادئ ومرتكزة على الناس، ما يعزز أمن وكرامة وسلامة الأفراد الذين يتلقون المساعدة، مع مراعاة الاحتياجات المتنوعة للنساء والرجال والفتيات والفتيان على حد سواء.

تكلفة الاستجابة

من المقرر استهداف 12.8 مليون شخص من خلال استجابة مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة في عام 2024، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 13.5 في المائة مقارنة باستهداف 14.8 مليون شخص في عام 2023. انخفضت التكلفة الإجمالية للاستجابة بنسبة 38 في المائة، من 2.2 مليار دولار أمريكي إلى 1.363 مليار دولار أمريكي، حيث تبلغ تكلفة المساعدات الغذائية الطارئة 15.20 دولار أمريكي لكل فرد لكل دورة، بزيادة 30 في المائة عن العام السابق، ويعزى هذا الارتفاع في السعر إلى تكاليف سلة الغذاء الدنيا المحدثة، ومع ذلك، تنخفض التكلفة الإجمالية للنشاط بسبب انخفاض عدد المستهدفين بالإضافة إلى انخفاض عدد التوزيعات الإجمالية من 12 إلى 8، مع مراعاة الواقع التشغيلي في البلد. تبلغ تكلفة الحوالات النقدية المشروطة والموسمية لإعادة تأهيل الأصول المجتمعية والبنية التحتية 19.75 دولار أمريكي لكل شخص شهريًا، بزيادة 6 في المائة لكل فرد لكل دورة، ومع ذلك، انخفضت التكلفة الإجمالية للنشاط بنسبة 29 في المائة لكل فرد، ويعزى ذلك إلى تبني دورات أقل (من 6 إلى 4)، وهو ما يتماشى مع هدف تقديم مساعدة قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الغذائية والمعيشية الفورية. كما تبلغ تكلفة مساعدات سبل العيش الطارئة 76.86 دولار أمريكي للفرد، بزيادة 140 في المائة، بسبب اعتماد أحدث تشكيلة لمستلزمات سبل العيش الطارئة بتكلفة مُحدثة. كما تراعي

الزيادة التكاليف المصاحبة مثل تكاليف اعتماد البذور، وتكاليف معالجة البذور، وتكلفة الدعم الفني من الوزارات الفنية المعنية ذات الصلة، وتكلفة الدعم البيطري، وتكلفة التقييم والمراقبة، وتبلغ تكلفة استعادة أصول سبل العيش وإنشاء مشاريع تجارية متناهية الصغر/أنشطة مدرة للدخل إلى جانب التدريب المهني 128.57 دولار أمريكي للفرد، بزيادة 40 في المائة بسبب اعتماد أحدث تكلفة للوحدة مع مراعاة تكلفة تدريب المهارات المهنية والحياتية.

المراقبة

مراقبة العمليات والنتائج: سيراقب شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة برامجهم من خلال جمع بيانات مصنفة حسب العمر والجنس والإعاقة والموقع. ستُبقي مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة على ملخصات المعلومات التفاعلية التي تستخدم بيانات شهرية مستندة على منهجية الأسئلة الخمسة (من يفعل ماذا وأين ومتى ولمن) لتوفير بيانات فورية لتوضيح الحضور التشغيلي والتقدم المحرز في الاستجابة والفجوات، ما يساعد على تقليل ازدواجية التدخلات وتعزيز التقارب. سيواصل شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة مراقبة تصور المجتمع ورضاه عن تقديم الخدمات وسيدعم المراقبة الجماعية لضمان شعور السكان المستهدفين بالتشاور والاطلاع وحل شكاويهم طوال دورة الاستجابة الإنسانية بأكملها. من المقرر مشاركة هذه النتائج ومناقشتها في اجتماعات مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة على المستويين الوطني والمحلي، مع تقديم توصيات حول كيفية تحسين المساءلة أمام المتضرّرين في استجابة مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. كما سيجري شركاء المجموعة القطاعية مراقبة شهرية للسوق[8] في مديريات مختلفة للسلع الغذائية الرئيسية وسبل العيش والمدخلات الزراعية لضمان توافق قيم الحوالات المحددة مع أسعار السوق الفعلية وتعديلها عند الحاجة. كما سيتولى شركاء المجموعة القطاعية الذين يقدمون المساعدات الغذائية والنقدية إجراء مراقبة ما بعد التوزيع بعد كل دورة لقياس مستويات الرضا وأنماط المساعدة والاستفادة شاملة ديناميكيات الأسرة/المجتمع وعادات الاستهلاك والإنفاق لتكييف استجابة مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة حسب الحاجة.

مراقبة النتائج: سيجري شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة استبيانات سنوية عشوائية خاصة بالأسر لمراقبة مؤشرات نتائج الأمن الغذائي الرئيسية مثل معدل الاستهلاك الغذائي، ومقياس جوع الأسر، ودرجة التنوع الغذائي للأسرة، ومؤشر استراتيجية التكيف المنخفض، واستراتيجيات تكيف سبل العيش. ستُقارن هذه البيانات بالاتجاهات طويلة الأمد من تقييمات الأمن الغذائي السابقة لتقييم التقدم والاتجاهات الموسمية وتعديل الاستجابة المتغيرة بشكل مناسب. سيُستخدم التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي السنوي والمستجدات المتعاقبة لمراقبة انعدام الأمن الغذائي وتصنيفه مع تحديد مستويات مختلفة من شدته ومستويات استهلاك الغذاء وتغييرات سبل العيش والعوامل الرئيسية المؤدية إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد. ستستفيد مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة من أنظمة وإصدارات معلومات الإنذار المبكّر الحالية في البلد، التي يضطلع بها عدة شركاء من بينها منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، وشبكة أنظمة الإنذار المبكّر بالمجاعة، وتقرير المراقبة المشترك (البنك الدولي)، ومنظمة ريتش لمراقبة وضع الأمن الغذائي الديناميكي لتحديد المسببات الرئيسية وتداعياتها، وتزويد متخذي القرارات بمعلومات إنذار مبكر في الوقت المناسب للحصول على الدعم والتدخلات السريعة.

4.3 الصحة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
17.8مليون	9ملايين	2مليون	4.5مليون	%15

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
249.4 مليون	46

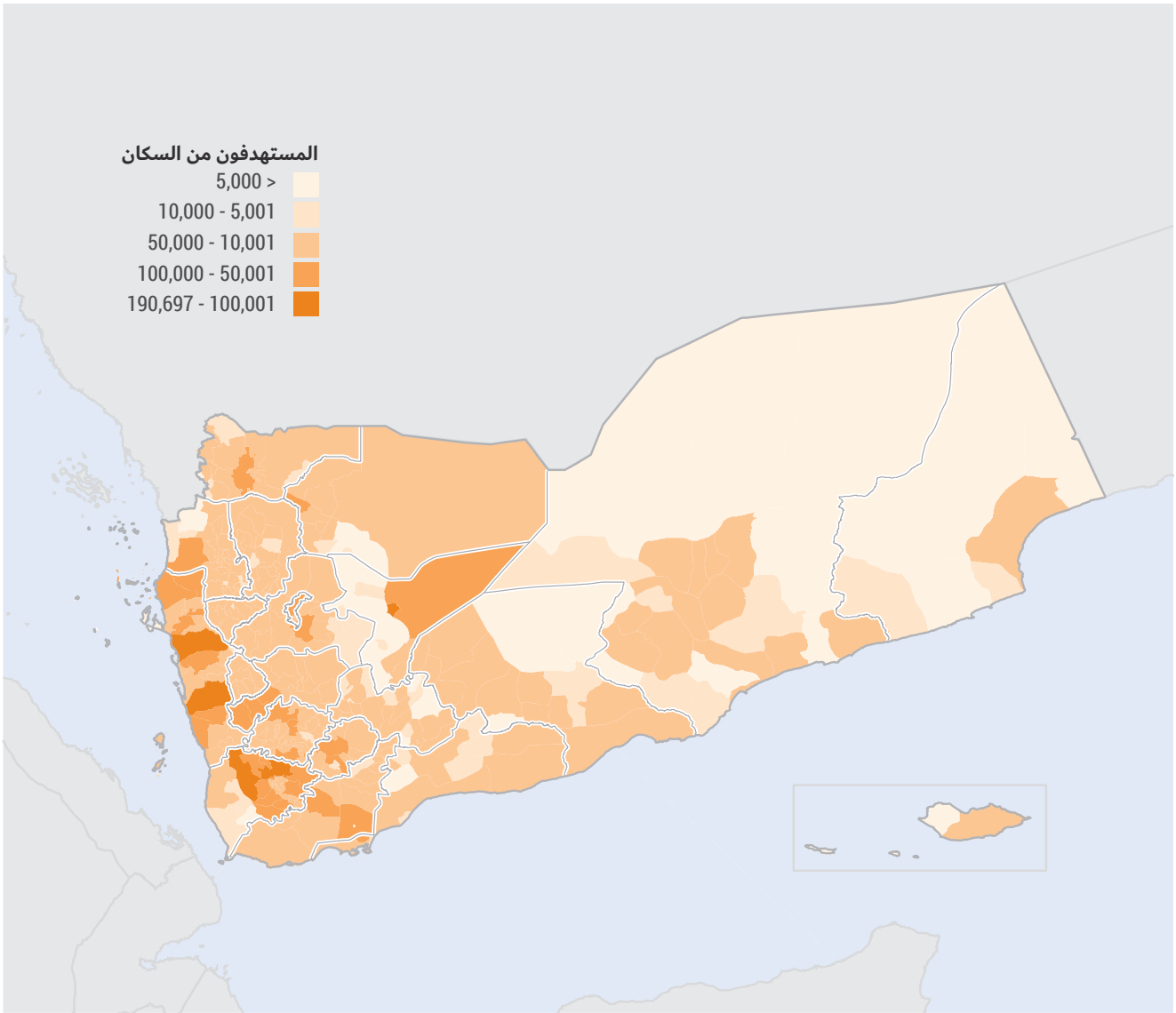

الأهداف

1. ضمان الوصول العادل والشامل والكريم إلى حزمة الخدمات الأساسية الدنيا التي تتكون من الخدمات الصحية المنقذة للأرواح والداعمة للحياة على المستوى المجتمعي والأولي والثانوي، والمتكاملة مع المجموعات القطاعية في مجالات التغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والحماية، والأمن الغذائي والزراعة في المواقع ذات الأولوية، التي تستهدف 9 ملايين امرأة ورجل وفتى وفتاة (من بينهم 2 مليون نازح و7 ملايين من المجتمع المضيف، و0.7 مليون امرأة حامل و1.5 مليون مريض بأمراض غير معدية).
2. الاستعداد لتفشي الأمراض الوبائية القاتلة والأمراض المتوطنة والوقاية منها والكشف عنها والاستجابة لها في الوقت المناسب وغيرها من المخاطر التي تؤثر على الصحة، استهداف 1.75 مليون شخص بالرعاية الوقائية والعلاجية.
3. الحفاظ على قدرة النظام الصحي وصموده من خلال تعزيز القدرات المؤسسية ووظائفها، وتعزيز التوطين من خلال نُهج مستدامة ودائمة حيثما أمكن ذلك، من خلال توسيع الدعم التشغيلي، وتنشيط المرافق الصحية، ورفع قدرات الموارد البشرية، وتحسين الإحالات، واستهداف ألف مرفق صحي.

الاستجابة

تستخدم مجموعة قطاع الصحة في استجابة عام 2024 نهجًا قائمًا على المناطق، مع التركيز على فهم احتياجات الصحة المحلية. من خلال المشاورات مع مكاتب الصحة بالمحافظات والشركاء، تتحدد الأولويات الاستراتيجية بما يتماشى مع أهداف مجموعة قطاع الصحة واستراتيجيتها وتُبنى عليها عملية المناصرة مع شركاء التنمية.

تهدف مجموعة قطاع الصحة إلى تحسين سهولة الوصول إلى الرعاية الصحية من خلال تنفيذ حزمة الخدمات الدنيا الشاملة في المواقع ذات الأولوية العالية، مع التركيز على المناطق التي تبلغ درجة الضعف/الشدة فيها 4 و5، ومناطق خط المواجهة ذات الأولوية، والمناطق النائية، وستُعزز الاستجابة لتفشي الأمراض من خلال زيادة التأهب، والكشف المبكر عن طريق المراقبة القائمة على المرافق والمختبرات، والتغطية المتكاملة للتطعيم، وتعزيز الخطط الاحتياطية الطوارئ، بما في ذلك الاستجابة لأضرار تغير المناخ.

تهدف مجموعة قطاع الصحة في عام 2024 إلى استدامة الخدمات الصحية على جميع مستويات الرعاية من خلال عدة إجراءات تشمل تعزيز قدرات الموارد البشرية، وتوفير الأدوية والأدوات والمستلزمات الضرورية للاحتياجات الصحية المختلفة التي تشمل الأمراض غير المعدية، والإصابات، والرعاية الطارئة، والرعاية الصحية الخاصة بالإنجاب والأمهات وحديثي الولادة والطفل، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. ستؤدي جهود التعاون مع المجموعات القطاعية في مجالات التغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والحماية، والأمن الغذائي والزراعة والمجموعة الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومجموعات عمل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وفريق العمل المعني بالإدماج إلى تعزيز جودة وفعالية الاستجابة، وسيزيد نطاق الإحالات باستخدام برامج النقد مقابل الصحة. كما سيتم تقديم إعادة التأهيل البدني، خاصة الأجهزة المساعدة، لذوي الإعاقة في المناطق المتضررة من الصراع. ستشمل مجموعة قطاع الصحة وضع البرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسين في تدخلات الرعاية الصحية الأوّلية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تركز على الناجين، بالإضافة إلى تعزيز استجابة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

في عام 2024، تهدف مجموعة قطاع الصحة إلى مواءمة الجهود مع استراتيجية وبرامج الترابط للتحول نحو تدخلات أكثر استدامة، من بينها المواقع الثابتة الجاهزة حيثما أمكن، والخدمات الإيصالية المتكاملة في مواقع النازحين والمجتمعات النائية. بالإضافة إلى ذلك، ستستثمر مجموعة قطاع الصحة في تعزيز القدرات الفنية لوزارة الصحة العامة والسكان بالإضافة إلى الشركاء الوطنيين من خلال تقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات، ومن ثمَّ تعزيز توطين الاستجابة الصحية في اليمن. كما ستزداد قدرة النظام الصحي في اليمن على الصمود بتنشيط المرافق الصحية ذات الموقع الاستراتيجي وتعزيزها في المديريات ذات الأولوية، ذلك من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة، والارتقاء بمعايير الوقاية من العدوى ومكافحتها، وتنفيذ التحسينات في جودة الرعاية.

تكلفة الاستجابة

تبلغ المتطلبات المالية لمجموعة قطاع الصحة في عام 2024 لتلبية الاحتياجات الصحية لتسعة ملايين شخص من خلال حزمة الخدمات الدُنيا المتمثلة في خدمات وإحالات الرعاية الصحية المتقدمة الأولية والثانوية والضرورية المنقذة للأرواح والداعمة لحياة المجتمع 249.4 مليون دولار أمريكي. من المرجح أن تتأثر تكلفة أنشطة مجموعة قطاع الصحة بالتضخم بسبب الركود الاقتصادي العالمي، وتحديات سلسلة التوريد، وزيادة تكاليف الأدوية/المستلزمات، وتكلفة الوقود، والدعم المالي للعاملين في مجال الرعاية الصحية، والانخفاض المستمر في قيمة الريال اليمني بسبب التدهور الاقتصادي.

المراقبة

ستعمل مجموعة قطاع الصحة، الموجودة في مراكز العمل الإنساني الوطنية والمحلية في اليمن، على تسهيل المراقبة الشاملة لاستجابة المجموعة بالتعاون مع وزارة الصحة والشركاء وصناديق التمويل. سيتم تقييم فعالية الاستجابة باستخدام المؤشرات القياسية المتفق عليها، وتحليل بيانات التواجد الشهرية، من وماذا وأين ومتى، وبيانات الشركاء على ملخص معلومات نظام المعلومات الصحية للمديرية – 2. من المقرر مراقبة حالات التفشي من خلال النظام الإلكتروني المتكامل للإنذار المبكّر بالأمراض التابع لوزارة الصحة العامة والسكان، وتغطية التطعيم عبر ملخص معلومات برنامج التحصين الموسع، ووظائف النظام الصحي عبر نظام رسم الخرائط لرصد توافر الموارد والخدمات الصحية. ستراقب مجموعات العمل الفنية التابعة لمجموعة قطاع الصحة تعميم مراعاة النوع الاجتماعي، والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحماية والاستجابة للاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وغيرها من الأولويات الشاملة، ما يضمن استجابة مرنة وفي الوقت المناسب تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة في اليمن.

لحج، اليمن

ألفت، قابلة تبلغ من العمر 34 عامًا وعاملة في مجال الصحة المجتمعية، تدعمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في محافظة لحج. صورة: اليونيسف/غابريز

5.3 التغذية

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
7.7مليون	6.9مليون	2.1مليون	4.8مليون	0.7مليون

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
193.6مليون	47

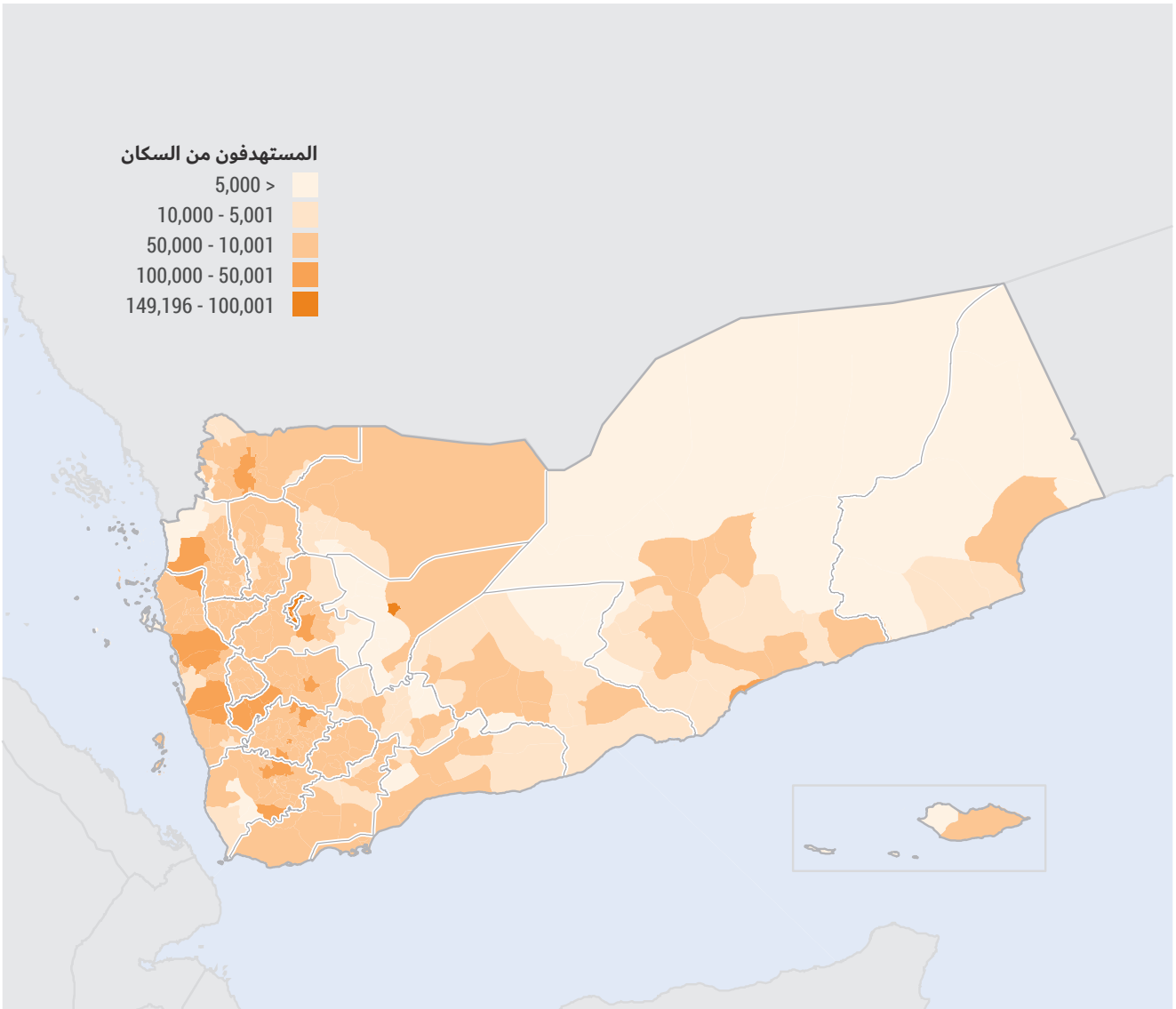

الأهداف

يحتاج حوالي 7.7 مليون طفل دون سن الخامسة وحامل ومُرضعة في اليمن إلى الدعم التغذوي الإنساني في عام 2024؛ من بين هؤلاء، هناك 1.7 مليون طفل و0.9 مليون حامل ومُرضعة في حاجة ماسة إلى المساعدة.

ستسعى مجموعة قطاع التغذية في اليمن إلى تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة بين الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمُرضعات من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. توسيع نطاق الكشف المبكر عن الهزال وإحالة المرضى ومعالجتهم من خلال توفير استجابات مبتكرة وعالية الجودة ومتكاملة ومتعددة القطاعات لإنقاذ الأرواح (تتضمن التعاون عبر مختلف القطاعات) تستهدف النساء والفتيات والفتيان الضعفاء في المواقع التي تعاني من معدلات مرتفعة للإصابة بالهزال.
2. تعزيز القدرة على الصمود لدى النساء والفتيات والفتيان الضعفاء المتضررين من الأزمة، من خلال تقديم حزمة من الإجراءات الوقائية المتكاملة متعددة القطاعات التي تركز على أول ألف يوم وهي الفترة الحرجة (من بداية الحمل حتى عمر عامين)، مما يسهم في الوقاية من التقزم والهزال ونقص المغذيات الدقيقة في المواقع التي تعاني من معدلات مرتفعة للإصابة بالهزال.
3. تعزيز قدرات وأنظمة السلطات الوطنية والشركاء سعيًا إلى التنفيذ الفعال للاستجابات الجيدة لاحتياجات التغذية وتعزيز القيادة والتنسيق (سواء بالنسبة للمجموعة القطاعية أو توسيع نطاق التغذية)، بما في ذلك نظم معلومات التغذية لدعم تحديد أولويات عمليات التدخل والمراقبة.

الاستجابة

ستقوم استجابة مجموعة قطاع التغذية بإعطاء الأولوية واستهداف الفئات الأشد ضعفًا من الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمُرضعات بالمديريات التي تعاني من أعلى معدل خطورة للإصابة بسوء التغذية بما يضمن حصولهم على علاج جيد لسوء التغذية وتدخلات وقائية جيدة منقذة للأرواح.

في المديريات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد ومعدلات مرتفعة للإصابة بالهزال، سيعتمد شركاء مجموعة قطاع التغذية النهج المُبَسَّط[9] بهدف تحسين تغطية برامج التغذية وبالتالي تمكين العلاج الفعال وفي الوقت المناسب للأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة.

بالمثل، ستُعطى الأولوية للأطفال دون سن عامين والحوامل والمُرضعات في المواقع المذكورة بالمرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل[10] وما فوق وسيجري استهدافهم عن طريق تدخلات الوقاية الطارئة من سوء التغذية، ويشمل ذلك تقديم المشورة بشأن تغذية الرضع والأطفال الصغار على أساس الاحتياجات من خلال التواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي ومراقبة النمو ومكملات المغذيات الدقيقة خلال أول ألف يوم وهي فترة مهمة ينبغي استغلالها؛ وهي الفترة التي تكون فيها التغذية السليمة أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الحدّ الأمثل من النمو والتطوّر وتساهم في تحقيق نتائج أفضل في مجال الصحة والتغذية على المدى الطويل.

ستقدَّم مساعدات نقدية وقسائم للحوامل والمُرضعات بالأسر المستهدفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد للغاية في إطار دعم الحماية الاجتماعية سعيًا إلى تحسين سُبل الحصول على الأطعمة الطازجة والوجبات الغذائية المتنوعة للأطفال والحوامل والمُرضعات؛ كما سيقدَّم الدعم للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم والمضاعفات المرتبطة به من خلال نظام مساعدات القسائم من أجل تعزيز فاعلية نظام العلاج.

في المديريات التي ترتفع فيها درجات الشدة بين عدة مجموعات قطاعية 4 فما فوق، ستهدف المجموعة القطاعية إلى تنفيذ وتوسيع نطاق الاستجابات متعددة القطاعات بالتنسيق والتعاون الوثيق مع المجموعات القطاعية في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة، والتعليم، والحماية، والأمن الغذائي من خلال حزمة من الخدمات الموجهة نحو تعزيز التكامل ومعالجة العوامل الرئيسية لسوء التغذية المرتبط بانعدام الأمن الغذائي، والممارسات الاختيارية لرعاية الأطفال وتغذيتهم، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض، فضلاً عن سوء أوضاع المياه والمرافق الصحية.

تتضمن بعض التدخلات المُخَطَّطة التي تركز على التغذية برامج الصحة والتغذية المدرسية في المدارس ذات الأولوية بالمديريات التي تتجاوز فيها معدلات سوء التغذية الحاد الشامل حد الطوارئ، بالتنسيق مع مجموعة الأمن الغذائي والزراعة لضمان إحالة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بالأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد للغاية وإعطائهم الأولوية في دعم المعونة الغذائية، إلى جانب ضمان استمرار تقديم تدخلات متكاملة في مجال الصحة والتغذية على نطاق الأسرة والمجتمع ومن خلال المرافق الصحية.

كما ستعمل مجموعة قطاع التغذية على ضمان استهداف المجتمعات المهمّشة وذوي الإعاقة والنازحين واللاجئين ودعمهم في مجال التغذية مع الحفاظ على مركزية الحماية.

تكلفة الاستجابة

خلال عام 2024، ستحتاج مجموعة قطاع التغذية إلى 193.6 مليون دولار أمريكي من أجل استهداف 2.3 مليون فتى و2.4 مليون فتاة و2.1 مليون حامل ومُرضعة ودعمهم بخدمات التغذية المُنقذة للأرواح. حصلت مجموعة قطاع التغذية على 29.8 في المائة فقط من المناشدة الإنسانية السنوية في عام 2023 (118.7 مليون دولار أمريكي).

في عام 2024، ستركز مجموعة قطاع التغذية على التعامل مع التدخلات الوقائية والعلاجية وستسعى إلى جذب المزيد من الموارد الموجهة نحو الترابط مع الاستفادة من نهج متعدد القطاعات بهدف استكمال متطلبات التمويل الإنساني، وسوف تتحقق فعالية تكلفة أنشطة التغذية من خلال ما يلي:

- تكامل أنشطة التغذية ذات النُّهُج المُعَزّزة متعددة القطاعات مع المجموعات القطاعية الأخرى بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة والحماية والأمن الغذائي وسُبل العيش، حيث يجري تنفيذها من خلال تدخلات مُنَسّقة جيدًا على نطاق واسع.
- تعزيز تدخلات الوقاية من سوء التغذية بهدف الحد من ظهور حالات جديدة للإصابة بالهزال وخاصةً في المواقع التي تعاني من معدلات مرتفعة للإصابة بالهزال.
- الاستفادة من البرامج النقدية المشروطة وغير المشروطة، وتغيير السلوك المجتمعي، وبرامج الاتصال وأساليب الأمن الغذائي المبتكرة، لدعم تحسين تنوع النظام الغذائي للأسر، لا سيما للأطفال دون سن الثانية والحوامل والمرضعات.

المراقبة

ستستعين مجموعة قطاع التغذية بالعديد من النُهُج لمراقبة تطور الحالة الغذائية والاحتياجات، وستتضمن المراقبة الاستفادة من نظام معلومات التغذية الروتيني، ونظام إدارة المعلومات الصحية القائم على نظام المعلومات الصحية للمديرية – 2 لمراقبة أداء البرنامج وتقييم أثر التدخلات.

بالإضافة إلى ذلك، سيُجرى تحليل البيانات المستمدة من نظام مراقبة التغذية، الذي تطبقه وزارة الصحة العامة والسكان ومنظمة الصحة العالمية في المرافق الصحية المختارة بهدف توجيه عملية اتخاذ القرار بشأن سياق التغذية المتغير.

من المقرر إجراء تقييمات التغذية، على المستوى المجتمعي، التي تشمل مسح الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت)/تقييم شبه الكمي للوصول والتغطية في المناطق ذات الأولوية لتحديد مدى انتشار سوء التغذية وتغطية البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، سيسترشد بنتائج سوء التغذية الحاد المستمدة من التصنيف المرحلي المتكامل والتقييمات الأخرى ذات الصلة لفهم الوضع التغذوي المتغير بشكل أفضل.

من المقرر إجراء المراقبة من خلال الإشراف الداعم المشترك والزيارات الميدانية لمراجعة التقدم المحرز في البرنامج وإشراك المجتمعات والأطراف المعنية وإجراء تعديلات على البرامج كما تقتضيه الحاجة.

ريمة، اليمن

"كان ابني يعاني من سوء التغذية الحاد، ولم أتوقع نجاته، زوجي عامل يعمل بأجر يومي وليس لديه دخل ثابت، ثمة العديد من العقبات التي نحاول التغلب عليها، وأهمها هو تعافي ابني بعد حصوله على التغذية والدواء"، ممرضة تأخذ قياس محيط أعلى الذراع في مركز مزهر للتغذية العلاجية في محافظة ريمة. صورة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)/أنور الحاج

6.3 الحماية

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
16.4مليون	4.6مليون	1.3مليون	2.5مليون	%15

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
168.1مليون	66

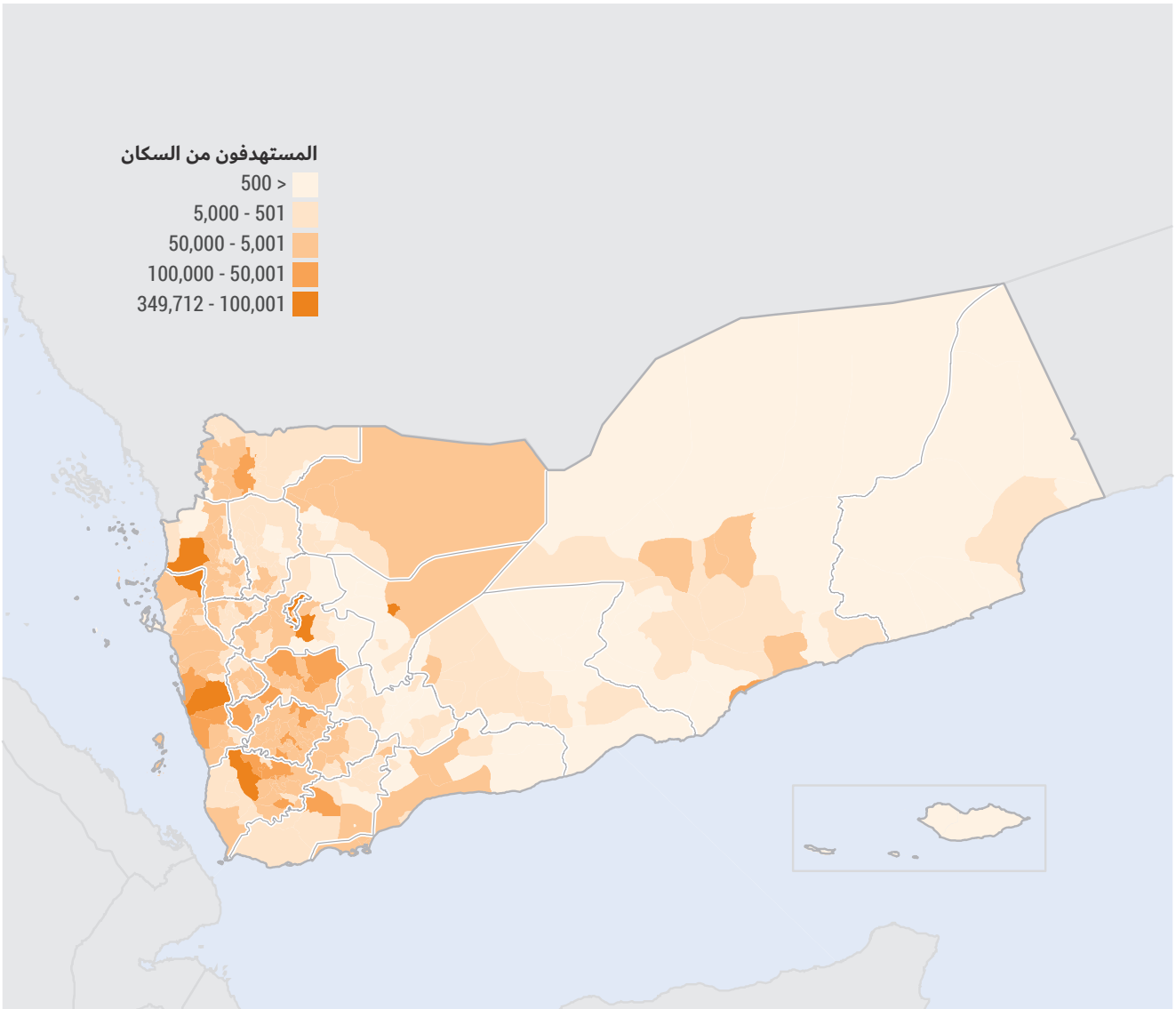

الأهداف

تعتزم مجموعة قطاع الحماية في عام 2024 الوصول إلى 4.6 مليون شخص بحاجة إلى استجابات حماية متخصصة، يشمل ذلك النازحون وغير النازحين والعائدين. ستستهدف المجموعة القطاعية المتضرّرين من الصراع ممن تأثروا من الصراع والنزوح المرتبط بالمناخ الذين يندرجون تحت الحالات الضعيفة بسبب الوضع الإنساني المستمر.

ترد أهداف المجموعة القطاعية كما يلي:

1. التأكد من حصول النازحين وغير النازحين والعائدين الضعفاء على المساعدات في مجال الحماية القائمة على المبادئ والمراعية للجنسين.
2. استفادة النازحين وغير النازحين والعائدين من الحصول الكامل والمنصف وغير التمييزي على الخدمات الأساسية والتمتع بحقوقهم القانونية والإنسانية.
3. تعزيز القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي للمجتمعات المتضرّرة من الصراع، ودعم الأشخاص موضع الإهتمام في تحديد الحلول المستدامة.

الاستجابة

يواجه الناس في اليمن احتياجات حماية متنوعة وواسعة النطاق وحادة في بعض المناطق تتجاوز قدرات الاستجابة. لا تزال الحاجة إلى خدمات الحماية المتنوعة والمتخصصة قائمة ومطلوبة، كما يظل المدنيون معرضين لمخاطر الحماية جراء أثر تسع سنوات من الصراع والتبعات طويلة المدى للأزمة. تسببت سنوات من الأعمال القتالية إلى زيادة التلوث بمخاطر المتفجرات التي تواصل تهديد حياة المدنيين والعودة الآمنة للنازحين. كما نتج عن الأعمال القتالية التي طال أمدها تعطيل الخدمات وشبكات الأمان المجتمعية وكذلك تعطيل المؤسسات المعنية بسيادة القانون. لا تزال الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة تؤدي إلى حالات تواجه فيها الأسر والأشخاص خيارات محدودة للغاية في سعيهم من أجل البقاء، وهو ما يلزم الأسر في كثير من الأحيان للجوء إلى استراتيجيات تكيف ضارّة مثل عمل الأطفال، والزواج المبكر أو الإجباري، والتسول. كما أشارت التقارير الواردة في 2023م إلى العودة التلقائية للنازحين، ومع ذلك، فإن الظروف التي يعودون إليها غالبًا ما تكون صعبة ويواجه العائدون العديد من المشكلات والتحديات نفسها التي واجهوها حال نزوحهم.

سيساعد شركاء الحماية في عام 2024عدد 4.6 مليون شخص من بينهم النازحون وغير النازحين والعائدين الضعفاء في المناطق الحضرية والريفية التي تشمل مواقع النازحين. يُشكّل فهم المخاطر التي يواجها المتضرّرين وأوجه ضعفهم وآليات التكيف الجوانب الأساسية لتقديم استجابات حماية عالية الجودة في عام 2024. يعد إنشاء روابط بين مركزية أنشطة الحماية الموضحة في خطة عمل استراتيجية مركزية الحماية الخاصة بالفريق القُطري الإنساني في اليمن، مع نهج الفريق القُطري الإنساني للحلول الدائمة، ومجموعة العمل المعنية بالحلول الدائمة من أولويات مجموعة قطاع الحماية ومجالات اختصاصها، ويضمن ذلك أن تساهم جوانب الاستجابة قصيرة المدى في إيجاد حلول طويلة المدى والتمتع بالحقوق، وأن جميع الإجراءات تركز على المساهمة في نتائج الحماية للمتضرّرين. كما ستستهدف المجموعة القطاعية في عام 2024 المتضرّرين من الصراع والكوارث الطبيعية الذين يعانون من أوجه الضعف والمعرضين لمخاطر الحماية في كل من مناطق النزوح والعودة. ستعمل استجابة الحماية على توسيع نطاق النُهج المجتمعية وتكثيف أنشطتها الإيصالية الطارئة والمتنقلة، تستند على الجهود المبذولة في السنوات السابقة لتعزيز الخدمات وتوسيع نطاقها من حيث التغطية والجودة، مع التركيز على زيادة الوصول الهادف إلى خدمات الحماية والدعم، ويشمل هذا:

- تقديم خدمات الحماية المتخصصة، منها إدارة الحالات (بما في ذلك الحماية العامة والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل)، للنازحين الضعفاء وغير النازحين والعائدين.
- تعزيز تقديم خدمات الحماية والمشاركة المجتمعية من خلال العمل الراسخ مع شبكات الحماية المجتمعية والمراكز المجتمعية (منها المساحات الآمنة) والفرق المتنقلة في المناطق التي يصعب الوصول إليها والتي يسهل الوصول إليها مؤخرًا والمناطق القريبة من خطوط المواجهات للصراع.
- تعزيز خدمات المساعدات القانونية (منها الاستشارة والوساطة والتمثيل) مع التركيز على تأمين الوثائق ومعالجة القضايا المتعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات للسماح للمتضرّرين بممارسة حقوقهم الأساسية بشكل كامل وعلى قدم المساواة، ومنها حرية الحركة والتقدم للحصول على الخدمات الحكومية.
- تعزيز قدرة المجتمعات والقوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية والمجموعات القطاعية الأخرى والشركاء في مجال العمل الإنساني والسلطات الوطنية على تحديد/تخفيف مخاطر الحماية وتعزيز الإحالات بين القطاعات وتعزيز أنظمة الحماية الحالية وتوفير أنشطة الحماية الشاملة لفئات سكانية متنوعة.
- تعزيز تحليل الحماية من خلال التقييمات والمراقبة المستمرة بهدف توجيه مناصرة الحماية القائمة على المبادئ، والتدخلات، وفهم الحلول المستدامة، وتحديد أولويات الفئات الأشد ضعفًا والمساءلة أمام المتضرّرين.
- توفير جلسات توعية بالمعلومات (ومنها نسق الجلسات التي يسهل لذوي الإعاقة الوصول إليها) بما في ذلك في مناطق النزوح والعودة والإنتقال بالتنسيق مع السلطات المحلية والقوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية، وبالتالي تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات قائمة على المعلومات وضمان احترام مبدأ عدم الإضرار.
- تعزيز أنظمة الحماية الوطنية من خلال بناء القدرات والدعم المؤسسي والتقني للسلطات المحلية والوزارات المعنية والأطراف الرئيسية الأخرى.
- توفير المساعدات النقدية للحماية، الفردية والعينية، لتلبية احتياجات الحماية العاجلة للأشخاص المتضرّرين، ودعم تعافيهم من انتهاكات الحماية وتخفيف أو منع الاعتماد على آليات التكيف السلبية. سيركز التعاون بين مجموعتي

عمل الحماية والنقد في عام 2024 على تعزيز سلامة الفئات السكانية المتضرّرة ومعافاتهم من خلال نظام إحالة معزز.

- سيقدم شركاء الحماية خدمات الدعم النفسي الاجتماعي الفردية والجماعية لمساعدة المتضرّرين على إدارة الصدمات والضيق النفسي الاجتماعي المرتبط بالصراع والتغلب عليه.
- تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود وقدرات الحماية الذاتية من خلال تدخلات الحماية المجتمعية وتوفير سبل العيش وبناء المهارات، سيشمل ذلك أنشطة حل النزاعات التي تهدف إلى معالجة التوترات والنزاعات الناشئة بين مختلف الفئات المتضرّرة بالصراع، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات العامة، وأسواق العمل، والمساعدات الإنسانية. كما تعمل هذه الأنشطة على تعزيز دمج النازحين في مناطق النزوح والعائدين عند عودتهم.

ستواصل المجموعة القطاعية متابعة مبادرات المناصرة بالتعاون مع المجتمع الإنساني والأطراف المعنية الأخرى وتوجيهها نحوهم، خاصة السلطات الوطنية والمحلية، للفت الانتباه إلى قضايا الحماية، وتوجيه الاستجابة وتعزيز بيئة الحماية، بالإضافة إلى تنفيذ خدمات الحماية المتخصصة. ستواصل المجموعة القطاعية دعم الأطراف المعنية الأخرى من خلال تعميم وتكامل الحماية عبر الاستجابة الإنسانية، منها من خلال التوجيه الواضح والدعم الفني. في إطار هذه الجهود، ستعطي مجموعة قطاع الحماية الأولوية للعمل مع جميع المجموعات الأخرى، تحديدًا مجموعة العمل المعنية بالنقد، وتنسيق وإدارة المخيمات، والمأوى، والتعليم، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والأمن الغذائي والزراعة، والصحة، والتغذية لتحقيق إجراءات ونتائج الحماية المتكاملة بما يتماشى مع خطة عمل استراتيجية مركزية الحماية في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، ستتعاون بشكل وثيق مع الجهات المشاركة في الحلول الدائمة وجهود التنمية، ويهدف هذا النهج إلى ضمان بقاء الحماية عنصرًا مركزيًا ومنسقًا في الأنشطة الإنسانية والإنمائية، ما يساهم في نهاية المطاف في إيجاد حلول أكثر استدامة ودائمة للسكان المتضرّرين. من المقرر تنفيذ أنشطة شركاء الحماية بما يتماشى مع الإطار الوطني للحلول الدائمة ودعمه حسب الاقتضاء.

تكلفة الاستجابة

تبلغ التكلفة الإجمالية لأنشطة مجموعة قطاع الحماية 168.1 مليون دولار أمريكي في عام 2024، منها 62 مليون دولار أمريكي للحماية العامة شاملة المساكن والأراضي والممتلكات، و39.2 مليون دولار أمريكي لمجال اختصاص حماية الطفل، و56 مليون دولار أمريكي لمجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي، و10.9 مليون دولار أمريكي لمجال اختصاص الإجراءات المتعلقة بالألغام.

يجري حساب تكلفة الاستجابة باستخدام نهج ذي شقين: 1) عقد أربع مشاورات مع شركاء المجموعة القطاعية وأعضاء الفريق الاستشاري الاستراتيجي لمجموعة قطاع الحماية مع مراعاة متوسط تكاليف الوحدة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 و2) تحليل الهدف ومدى الوصول في عام 2023 لتوجيه الأهداف والأنشطة في عام 2024، وتُحسب تكاليف هذه الأنشطة بالحد الأقصى المتفق عليه من التكاليف مع الأخذ في الاعتبار التكاليف غير المباشرة، والتضخم، والتنفيذ في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وشراء المعدات الأمنية وغيرها من المعدات، والمراقبة.

المراقبة

ستواصل المجموعة القطاعية تقديم التقارير الشهرية إلى آلية مراقبة الاستجابة المشتركة بين القطاعات حول حالة أهداف الاستجابة، مصنفة حسب المنطقة الجغرافية وكذلك حسب الجنس والعمر والإعاقة. يتوفر لدى المجموعة القطاعية آليات إعداد التقارير الخاصة بها منها منصة ActivityInfo، ومتتبع الإخلاء، وآلية رسم خرائط الخدمات والإحالة، والاستجابة الشهرية وتحليل الفجوات على المستوى الوطني ومستوى مراكز العمل الإنساني.

مجال اختصاص الحماية: حماية الطفل

ذوو الاحتياج	المستهدفون
7.4مليون	0.87مليون

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
39.2مليون	30

تتطلب الاحتياجات الملحة والمستمرة والناشئة لحماية الطفل في المديريات الـ 42 [11] الأكثر تضرّرًا من الأزمة خدمات متخصصة لحماية الطفل ترتكز على نهج اجتماعي بيئي متكامل، وستصل استجابة حماية الطفل إلى 876,463 طفلًا،[12] من بينهم الأطفال المعرضون لخطر العنف وسوء المعاملة والإهمال والاستغلال والانفصال عن مقدمي الرعاية الأساسيين. تهدف جميع تدخلات حماية الطفل إلى الجمع بين الشمولية والتشاركية ومراعاة الفوارق بين الجنسين والعمر والملاءمة للأطفال، ما يضمن تمكّن الأشخاص الأكثر تضرّرًا، من بينهم الفتيات اللاتي تعرضن للإيذاء والأطفال ذوي الإعاقة، من وصول سهل وسريع وآمن إلى الخدمات.

تظل خدمات إدارة الحالات[13] مع خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المتكاملة وتتبع الأسر ولم شملها والرعاية البديلة ضرورية للاستجابة بشكل شامل لاحتياجات الأطفال المعرضين للخطر الشديد[14] وأسرهم، ومن المقرر تضمين ممارسات الأبوة والأمومة الإيجابية ودعم مقدمي الرعاية الآخرين[15] في إدارة الحالات وكذلك توفير عنصر استجابة منفصل لتعزيز الأسر والتخفيف من المخاطر الإضافية. من المقرر توفير أنشطة إضافية للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، من بينها الأنشطة الجماعية المنظمة للأطفال في الأماكن الآمنة؛ لدعم مهارات التكيف الإيجابية للأطفال ومقدمي الرعاية وسلامتهم ومعافاتهم. ستُعطى الأولوية لتدريب القوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية وتوجيهم بشأن مكونات إدارة الحالة، ومنها الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي؛ لضمان استجابة عالية الجودة بما يتماشى مع الحد الأدنى من المعايير.

ستساعد المشاركة المجتمعية الهادفة، وتعزيز الأنظمة، والعمل عبر القطاعات على تسهيل الاستجابة المستدامة وتقليل الآثار الضارة طويلة المدى على النمو المعرفي والعاطفي والجسدي للأطفال بفاعلية أكبر. سيؤدي تقديم التدريب والتوجيه والتعاون مع أفراد/مجموعات المجتمع المحلي، والقوى العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية، والسلطات المحلية، وموظفي المجموعات القطاعية الآخرين (مثل الصحة والتغذية والتعليم) بشأن التحديد المناسب والإحالة لمخاوف حماية الطفل وسلامته ومشاركته ورسائل التوعية بالمخاطر واستراتيجيات الوقاية وغيرها من الأساسيات إلى تعزيز التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات ودعم المسؤولية الأوسع للمساهمات في حماية الأطفال ومعافاتهم.

ستتولى الجهات العاملة في مجال حماية الطفل التنسيق مع مجموعة الإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن أنشطة رفع الوعي وتغيير السلوك لإجراء التوعية بمخاطر الذخائر المنفجرة والتنسيق مع الجهات العاملة في مجال التعليم والعنف القائم على النوع الاجتماعي لتنفيذ أطر مشتركة، منها الإحالات الآمنة والمنسقة جيدًا للفئة موضع الإهتمام وتقديم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في المدارس من خلال تدريب المعلمين.

مجال اختصاص الحماية: العنف القائم على النوع الاجتماعي

ذوو الاحتياج	المستهدفون
6.4مليون	1مليون

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
56مليون	26

في عام 2024، يهدف مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الوصول إلى 1,066,000 شخصًا معرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الخدمات المتخصصة. يشمل ذلك التركيز على السكان الضعفاء، من بينهم 742,701 نازح، منهم 88 في المائة من النساء والفتيات. بالإضافة إلى ذلك، ستحظى الفئات الضعيفة مثل ذوو الإعاقة والمهمشون والأسر التي تعيلها نساء والأطفال الناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي بالاهتمام ذي الأولوية في 132 مديرية في 21 محافظة.

ستعالج استجابة مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي مخاطر الحماية المعقدة التي تواجهها النساء والفتيات من خلال نهج شامل. يراعي هذا النهج العوامل الفردية والأسرية والمجتمعية والاجتماعية باعتبارها دوافع للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى الجهات الرئيسية في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي. سيضمن مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي أن الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والإساءة والاستغلال لديهم إمكانية الوصول الآمن واللائق والجيد إلى خدمات الاستجابة الشاملة متعددة القطاعات للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم الخاصة. إدراكًا

للاحتياجات الفريدة متعددة القطاعات للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والنساء والفتيات المعرضات للخطر، سيعمل مجال الاختصاص على دمج استجابته في المجالات الرئيسية مثل التمكين الاقتصادي للمرأة والصحة الإنجابية والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لمعالجة آلية التكيف السلبية للناجين والمساعدة في جهود قدرة الناجين على الصمود والشفاء والتعافي. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي التكامل إلى بناء الثقة مع السلطات والمجتمعات المحلية مع توفير مساحات آمنة للناجين وخدمات متعددة القطاعات مناسبة ثقافيا وحيوية.

بغرض منع العنف ضد المراهقات والأطفال ومعالجته بشكل فعال، سيتعاون مجال الاختصاص مع القطاعات الأخرى، خاصة حماية الطفل، لتوفير خدمات متكاملة تعالج المسائل المترابطة مثل زواج الأطفال وختان الإناث.

إدراكًا لاحتياجات القدرات لكل من الجهات العاملة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والجهات والقطاعات غير المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، سيطلق مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي[16] مبادرة شاملة لبناء القدرات في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتي تعطي أيضًا الأولوية للتدريب وبناء القدرات لخمس مجموعات رئيسية في جهود تعميم وتكامل العنف القائم على النوع الاجتماعي للتخفيف من مخاطره في برامجهم الإنسانية:

- الارتباط بالخدمات المتخصصة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والقطاعات المختلفة من خلال إدارة الحالات ومسارات الإحالة المشتركة بين الوكالات وبين القطاعات.
- إنشاء مساحات ومساكن إيوائية آمنة والحفاظ عليها للنساء والفتيات اللاتي يحتجن إلى حماية فورية من الجناة.
- توفير دعم سبل العيش للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال أنشطة إدرار الدخل وبناء المهارات لتعزيز القدرة على الصمود والمساعدة في جهود تعافي الناجين.
- تحسين القدرات، ومنها القدرة على الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب وحصول الناجين على الرعاية الصحية.
- معالجة الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال التدخلات الشاملة بقيادة المجتمع.

مجال اختصاص الحماية: الإجراءات المتعلقة بالألغام

ذوو الاحتياج	المستهدفون
6.9مليون	0.5مليون

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
10.88مليون	10

تتضمن استجابة الإجراءات المتعلقة بالألغام أنشطة مثل تطهير الألغام والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا بالتعاون مع شركاء الإجراءات المتعلقة بالألغام وبتنسيق من السلطات الوطنية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. يعد توسيع نطاق التوعية بالمخاطر المرتبطة حسب العمر والجنس أمرًا ضروريًا لتزويد المدنيين المعرضين لخطر المتفجرات بالمعرفة اللازمة لتجنب المواد الخطرة وتقليل خطر وقوع الحوادث. يمثل توفير أنشطة المسح أولوية لتمكين مجال اختصاص الإجراءات المتعلقة بالألغام من تحديد حجم تهديد المخاطر المتفجرة وتحديد أولويات أنشطة الألغام بشكل أفضل. من المقرر أيضًا استخدام المعلومات المستمدة من المسوحات لتخصيص رسائل التوعية بالمخاطر مع التهديدات المحلية. فإزالة المخاطر المتفجرة هي الطريقة الوحيدة لإزالة التهديد الناجم عن المخاطر المتفجرة، وتمثل إزالة مخلفات الحرب القابلة للانفجار أولوية إنسانية منقذة للأرواح، حيث إنها تساهم في حماية المدنيين، وتحسن الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتمكن من استئناف أنشطة سبل العيش وجهود إعادة الإعمار، وتوفر الوصول الآمن للجهات الإنسانية الأخرى.

من المهم للسلطات الوطنية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام في اليمن أن تلتزم بالتشريعات الوطنية والمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام تحت قيادة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. يستلزم ذلك فصلاً واضحًا بين وظيفة التنظيم/التنسيق/ضمان الجودة عن وظيفة تطهير الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار. من المقرر دعم الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الاستبيانات وعمليات التطهير والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا باعتبارها أنشطة رئيسية. يعد فتح الطرق عنصرًا أساسيًا في العملية السياسية الجارية وستكون الشراكة بين الجهات العاملة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ضرورية لتقييم الطرق المختارة، وتمكين تنفيذ عمليات شاملة لتطهير الألغام/التحقق من الطرق، والتأكد من أن الطرق آمنة للاستخدام المدني والتجاري وأمام مشاريع الاستجابة الإنسانية.

الحديدة، اليمن

صابرين وعبده وجبري أيتام نزحوا من محافظة الحديدة، ولإعالة أنفسهم ماليًا، تعمل صابرين عاملة نظافة، ويعمل عبده بائع في كشك قريب، ويعمل جبري في غسيل السيارات، وتعينهم المساعدات النقدية التي يتلقونها من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على تلبية احتياجاتهم الأكثر إلحاحًا والتعامل مع تحديات النزوح. صورة: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/محمود فاضل

7.3
المأوى والمواد غير الغذائية

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
6.7مليون	1.7مليون	404آلاف	867ألفاً	%15

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
160.5مليون	210

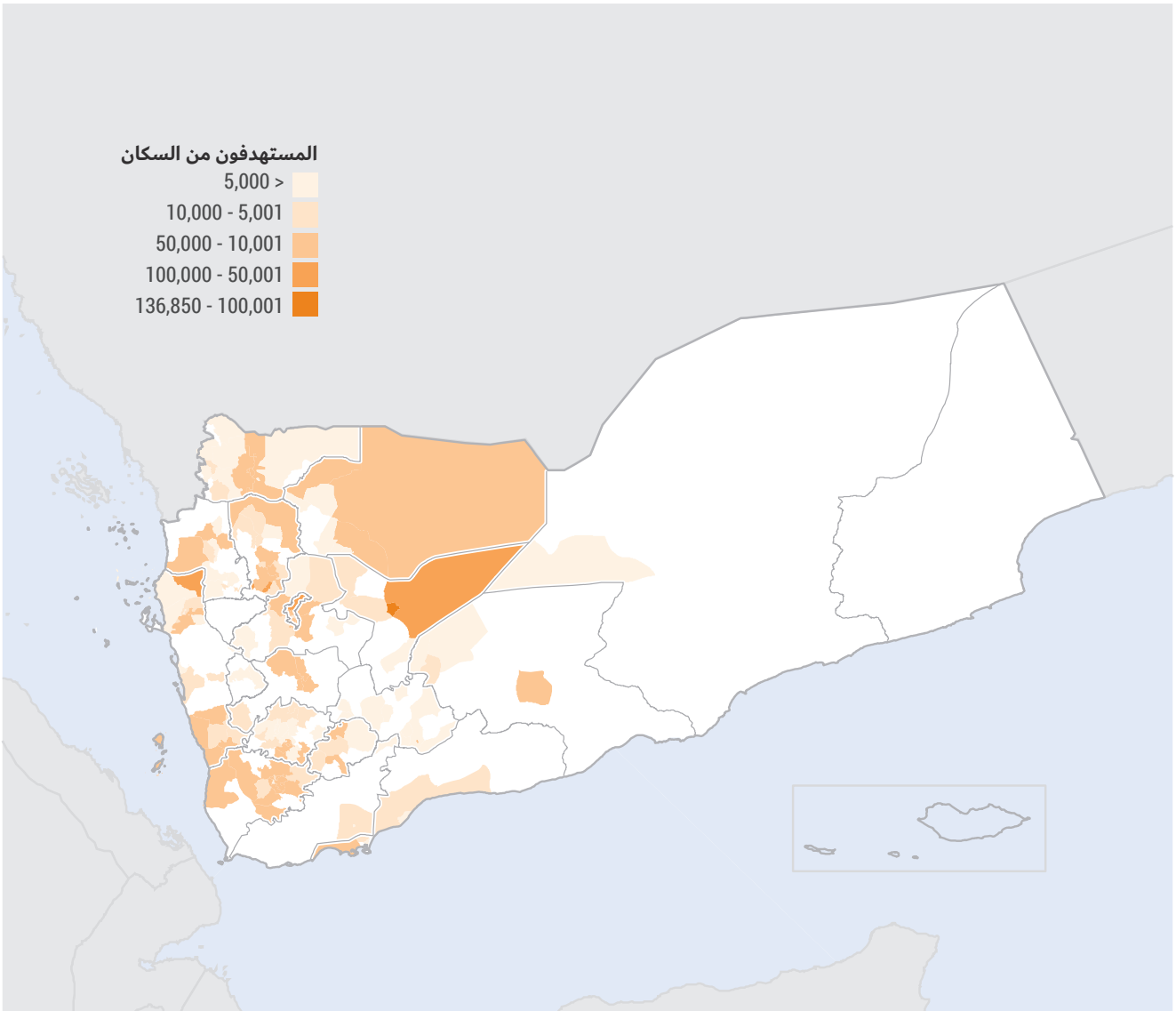

الأهداف

تهدف استجابة مجموعة قطاع المأوى والمواد غير الغذائية في اليمن إلى تحسين مستويات معيشة الفئات الأشد ضعفًا من النساء والفتيان والفتيات والرجال وذوي الإعاقة وكبار السن والفئات المهمشة للتخفيف من المزيد من مخاطر الحماية، وخلق ظروف أكثر أمانًا وملاءمة من خلال هذه الأهداف:

1. ضمان توفير المساعدات الإيوائية والمواد غير الغذائية الطارئة المنقذة للأرواح في الوقت المناسب للأسر المتضرّرة أو النازحة بسبب الصراع والحالات المناخية القاسية والكوارث الطبيعية.
2. تعزيز قدرة الأسر النازحة على المدى الطويل والعائدة التي تعيش في ظروف مأوى محفوفة بالمخاطر على الصمود من خلال دعم حلول المأوى المستدامة.

الاستجابة

على الرغم من وصول مساعدات المأوى والمواد غير الغذائية إلى أكثر من 679 ألف شخص في عام 2023 [17] لا تزال احتياجات المأوى كبيرة، خاصة لمن يعانون من النزوح المطوّل والعائدين بسبب تضاؤل استراتيجيات التكيف المجتمعية إلى جانب نقص التمويل، ويتفاقم الوضع بسبب عدم وجود الجهات العاملة في مجال التنمية.

تعتزم مجموعة قطاع المأوى في اليمن مساعدة 1.7 مليون شخص من أصل 6.7 مليون شخص في حاجة ماسة إلى المأوى والمواد غير الغذائية،[18] ستحصل 201,500 أسرة تضررت بشكل مباشر جراء الصدمات المفاجئة المرتبطة بالكوارث الطبيعية والصراعات والإخلاء القسري وحوادث الحرائق على المأوى الطارئ، والمساعدات النقدية للإيجار، ومجموعة أدوات الإصلاح، والمواد غير الغذائية، ومنها مجموعة مواد توفير الطاقة، وهي مكون رئيسي للتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. من المقرر مساعدة 44,400 أسرة تعيش في حالة نزوح مطوّل في مساكن إيوائية مؤقتة لصيانة مساكن إيوائهم وتحسينها بسبب قضايا المساكن والأراضي والممتلكات التي تعيق الاستجابة المستدامة للمأوى. من المقرر تقديم الدعم لما يقرب من 31,400 أسرة تعاني من النزوح المطوّل وعائدة لديها حيازة مضمونة للأراضي من خلال المساكن الإيوائية المؤقتة الانتقالية، وإعادة تأهيل المنازل، وبناء مساكن إيوائية شبه دائمة مكونة من غرفة واحدة لتلبية احتياجاتهم من المأوى على المدى المتوسط. وستدعم مجموعة قطاع المأوى في اليمن النقد مقابل الإيجار لمدة عام واحد للمأوى الانتقالي المدمج مع سبل العيش، وستُعطى الأولوية لـ 33,200 أسرة (من النازحين والعائدين ومضيفيهم) من ذوي الاحتياجات الملحة دون آليات التكيف لتحمل فصل الشتاء القارص للحصول على المساعدة الخاصة بفصل الشتاء. ستتولى المجموعة القطاعية تحديث خطة التأهب والاستجابة الخاصة بها، وتخزين مخزونات الطوارئ مسبقًا في ستة مواقع استراتيجية (مأرب، وحجة، وصنعاء، وعدن، والساحل الغربي، وصعدة)، وبناء قدرات الشركاء والمجتمعات لتعزيز الاستجابة.

من المقرر دعم مبادرات الحد من مخاطر الكوارث التي يقودها المجتمع المحلي للتخفيف من الآثار الشديدة لـ 51,000 أسرة تعيش في مواقع مضيفة معرضة بشدة للسيول. وسيسترشد الشركاء بالملف البيئي[19] لمجموعة قطاع المأوى في اليمن ويستخدمون أداة نيكساس للتقييم البيئي بهدف تحليل الأضرار ودمج تدابير التخفيف في جهود الاستجابة للمأوى، وستدعم المجموعة القطاعية في اليمن ممارسات المأوى المحلية التي تسترشد بممارسات البناء المحلية الخاصة بالمجموعة لمنع التلوث وتدهور البيئة، وستعطى الأولوية للمديريات ذات الاحتياجات المشتركة بين القطاعات ذات الشدة العالية ومنها المناطق التي يصعب الوصول إليها.

تهدف مجموعة قطاع المأوى في اليمن، من خلال التقييمات الدقيقة، إلى تكوين فهم مفصل وشامل للتحديات المتعلقة بالمأوى والمواد غير الغذائية وأوجه التضرّر والاحتياجات المحددة بين السكان المتضرّرين. تضمن المجموعة، من خلال استناد التدخلات إلى أدلة قوية، استجابة موجهة وفعّالة تلبي احتياجات المأوى المحددة بشكل مباشر، وزيادة أثر وأهمية الإجراءات داخل المجتمعات وتعزيز الاستجابات المتماسكة والمتكاملة التي تكملها القطاعات الأخرى. بناءً على تقييم مجموعة قطاع المأوى للسوق الذي عُقد في عام 2023، ستتعاون مجموعة قطاع المأوى في اليمن أيضًا مع مبادرة مراقبة السوق المشتركة لمجموعة عمل المساعدات النقدية والسوق للحصول على معلومات محدثة عن أسعار المواد غير الغذائية ومواد المأوى وسوق الإيجار. ستعمل مجموعة قطاع المأوى في اليمن مع المجتمعات المحلية في مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ والمراقبة للاستجابة للمأوى مع إعطاء الأولوية لنهج متكامل متعدد القطاعات لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ويشمل ذلك تعزيز التعاون مع مختلف الأطراف المعنية منها السلطات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وبين المجموعات القطاعية خاصة المياه والصرف الصحي والنظافة، وسبل العيش والأمن الغذائي، والحماية ومنها المساكن والأراضي والممتلكات والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

ستستخدم مجموعة قطاع المأوى في اليمن أساليب المساعدات العينية والنقدية والقسائم بناءً على توافر الأسواق وإمكانية الوصول إليها للاستجابة. ستكون المساعدات النقدية المخصصة للمأوى محصورة، بغض النظر عن الأساليب، ستتلقى المجتمعات المحلية الدعم الفني.

تكلفة الاستجابة

تبلغ المتطلبات المالية لعام 2024 لمجموعة قطاع المأوى والمواد غير الغذائية 160.5 مليون دولار أمريكي لمساعدة 1.7 مليون شخص مستهدف، ويمثل هذا انخفاضًا بنسبة 36 في المائة في المتطلبات مقارنة بعام 2023 بسبب النقص المتوقع في التمويل في عام 2024. تتوافق تكاليف وحدة الأنشطة مع تقييم المجموعة الأخير للسوق المكتمل في نوفمبر 2023، ومن بين متطلبات التمويل الإجمالية، يلزم توفر 25 مليون دولار أمريكي للاستجابة للمواد غير الغذائية، و25.2 مليون دولار أمريكي لمجموعة مواد المأوى الطارئة، و20.8 مليون دولار أمريكي للمساعدة في الإيجار، و12.9 مليون دولار أمريكي لصيانة المأوى وتحسينه، و19.8 مليون دولار أمريكي لتقديم الدعم في حالات الطوارئ المتعلقة بالمناخ والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية (التخفيف من آثار السيول، والتجهيز لفصل الشتاء، ومجموعة أدوات إصلاح المأوى)، و24.4 مليون دولار أمريكي للمأوى الانتقالي، و32.2 مليون دولار أمريكي لإعادة تأهيل/إعادة بناء المنازل، و200 ألف دولار أمريكي للتقييمات وعمليات المراقبة ما بعد التوزيع. بجانب المساهمة في سد الاحتياجات الأخرى متعددة القطاعات، فإن حلول المأوى المستدام أقل تكلفة في توفير المساكن الإيوائية المؤقتة الآمنة والملائمة وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية، وستعطي المجموعة الأولوية للتدخلات القائمة على المساعدات النقدية قدر الإمكان، ما يقلل من التكاليف المرتفعة للخدمات اللوجستية، ومنها التخزين والنقل.

المراقبة

من المقرر مراقبة التقدم المحرز في الاستجابة المخطط لها والتي تشمل بيانات المواقع الجغرافية والجنس والعمر والإعاقة باستخدام أداة ActivityInfo، ومن يفعل ماذا وأين ومتى ولمن، ومراقبة ما بعد التوزيع، ومصفوفة رسم خرائط صناديق التمويل ربع السنوية، وتتبع مخزونات الطوارئ. بناءً على الملاحظات الواردة من المجتمعات المحلية والدروس المستفادة، من المقرر تعديل نهج المأوى. سيتم تعزيز المساءلة أمام المتضرّرين وتسجيل الملاحظات في آليات الشكاوى والملاحظات المشتركة بين الوكالات التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. من خلال المراقبة المستمرة للأسواق، ستعتمد المساعدة على ديناميكيات السوق الحالية. من المقرر استخدام آليات مراقبة أداء تنسيق المجموعة القطاعية لتقييم أدائها.

تعد مبادرات مراقبة ما بعد التوزيع جزءًا لا يتجزأ من التزام المجموعة القطاعية بضمان فعالية برامجها في اليمن. صُممت هذه الأنشطة لقياس أثر تدخلات المجموعة وتقييمها بشكل منهجي، ومنها الجوانب الجوهرية مثل التوزيعات الطارئة للإمدادات المشتركة للمجموعة القطاعية والمساعدة في التجهيز لفصل الشتاء، وتعزز عملية التقييم والتعديل المستمرة هذه التزامنا بتحسين تقديم الدعم، ما يضمن بقاء البرامج مستجيبة وذات صلة بالاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع.

حجة، اليمن

نزح عبد الله، البالغ من العمر 72 عامًا، من حرض مع أفراد عائلته العشرة إلى مديرية خيران المحرق الأكثر أمانًا نسبيًا في محافظة حجة، وتوزع المفوضية بالتعاون مع مؤسسة روابي النهضة التنموية مساعدات المأوى والمواد غير الغذائية. صورة: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/مؤسسة روابي النهضة التنموية

8.3
المياه والصرف الصحي والنظافة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
17.4مليون	7.3مليون	1.8مليون	3.7مليون	%15

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
192.4مليون	92

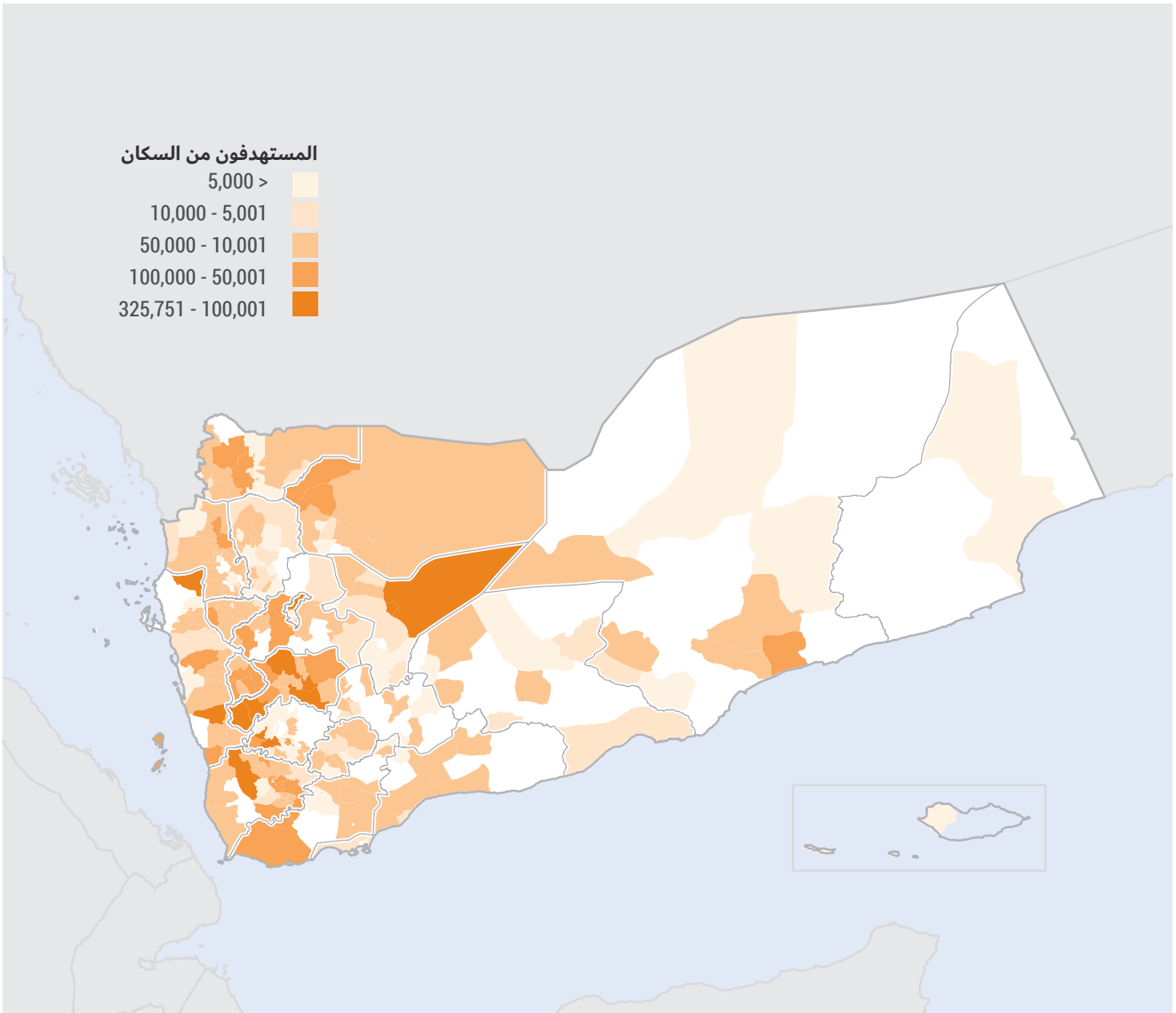

الأهداف

ستستهدف مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة 7.3 مليون شخص من بين 17.4 مليون شخص محتاج، من خلال نهج موجه يستند إلى الأدلة للوصول إلى الفئات الأشد ضعفًا. لتحقيق ذلك، حددت مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة المواقع التي تواجه فجوات شديدة/كارثية في المياه والصرف الصحي والنظافة بالإضافة إلى ارتفاع معدل انتشار سوء التغذية وحدوث الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة،[20] سيكون هدف المجموعة الأساسي في هذه المواقع هو المساهمة في الحد من معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات المرتبطة بضعف الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي التي تعد الأسباب الجذرية للنتائج الصحية السيئة، خاصة بين الأطفال والنساء والفئات الضعيفة الأخرى. سينفذ شركاء المجموعة القطاعية حلول مستدامة، كلما كان ذلك مناسبًا وقابلاً للتنفيذ، لتحقيق أثر دائم على نتائج الصحة العامة.

الاستجابة

ستعطي مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الأولوية بشكل استراتيجي لتدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة المرنة والدائمة عندما تكون مناسبة وقابلة للتنفيذ. تشمل الأساليب في إطار نهج الاستجابة هذا بناء أو إعادة تأهيل أو زيادة قدرة أنظمة المياه والصرف الصحي، والطاقة الشمسية وبناء قدرات المشغلين. من المقرر إدماج تغير المناخ والقضايا البيئية الشاملة في الأنشطة ضمن إطار هذا النهج.

ستحتفظ المجموعة القطاعية في حالات الطوارئ بآلية أساسية للاستجابة السريعة ومنها القدرة على تنفيذ نقل المياه بالشاحنات، وتوفير مواد المياه والصرف الصحي والنظافة الطارئة، وإجراء حملات تعزيز النظافة أو أي وسائل أخرى سريعة تناسب السياق. سيستخدم الشركاء نهجًا متسلسلًا، عندما يكون ذلك ممكنًا، لضمان إعادة إنشاء خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الأساسية بطريقة مستدامة بعد وقوع الكارثة كاستراتيجية خروج.

في إطار النهج المستهدف للمجموعة القطاعية، الذي يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لسوء التغذية والأمراض المنقولة بالمياه، سيعطي الشركاء الأولوية للمناطق الريفية النائية والتي يصعب الوصول إليها، والبيئات الحضرية المزدحمة أو شبه الحضرية ومواقع النازحين التي يندر فيها فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة. سيواصل الشركاء في مواقع النازحين على وجه الخصوص في توفير نقل المياه بالشاحنات عندما يكون هذا هو الخيار الوحيد الممكن، ولكن يجب تحديد استراتيجية الخروج وتخطيطها و/أو المناصرة من أجلها بوضوح لتقليل الاعتماد على الحلول المؤقتة.

في عام 2024، سيساهم الشركاء مساهمة فعالة في استراتيجية مركزية الحماية لضمان إدماج الفئات الأشد ضعفًا في المساعدات وتعميم الحماية في برامج المياه والصرف الصحي والنظافة. من المقرر إعداد و/أو تعزيز العديد من الأدوات من خلال جلسات بناء القدرات مثل ورقة النصائح الخاصة بدمج ذوي الإعاقة، وإرشادات عمليات تدقيق السلامة للحد من مخاطر العنف على مستوى المنشأة ومسار إحالة الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

ستواصل مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العمل مع شركاء التنمية من خلال مجموعة تنسيق قطاع المياه التابعة للفريق الفني لشركاء اليمن، وستدعم هذه المشاركة الوثيقة التقارب نحو النتائج الجماعية لكل من الإطار الإنساني والتنموي.

تكلفة الاستجابة

يقدر إجمالي متطلبات أنشطة الاستجابة للمياه والصرف الصحي والنظافة بمبلغ 192.4 مليون دولار أمريكي. في حين انخفض إجمالي عدد السكان المستهدف بمقدار 2.5 مليون شخص مقارنة بعام 2023، فإن متوسط تكلفة الوحدة يظل مستقرًا عند 26 دولارًا أمريكيًا للشخص الواحد.

يلزم وجود ما يقرب من 118 مليون دولار أمريكي لتوفير أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة المنقذة للأرواح للأشخاص الذين لديهم احتياجات ملحة بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة، بما في ذلك نقل المياه بالشاحنات، وبناء مراحيض عاجلة، وتوزيع مستلزمات النظافة، وتعزيز النظافة، وحملة التنظيف، وبناء قدرات لجان المياه والصرف الصحي والنظافة.

يلزم توفر 74 مليون دولار أمريكي، بغرض إصلاح مرافق المياه والصرف الصحي وإعادة تأهيلها وزيادتها، وتوفير أنظمة معالجة المياه، وتوفير أنظمة الطاقة الشمسية المتجددة وتوفير معدات وآلات إدارة النفايات الصلبة للحفاظ على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الحالية في المجتمعات المحلية.

من بين المجالات الفرعية الثلاثة للمياه والصرف الصحي والنظافة، تمثل إمدادات المياه 45.2 في المائة من إجمالي ميزانية المجموعة، في حين يمثل تعزيز الصرف الصحي والنظافة على التوالي 27.6 في المائة و25.5 في المائة من إجمالي ميزانية المجموعة، وتمثل نسبة 1.7 في المائة المتبقية تكلفة بناء القدرات والتقييم، بما في ذلك تعميم تقييم نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي على المستوى القُطري.

المراقبة

من المقرر مراقبة تقدم استجابة المجموعة القطاعية شهريًا باستخدام ActivityInfo، التي تشمل أكثر من 30 مؤشرًا. ستصدر المجموعة القطاعية عدة تقارير شهرية تصور التقدم المحرز في تحقيق الأهداف على مستوى المديرية والمستوى الوطني. ستواصل مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة تجربة إطار المساءلة وضمان الجودة لقياس مستوى المساءلة أمام المتضرّرين وجودة برامج المياه والصرف الصحي والنظافة وتعزيزها. ستواصل المجموعة القطاعية التنسيق مع مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات لمراقبة تغطية خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة والفجوات في مواقع النازحين. ستستمر مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في جذب أنشطة التنمية التي تساهم في تنسيق النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ضمن مجموعة تنسيق قطاع المياه، خاصة إجراء التحليل الجماعي والتحديث المنتظم لمنصة المعلومات الخاصة باليمن.

مأرب، اليمن

يوفر فريق المياه والصرف الصحي والنظافة التابع للمنظمة الدولية للهجرة مياه آمنة ونظيفة للمجتمعات النازحة في مأرب. صورة: المنظمة الدولية للهجرة/هيثم عبد الباقي

9.3
القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
0.4مليون	0.4مليون	54ألفاً	81.5ألفاً	%15

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
78.3مليون	12

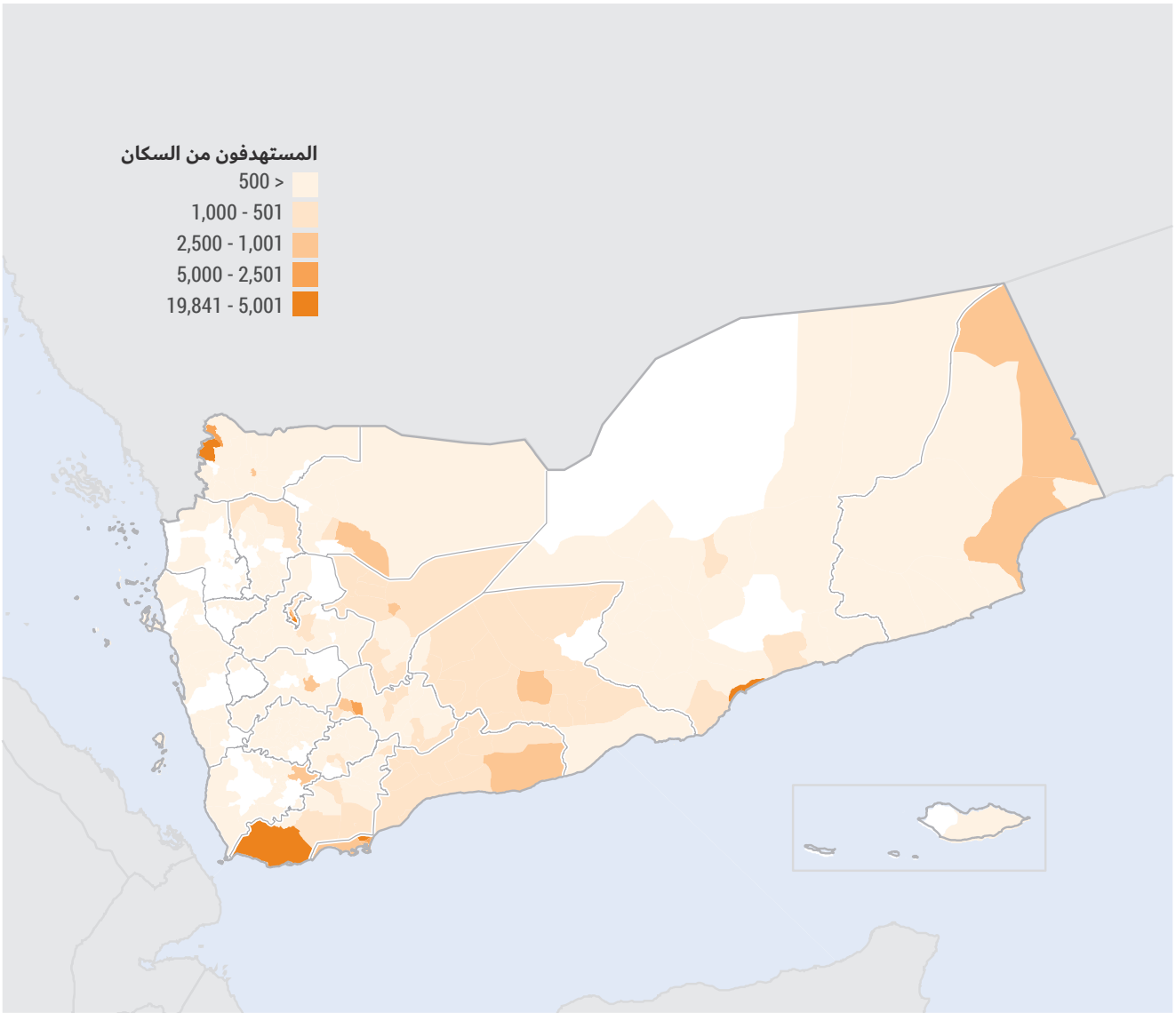

الأهداف

1. تحسين الحماية للاجئين والمهاجرين، بما في ذلك من خلال مراقبة الحماية والإبلاغ عنها، والتحديد السليم وعمليات الإحالة ضمن الحركات المختلطة، والحق في اللجوء للمحتاجين إلى الحماية الدولية.
2. تحسين أوضاع المعيشة للمهاجرين واللاجئين الأشد ضعفًا عبر توسيع نطاق الخدمات الأساسية، وتقديم الدعم للاعتماد على الذات والتدخلات القطاعية (المأوى، والصحة، والتعليم، وحماية المرأة، وحماية الطفل، والدعم النفسي الاجتماعي)، مع إعطاء الأولوية لتعميم الحماية.
3. السعي لإيجاد حلول لجميع المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك الاستخدام الاستراتيجي لإعادة توطين اللاجئين والدعم للعودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية في ظروف تغلفها السلامة والكرامة.

الاستجابة

في ظل الزيادة الكبيرة في حالات المهاجرين، ستعزز القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين عملها في 2024 للتأكد من تلبية احتياجات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الذين يصلون إلى اليمن أو يمرون عبره أو يستقرون فيه، والاستجابة لها.

ستساهم القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين وشركائها في تحسين بيئة الحماية عن طريق معالجة التهديدات والمخاطر وأوجه الضعف والاحتياجات المتعددة للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في اليمن. من المقرر معالجة أوجه الضعف هذه من خلال توفير المساعدات المستهدفة ومتعددة القطاعات المنقذة للأرواح وخدمات الحماية المتخصصة للأشخاص المتنقلين والمحتاجين إلى الحماية الدولية وأيضًا عن طريق تقديم الخدمات الأساسية، كما ستكون القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين قادرة على مساعدة المهاجرين الذين يحتاجون إلى مساعدة صحية بسبب تفشي الأمراض مثل الكوليرا وكذلك الأمراض التي تتطلب علاجًا صحيًا طارئًا. في حين سيقدم شركاء القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين استجابة متعددة القطاعات، فإن القطاع سيشجع على زيادة إدماج السكان موضع الإهتمام في الاستجابة الأوسع للمجموعة، بصفة رئيسية لخدمات الحماية والصحة والنقد والتعليم.

ستُنفذ الأنشطة على طول طرق الهجرة ومنها المناطق الحدودية؛ والمراكز الحضرية حيث يعيش غالبية السكان المستهدفين، تحديدًا اللاجئين وطالبي اللجوء؛ وعلى طول خطوط المواجهة والمناطق الحدودية حيث يتواجد الكثير من المهاجرين الذين تقطعت بهم السُبل؛ وفي مخيم خرز للاجئين.

بينما ستكون الطريقة الرئيسية لأنشطة الاستجابة عبر مراكز/نقاط الاستجابة للهجرة، ستقدم المنظمة الدولية للهجرة وشركائها المساعدة عبر فرقها المتنقلة على طول طرق الهجرة، منها المناطق الحدودية وخطوط المواجهة حيث يعلق المهاجرين. على غرار ما حدث في 2023، ستدعم المنظمة الدولية للهجرة العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية عبر برنامج العودة الإنسانية الطوعية الذي يغطي محافظتي عدن وصنعاء. يغلب على برنامج العودة الإنسانية الطوعية في اليمن الطابع الإنساني ويوفر للمهاجرين الإثيوبيين العالقين وغير النظاميين خيار العودة الآمنة إلى موطنهم الأصلي. يعتبر البرنامج في الوقت الراهن البديل الواقعي الوحيد نيابة عن احتجاز المهاجرين في اليمن.

ستواصل القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين التنسيق والمناصرة على نطاق واسع مع الجهات المسؤولة لتعزيز بيئة الحماية وضمان الامتثال بشكل أفضل مع معايير حقوق الإنسان والالتزامات الدولية بما في ذلك اتفاقية اللاجئين لعام 1951. ستشارك مع السلطات والجهات الأخرى العاملة في المنطقة لضمان مواءمة الاستجابة والتحديد السليم للمحتاجين إلى الحماية الدولية.

كما سيعمل القطاع على تيسير الحلول الدائمة، مثل إعادة توطين اللاجئين، كما ستتواصل عمليات العودة الطوعية للاجئين والمهاجرين، وتتسق هذه الأنشطة مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

تكلفة الاستجابة

تحتاج القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين إلى 78,309,627.53 دولار أمريكي أي ما يعادل 99,34 دولارًا للفرد، وهو ما يمثل زيادة بنحو 10.35 في المائة عن عام 2023. يستند ذلك إلى السند المنطقي أن أعضاء المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والقطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين يقدمون طريقة استجابة متعددة القطاعات، ويتفردون بكونهم الجهات الإنسانية الوحيدة التي تقدم خدمات مباشرة إلى السكان المعنيين. غالبًا ما يعتمد المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء اعتمادًا تامًا على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بسبب العوائق القانونية التي تحول دون الوصول إلى أنظمة الدعم الوطني والخدمات.

في الوقت ذاته، تفتقر السلطات المضيفة إلى القدرة على تقديم الدعم، في ظل الاحتياجات الإنسانية الضخمة لليمنيين. بالإضافة إلى ذلك، سيكثف القطاع مشاركته في توفير الحلول، بما في ذلك العودة الطوعية للأشخاص موضع الإهتمام، التي تستتبع عبئًا ماليًا ثقيلاً.

تتماشى مبالغ الحوالات الموحدة، مثل النقد مقابل الحماية، مع المعدلات التي اتفقت عليها المجموعة القطاعية، وينطبق الوضع ذاته على أي حوافز أو مدفوعات أخرى مقابل الخدمات.

المراقبة

ستجري القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين مراقبة بصفة منتظمة للحماية، وتحليلات السياق، وتقييمات أوجه الضعف لتقوم عليها الاستجابة. بالرغم من القيود التشغيلية القائمة، لا سيما تلك المفروضة على الأنشطة الحساسة للحماية، سيستخدم جميع شركاء القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين مجموعة من الطرائق للتأكد من إمكانية تنفيذ الأنشطة. تماشيًا مع إطار نتائج القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين، سيجري قياس التقدم المُحرَز نحو تحقيق المخرجات والأهداف والإبلاغ عنه بواسطة جميع الجهات والشركاء لدى القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين عبر أنشطة المراقبة المخصصة لخطط التقييم المتفق عليها.

اليمن

عائلة حسن في القارب الذي سينقلهم نحو حياة أفضل وأكثر أمانًا في بلدهم. على غرار العديد من اللاجئين الصوماليين، غادروا دولتهم في عام 2021 بسبب الصراع المسلح، وقرروا العودة إلى الصومال عبر برنامج العودة التلقائية المدعومة التابع للمفوضية بعدما تعذر على الوالدين إيجاد وظيفة مناسبة تساعدهم على توفير الغذاء أو التعليم للعائلة في اليمن. تم تزويدهم بالوثائق والنقل في اليمن بالإضافة إلى الدعم المالي لبدء حياة جديدة في الصومال. صورة: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/محمود فاضل

10.3
آلية الاستجابة السريعة

ذوو الاحتياج	المستهدفون	النساء	الأطفال	ذوو الإعاقة
0.2مليون	0.2مليون	56ألفاً	118ألفاً	%15

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
19.2مليون	15

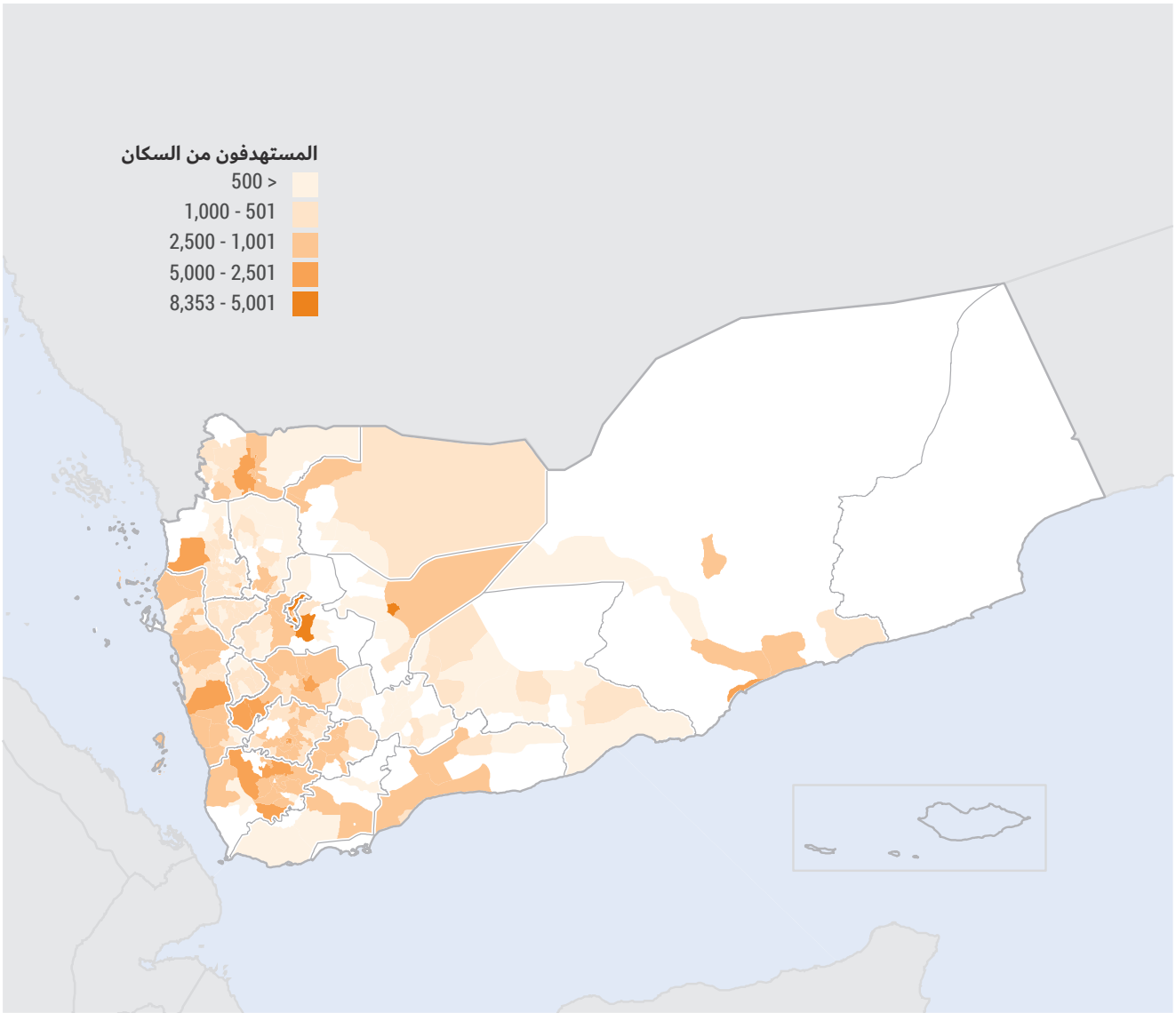

الأهداف

تقديم المساعدات المنقذة للأرواح الطارئة الفورية للأسر النازحة حديثًا في المناطق التي يصعب الوصول إليها سواء بسبب الصراع المسلح أو تداعيات الكوارث الناجمة عن المناخ، يجري تقديم حزمة شاملة خلال فترة 72 ساعة الأولى الحرجة عقب النزوح أو وقوع حالة طارئة. تتضمن المساعدات المنقذة للأرواح مواد أساسية مثل فلتر المياه الخزفي، ومجموعة مواد النظافة الأساسية، ومجموعة المواد الخاصة بالنساء، ومجموعة الحصص الغذائية الجاهزة للأكل، وغيرها من المواد حسب ملاحظات المجتمعات في 216 مديرية عبر 16 محافظة سعيًا للحد من أوجه الضعف وضمان سلامتهم وعافيتهم والحفاظ على كرامة الإنسان.

الاستجابة

يواجه اليمن أخطارًا متشابكة يتمخض عنها العديد من المخاطر المركبة للمجتمعات، ما يتركها معرضة وأكثر تضرّرًا بصفة متزايدة للكوارث والأزمات مستقبلاً، وما يُعقد الأمور أكثر أن التدهور المناخي والبيئي يفاقم شدة هذه الكوارث وتواترها. استنادًا إلى مجموعة بيانات آلية الاستجابة السريعة، تضرر أكثر من 650 ألف شخص (بين عامي 2021 و2023) بالنكبات الناجمة عن تغير المناخ، وبغية معالجة هذا الأمر، تتضمن استراتيجية آلية الاستجابة السريعة متعددة القطاعات للأمم المتحدة نهجًا منسقًا بين مختلف القطاعات الإنسانية للاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ. تهدف آلية الاستجابة السريعة إلى تنسيق الجهود لتجنب الازدواجية وزيادة أثر المساعدات الإنسانية في المناطق المتضرّرة من الأزمة. تحافظ الآلية على تواجدها في 216 مديرية و16 محافظة وستواصل تنفيذ الاستجابة مع الشركاء الخمسة عشر المنفذين ذاتهم وستوفر حزمة دُنيا من المساعدات الفورية المنقذة للأرواح للنازحين حديثًا والأسر المتضرّرة بفعل المناخ في المناطق التي يصعب الوصول إليها وذلك عبر توفير مجموعة المواد الطارئة، والمساعدات النقدية متعددة الأغراض التي تقدم مرة واحدة، وجولة من المساعدات الغذائية الطارئة.

وفقًا للمشاورات القائمة على المناطق التي أجريت مع الشركاء والدروس المستفادة من عام 2023، يتسم النزوح المفاجئ بزيادة أوجه الضعف وتدهور وضع الاحتياجات الأساسية العاجلة. حسب أحدث تقرير مراقبة ما بعد التوزيع،[21] أجاب 99 في المائة من المستفيدين بأن مساعدات آلية الاستجابة السريعة كانت مفيدة لتلبية احتياجاتهم بعد نزوحهم.

تنطوي استراتيجية استجابة آلية الاستجابة السريعة على عدة خطوات جوهرية مثل الشراء، والتخزين، والتجهيز الاستراتيجي المسبق للإمدادات المنقذة للأرواح في مختلف المخازن. تتحقق آلية الاستجابة السريعة بصورة فورية من تنبيهات النزوح الجديدة ضمن فترة زمنية محدودة تبلغ 72 ساعة عن طريق حشد الفرق إلى هذه المناطق المستهدفة؛ لتسجيل الأسر المتضرّرة وتوزيع المساعدات المنقذة للأرواح ومشاركة البيانات الجيدة مع المجموعات القطاعية من أجل تقديم الاستجابات اللاحقة مثل المساعدات النقدية متعددة الأغراض الشاملة التي تقدم مرة واحدة والمساعدات الغذائية العامة التي تقدم مرة واحدة للأسر النازحة الأشد ضعفًا.

استنادًا إلى الاتساق مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لليمن، أدركت آلية الاستجابة السريعة للأمم المتحدة الحاجة إلى تضافر جهود الإغاثة في حالات الطوارئ مع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث طويلة المدى لتعزيز قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود. ينطوي تحقيق هذا الهدف على نهج محلي، يركز على بناء قدرات العاملين في المجال الإنساني المحليين والمجتمعات ومهاراتهم، مع التركيز بوجه خاص على الحد من المخاطر للفئات الأشد ضعفًا، مثل النساء والفتيات وذوي الإعاقة ومجتمعات الشباب، وتعزيز مدن مؤسسات الحد من مخاطر الكوارث مثل الدفاع المدني، حيث توجَّه هذه المشاركة صوب تعزيز قدراتهم في مختلف المجالات ضمن إدارة الكوارث مثل التنسيق، وتقييم الاحتياجات، وإدارة المعلومات، والاستجابة الإنسانية على المستوى المحلي، والإنذارات المبكّرة.

تكلفة الاستجابة

تتطلب آلية الاستجابة السريعة متعددة القطاعات للأمم المتحدة 19.2 مليون دولار أمريكي، سيُخصص منها 6.1670 مليون دولار أمريكي للحصول على مجموعات المواد المنقذة للأرواح متعددة القطاعات لآلية الاستجابة السريعة. سيلزم توفير مبلغ إضافي قدره 3.904 مليون دولار أمريكي لتغطية التكاليف المرتبطة بالنقل والتخزين وتواجد المنظمات الشريكة وتنفيذ مبادرات المساعدات المنقذة للأرواح في المنطقة التي يصعب الوصول إليها. تتحدد التكلفة استنادًا إلى الحاجة الملحة للاستجابة الفورية وستغطي تكلفة 35 مخزنًا في جميع أنحاء اليمن من أجل التخزين المسبق للمساعدات لما عدده 216 مديرية، وتكاليف نقل الإمدادات من المحافظات/المديريات إلى نقاط التوزيع، وتمكين الشركاء المنفذين من التحقق من المستفيدين وتسجيلهم وتوزيع المساعدات ضمن نطاق آلية الاستجابة السريعة.

إضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى 9.084 مليون دولار أمريكي من أجل المساعدات النقدية متعددة الأغراض التي تقدم لمرة واحدة ضمن آلية الاستجابة السريعة، التي سيتم تقديمها إلى الأشخاص المتلقين للمساعدات العينية الخاصة بآلية الاستجابة السريعة. يشمل هذا المبلغ رسوم النقل والتكلفة التشغيلية.

علاوة على ذلك، بوصف ذلك جزءًا من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، ستقوم آلية الاستجابة السريعة التابعة للأمم المتحدة بالمناصرة من أجل توفير ما لا يقل عن مليوني دولار لضمان اتباع نهج طويل الأمد بشأن الحد من مخاطر الكوارث، مع إيلاء تركيز خاص على نظام الإنذار المبكّر على مستوى المجتمعات سعيًا لتعزيز قدرات المجتمعات والمؤسسات.

المراقبة

تنسق آلية الاستجابة السريعة عن كثب مع الجهات المعنية في مجال العمل الإنساني الميداني بما في ذلك السلطات المحلية والمنظمات المجتمعية وفرق التنسيق الإقليمية والمنظمات غير الحكومية سعيًا لتحسين جودة بيانات الخط الأول التي تعزز الاستجابة اللاحقة القائمة على المجموعات القطاعية. تعمل المجموعة القطاعية على تكييف أدوات مختلفة لمراقبة وقياس أثر الاستجابة عبر النزوح الذي أثار تنبيهات لتقديم المساعدات.

يتم إجراء زيارات بين المجموعات القطاعية وبين الوكالات بالاشتراك مع السلطات المحلية إلى مواقع الخدمات؛ لمعاينة وضع الأسر النازحة حديثًا، والسكان المتضرّرين من المناخ، ومراقبة ما بعد التوزيع عبر الشركاء والمراقبة من طرف ثالث التي يتعاقد معها صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان الدوليين والمحليين المتخصصين في الميدان الذين يقومون بزيارات مراقبة منتظمة لمواقع النشاط على مستوى البلد.

الجوف، اليمن

أسرة نازحة مع مجموعة مواد الإغاثة الطارئة المقدمة لهم عبر آلية الاستجابة السريعة للأمم المتحدة في محافظة الجوف.

صورة: صندوق الأمم المتحدة للسكان/مؤسسة يمن الخير للإغاثة والتنمية

11.3 الاتصالات في حالات الطوارئ

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
2.7مليون	49

الأهداف

1. توفير خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ والحفاظ على تقديمها للشركاء في مجال العمل الإنساني في المراكز المشتركة في جميع أنحاء البلد.
2. تيسير بناء القدرة الفنية للشركاء في مجال العمل الإنساني.
3. استكشاف المشاريع التجريبية مع المجتمعات المتضررة.

الاستجابة

تعكف المجموعة القطاعية منذ عام 2015 على توفير خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ مثل الاتصالات الأمنية، وخدمات توصيل البيانات للمجتمع الإنساني. كما ستستكشف المجموعة في عام 2024 الخيارات الإضافية للحفاظ على مستويات الدعم المطلوبة استجابة للطلب المتزايد، واستكمالاً لما أُحرز من إنجازات في عام 2023، سيتمتع حوالي 2,600 من العاملين في المجال الإنساني من 49 منظمة شريكة بإمكانية الوصول إلى خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ، تحديدًا في محافظات صنعاء والحديدة وحجة وإب وصعدة وعدن والمخا والمكلا والتربة ومأرب. إضافة إلى ذلك، سيوفر مكتب المساعدة المخصص في صنعاء الدعم للمستخدم، وبعد استبيان رضا المستخدم، ستعطي الاتصالات في حالات الطوارئ الأولوية لتحسين خدماتها، والحفاظ على القدرة المطلوبة للاستجابة لحالات الطوارئ مع التركيز في الوقت ذاته على تقليل التكلفة الإجمالية للمشروع دون المساس بجودة الخدمة.

كما تعتزم المجموعة القطاعية تحسين خدمات الإنترنت التي تقدمها، وتطوير برامج تدريبية أكثر شمولاً، وزيادة ظهورها في المجتمعات، وتحسين استجابتها لاحتياجات العملاء.

تكلفة الاستجابة

تتضمن المتطلبات المالية البالغة 2.7 مليون دولار أمريكي إمكانية الاتصال والتوظيف والخدمات للمجتمع والمعدات وبناء القدرات. كما تستأثر إمكانية الاتصال بنسبة واحد وستين في المائة من الميزانية المتوقعة، معظمها اتصالات عبر الأقمار الصناعية يتم تشغيلها إما محليًا أو من الخارج. بغية تقليل تكاليف إمكانية الاتصال في عام 2024، ستنظر المجموعة في وسائل بديلة للاتصال الموثوق والفعال من حيث التكلفة مثل الاتصال عبر الألياف، شريطة التوافر وموافقة السلطات، من مقدمي الخدمات المحليين الذين لا يضرون بجودة الخدمة وأمنها. بالإضافة إلى ذلك، ستستثمر المجموعة القطاعية في بناء قدرات الموظفين المحليين من المنظمات الشريكة لتعزيز قدراتهم وخبراتهم في الاستخدام الأكثر كفاءة لموارد تكنولوجيا المعلومات بطريقة متوائمة.

قام مكتب المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القُطري باعتماد نموذج تمويل مختلط منذ شهر يونيو 2023. يتم تخصيص ثمانين في المائة من التمويل لاسترداد التكاليف المشتركة بين الوكالات، في حين يتم توجيه عشرين في المائة المتبقية نحو التمويل المشترك للعمل الإنساني.

المراقبة

تستخدم خدمة الاتصالات في حالات الطوارئ ثلاث أدوات مراقبة: استبيان رضا المستخدم، وتذاكر مكتب المساعدة، والتقييم الفني. يُقيم الاستبيان جودة الخدمة التي تركز على إمكانية الاتصال بالإنترنت والاتصالات الأمنية وخدمات مكتب المساعدة حيث تعمل الاتصالات في حالات الطوارئ.

تُمكّن الأدوات مراجعة عدد المواقع التي تقدم خدمات الاتصالات، وعدد العاملين في المجال الإنساني الذين يستخدمون خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ، ونسبة المستخدمين الذين يشعرون بالرضا عن جودة الخدمة وتقديمها في الوقت المناسب، وعدد العاملين في المجال الإنساني المدرّبين، وعدد الأشخاص الذين استخدموا الخدمة.

12.3 اللوجستيات (الإمداد والتموين)

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
41.3مليون	90

الأهداف

1. ضمان وجود منصة لتنسيق معلومات اللوجستيات ومشاركتها عبر المنظمات الإنسانية في اليمن.
2. دعم المنظمات الإنسانية من خلال تقديم خدمات اللوجستيات المشتركة وأنشطة التأهب للوجستيات.
3. ضمان خدمة نقل جوي آمنة وموثوقة للعاملين في المجال الإنساني المسافرين من اليمن وإليها.

الاستجابة

إن مجموعة قطاع اللوجستيات التي يقودها برنامج الأغذية العالمي هي عبارة عن مجموعة من الشركاء تساعد المنظمات الإنسانية في التغلب على العقبات اللوجستية من أجل تقديم المساعدات الإنسانية. تحوّل المجموعة تركيزها من تقديم خدمات اللوجستيات المادية المجانية للمستخدمين إلى مجموعة تُركز على التنسيق، وإدارة المعلومات، وتعزيز القدرات، وأنشطة التأهب للوجستيات.

بغية مساعدة المجتمع الإنساني بالكامل في اليمن، ستواصل مجموعة قطاع اللوجستيات تنمية نطاق واسع من الشراكات بفاعلية أكثر عن طريق إيجاد المعايير والمبادئ التوجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة المرتبطة بلوجستيات العمل الإنساني. في ظل التركيز بوجه أساسي على المنظمات غير الحكومية الوطنية، وبالنظر إلى قيود السفر الحالية في المناطق التي تسيطر عليها سلطة أنصار الله، ستسعى مجموعة قطاع اللوجستيات إلى زيادة نطاق أنشطتها المرتكزة على الكفاءة والاستفادة من خبرتها في سلسلة التوريد لتقديم تدريبات اللوجستيات الضرورية ومعالجة الفجوات القائمة.

بالنظر إلى الخيارات الدولية والمحلية المحدودة داخل اليمن وخارجه، ستواصل الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة تقديم خدمة جوية إنسانية آمنة وموثوقة في اليمن. تدعم الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة عمليات نقل العاملين في المجال الإنساني والبضائع الخفيفة داخل البلد وخارجها وأداء عمليات الإجلاء الطبي والأمني عندما يقتضي الأمر. كما تقدم الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة خدمات جوية دولية من عمّان وأديس إلى عدن وصنعاء، فضلاً عن رحلات الطيران الداخلي إلى المكلا وسيئون ومأرب. تجري مراجعة الوجهات وتواتر الرحلات الجوية وتعديلها بانتظام استجابةً لطلب المجتمع الإنساني.

كما ستحافظ المجموعة على القدرة على تفعيل خدمات اللوجستيات بسرعة عند الضرورة والاستجابة لاحتياجات اللوجستيات المشتركة شريطة توافر التمويل. لن يجري استخدام خدمات النقل الجوي المخصصة إلا عند احتياج العديد من المنظمات الإنسانية إلى نقل الإمدادات المطلوبة بشكل عاجل جوًا، حينها سيتم ذلك وفقًا للأولويات المحددة للفريق القُطري الإنساني.

تكلفة الاستجابة

في عام 2024، تبلغ التكلفة التقديرية لاحتياجات مجموعة قطاع اللوجستيات 41.3 مليون دولار أمريكي، منها 87 في المائة تحتاجها الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة من أجل مواصلة تشغيل خدمات النقل الجوي من اليمن وإليه، حيث يتمثل مصدر الإنفاق الرئيسي لهذه الخدمة الحيوية في الطائرات والالتزامات التعاقدية ذات الصلة، بالإضافة إلى رسوم الهبوط والمناولة الأرضية في اليمن، وتشكّل أنشطة مجموعة اللوجستيات، المرتبطة بإدارة المعلومات والتنسيق، بما في ذلك بناء القدرات، وتعزيز قدرة الشركاء والتأهب للوجستيات، نسبة 13 في المائة المتبقية.

المراقبة

تقوم مجموعة قطاع اللوجستيات بتتبع الفاعلية والجودة عبر استبيان ملاحظات المستخدمين السنوية. تعمل اجتماعات تنسيق اللوجستيات بمثابة منتدى للشركاء في مجال العمل الإنساني للتعبير عن القضايا وتقديم المساهمات. يتتبع تطبيق تتبع مواد الإغاثة خدمات اللوجستيات المشتركة ويسجلها. كما تُعقد اجتماعات اللجنة التوجيهية للخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة المنتظمة من أجل مراجعة الخدمات الجوية. ويتم إجراء استبيانات رضا الركاب والوصول، كما أن الإشراف على مشروع وحدة ضمان جودة الطيران التابعة لبرنامج الأغذية العالمي هو أحد الأنظمة المتنوعة المستخدمة للمراقبة المنتظمة للخدمات التي تقدمها الخدمات الجوية الإنسانية للأمم المتحدة.

13.3 التنسيق

المتطلبات المالية (بالدولار الأمريكي)	الشركاء
20.1مليون	219

الأهداف

1. ضمان تقديم استجابة إنسانية مترابطة تتمحور حول الأشخاص ومحددة السياق ومرنة تُساهم في قدرة المجتمعات على الصمود وتعزز نتائج الحماية الملموسة.
2. المحافظة على قيادة ممنهجة ويمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالوصول.
3. المساهمة في تقديم حلول دائمة فيما يتعلق بالنزوح الداخلي المُطوَّل.
4. ضمان تقديم استجابة إنسانية شاملة.
5. ضمان تقديم تمويل تحفيزي للعمل الإنساني يُحدث أثرًا في حياة الأشخاص.
6. دعم التحليل الاستراتيجي للمخاطر والاتجاهات للتكيف مع الوضع المتغير.

الاستجابة

سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) والشركاء، بما يتماشى مع توصيات تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات وتقارير الإنجاز بشأن خطة الاستجابة الإدارية الخاصة به، بالإضافة إلى نتائج زيارة مجموعة مديري الطوارئ إلى اليمن في مايو 2023، التركيز على إجراء تغييرات على مستوى النظام وإضفاء تحسينات من أجل تقديم استجابة إنسانية تتسم بالفاعلية والكفاءة وقائمة على المبادئ.

سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تيسير تنسيق العمل الإنساني بين 219 شريكًا (وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية الوطنية، حركة الهلال الأحمر)، مما يزيد من حضوره في المناطق التي تكون فيها الاحتياجات أكثر إلحاحًا وتشتد فيها الحاجة إلى التنسيق، ونتيجة لذلك، وبالإضافة إلى مكتبه الرئيسي في محافظتي صنعاء وعدن، سيوسع المكتب تواجده الميداني عبر تسعة مكاتب فرعية، خاصة في: عدن وحجة والحديدة وإب ومأرب والمخا وصعدة وصنعاء وتعز/التربة. وسيُبقي المكتب أيضًا على فريق للإخطار ومنع استهداف المواقع في الرياض بوصفه جزءًا من عمل وحدته المعنية بالوصول والتنسيق المدني العسكري ومن الدعم اللوجستي المحدود المخصص لليمن في المكتب الإقليمي في عمّان. سيواصل الفريق القُطري الإنساني إيلاء الأولوية للحضور التشغيلي وزيادة لامركزية تواجد جهات العمل الإنساني من خلال تبني نهج قائم على المناطق كان قد تم إطلاقه بنجاح منذ يونيو 2023.

تماشيًا مع ميثاق الفريق القُطري الإنساني المُوقَّع في يناير 2023 والمشاورات مع الشركاء، سيدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) إجراء تعديل تدريجي ومسؤول للاستجابة الإنسانية ودعم التخطيط بشأن الانتقال نحو ترابط موسع ووضع البرامج الإنمائية، بما في ذلك إيجاد حلول دائمة للنازحين، في ضوء احتمالات التسوية السياسية للصراع، وبيئة التمويل المتوقعة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على أوجه المرونة فيما يخص حالات الطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، سيتأكد المكتب، عبر مجموعة التنسيق بين القطاعات، أن الاستجابة الإنسانية ستجدد عملها في:

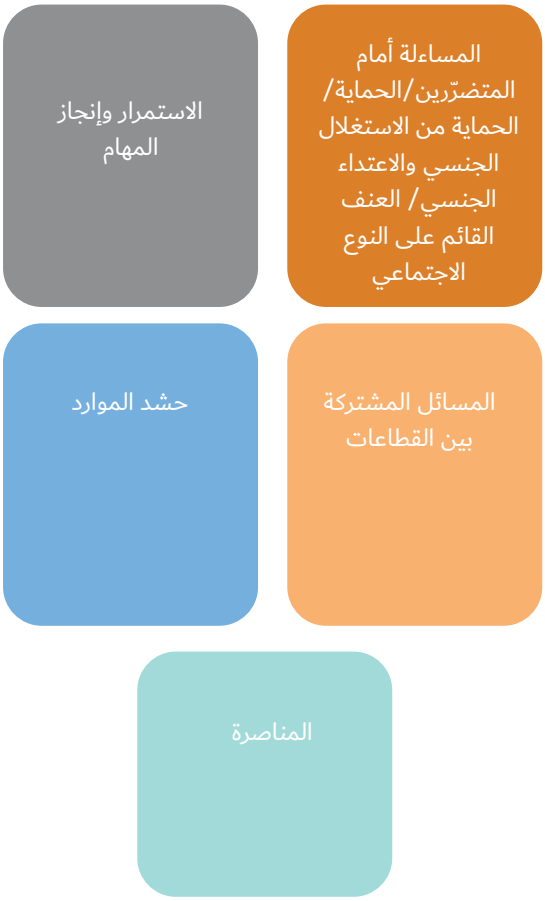

أهداف محددة:

ضمان استجابة إنسانية مترابطة تتمحور حول الأشخاص وبالجهود المحلية ومرنة

سيكون من بين الأولويات الرئيسية في عام 2024 تعزيز استجابة تحظى بالأولوية ومدفوعة بالاحتياجات ومبنية على الأدلة وخاضعة للمساءلة وأكثر شمولاً وقائمة على المشاركة، التي تستخدم التمويل بكفاءة أكثر، وتساهم في تحقيق نتائج حماية ملموسة والمساواة بين الجنسين وقدرة المجتمعات على الصمود، بما في ذلك من خلال الاستخدام المتزايد لوضع البرامج القائمة على النقد، والتخطيط القائم على المناطق، ووضع البرامج متعدد القطاعات و/أو المتكاملة والتوطين. سيتم تعزيز آليات تنسيق متنوعة خاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على المستويين الوطني والمحلي من أجل تقديم استجابة تقوم على الجهود المحلية. سيعزز التنسيق البعثات على المستوى الميداني ويدعم دورة التخطيط لبرامج العمل الإنساني والدروس المستفادة بين الوكالات وتطبيق المعايير. سيتم إجراء مراجعة أخرى لهيكلية العمل الإنساني، بهدف زيادة أوجه التكامل مع الجهات العاملة في مجال التنمية.

قيادة ممنهجة ويمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالوصول

سيدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) منسق الشؤون الإنسانية والفريق القُطري الإنساني لتوسيع مساحة العمليات التشغيلية الحالية وتحسين الوصول عبر المشاركة المستدامة والاستراتيجية مع السلطات وأصحاب النفوذ الآخرين من صانعي القرار، والمناصرة المشتركة المنسقة والقائمة على المبادئ، بما في ذلك مع المانحين والدول الأعضاء. سينسق المكتب مناصرة مشتركة قائمة على المبادئ لضمان اتباع نهج منسق يُغطي النظام بأكمله، مما يعزز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ومبادئ العمل الإنساني والتنسيق المدني العسكري، وغيرها من مسائل الوصول والحماية. عبر مجموعة العمل المعنية بالوصول، سيواصل المكتب تنفيذ استراتيجية وصول الفريق القُطري الإنساني، مما يضمن وجود قاعدة أدلة قوية بشأن قضايا الوصول وتقديم المشورة إلى الفريق القُطري الإنساني. كما سيشارك المكتب في جهود المناصرة المنسقة للتصدي للمعلومات المضللة وتعزيز قبول تدابير الحماية داخل المجتمع الإنساني. من خلال إيلاء الأولوية لواجب العناية، يضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) حماية عافية الشركاء والمستفيدين عن طريق تنفيذ تدابير قوية لتقييم المخاطر وتخفيفها وتوفير التدريب والموارد المناسبة ووضع سياسات ومبادئ توجيهية واضحة.

تيسير تقديم حلول دائمة لحالات النزوح الداخلي المُطوَّل

قام مكتب المستشار الخاص لحلول النزوح الداخلي بتحديد اليمن كدولة تجريبية لبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي. سيظل التعاون المعزز بين جهات العمل الإنساني والإنمائي والسلام في عام 2024 أولوية من أولويات التنسيق، عن طريق تعزيز مشاركة المعلومات وتكامل الأدوار. سيساهم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بصورة استباقية في الآليات التي يقودها مكتب المنسق المقيم بشأن الحلول الدائمة، وذلك لتعزيز الحوار والتعاون والتخطيط المشترك، بهدف تلبية احتياجات المتضرّرين الذين يحتاجون إلى حلول طويلة المدى مع استجابات آمنة ومتكاملة ومراعية للكرامة.

ضمان شمولية الاستجابة الإنسانية

تتضمن الأولويات الرئيسية لعام 2024 تعزيز آليات المساءلة، والتوطين، ودعم التنسيق بشأن قضايا الحماية، بما في ذلك المساءلة أمام المتضرّرين، والحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتدخلات القائمة على النقد، وسيتطلب ذلك توسيع نطاق آليات الملاحظات بالمجتمع لضمان سماع آراء المتضرّرين ومعالجة همومهم. تماشيًا مع استراتيجية التوطين الخاصة بالفريق القُطري الإنساني، ستتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في تعزيز التوطين عبر دعم مبادرات الشراكة والدمج وبناء القدرات للمنظمات غير الحكومية الوطنية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها نساء؛ لدعم قدرتها على إدارة المنح وتعزيز حشد مواردها لدعم قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية على جذب التمويل الثنائي وتقليل اعتمادها على صندوق التمويل الإنساني في اليمن لتعزيز الاستدامة.

إضافة إلى ذلك، سيدعم الفريق القُطري الإنساني ومجموعة التنسيق بين القطاعات إيجاد مزيد من أوجه التآزر بين وضع البرامج القائم على النقد وبرامج الحماية الاجتماعية؛ وذلك لتعزيز القدرة على الصمود والمساهمة في نتائج التنمية طويلة الأمد.

ضمان التمويل الإنساني المحفّز الذي يُحسّن حياة المتضرّرين

سيجدّد الفريق القُطري الإنساني جهوده المبذولة في عمليات حشد الموارد على خلفية التمويل الإنساني المنخفض، وسيؤكد على زيادة كفاءة التمويل الإنساني وفاعليته وتعزيز التعاون والشراكات والابتكار بين آليات التمويل المختلفة. ستظل زيادة التواصل مع الجهات المانحة غير التقليدية وإدارة التوقعات بشأن وضع البرامج الإنمائية المحتملة والتطورات الاجتماعية الاقتصادية، سعيًا لعدم فقد المكاسب التي حققتها الاستجابة الإنسانية واسعة النطاق عبر السنوات الماضية، تمثل أهمية قصوى. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) الاستخدام الاستراتيجي لصناديقه المشتركة (صندوق التمويل الإنساني في اليمن والصندوق المركزي للاستجابة الطارئة) بصورة متكاملة لتوجيه استجابة فعالة ومنسقة تنسيقًا جيدًا وفي الوقت المناسب.

دعمًا للتحليل الاستراتيجي للمخاطر والاتجاهات بهدف التكيف مع الوضع المتغير

سيعزز الفريق القُطري الإنساني، مدعومًا من مجموعة التنسيق بين القطاعات ومجموعة عمل إدارة المعلومات والتقييم، مراقبة الاحتياجات والمخاطر والاستجابة ومشاركة المعلومات والتحليلات بشأن هذه المسائل بصفة منتظمة بغية التكيف بفاعلية وفي الوقت المناسب مع الاستجابة الإنسانية. لتعزيز استجابة مبنية على الأدلة، فإن تنفيذ تقييم المواقع متعدد القطاعات سيمثل أولوية لعام 2024، بالإضافة إلى مواصلة توسيع نطاق تقييمات الاحتياجات على مستوى البلد والحد من التدخل في تقييمات الشركاء. استنادًا إلى التعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، الذي تم تأسيسه بوصفه جزءًا من دورة التخطيط لبرامج العمل الإنساني لعام 2024، سيتم تعميم التأهب لحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث بشكل أكبر على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي.

صنعاء، اليمن

يمكن للأسر الآن الحصول بسهولة على المياه النظيفة في مديرية الحيمة، حيث تم إعادة تأهيل بئر المياه وبناء نقاط توزيع المياه. صورة: منظمة كير في اليمن/عبد الرحمن الحبيشي

الجزء الرابع:

الملاحق

مأرب، اليمن
يأخذ أديب حصته الغذائية من إحدى نقاط توزيع الغذاء التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في مأرب.
صورة: برنامج الأغذية العالمي/سيد عاصف

1.4
ملاحظات ختامية

1 وفقًا لما أكدته سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية في مجال العمل الإنساني (2016) وبيان مديري اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن مركزية الحماية (2013) والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي (2015) والتزامات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساءلة أمام المتضرّرين، والتواصل مع المجتمعات، والحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (PSEA).

2 يتم تلقي أكثر من 90 في المائة من الملاحظات الحالية من خلال مركز الاتصال، الذي قد لا يكون متاحًا لجميع الفئات، لا سيما الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

3 التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد | IPC - التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (ipcinfo.org)

4 (fsac_vulnerability_targeting_guidance_final_june_2021.pdf (fscluster.org

5 المبادئ التوجيهية التشغيلية لمجموعة الأمن الغذائي والزراعة بشأن تنفيذ الأنشطة المدرة للدخل وبرامج الشركات الصغيرة

6 https://response.reliefweb.int/yemen/integrated-famine-risk-reduction

7 https://response.reliefweb.int/yemen/integrated-famine-risk-reduction

8 https://fscluster.org/yemen/document/fsac-market-feasibility-assessment-tool

9 يشير إلى عدد عمليات التبسيط للبروتوكولات الوطنية والعالمية الحالية لمعالجة هزال الأطفال.

10 التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد

11 حتى لو قدمنا الاستجابة في 162 مديرية، فلدينا 42 مديرية ضمن مقياسي الشدة 4 و5

12 49% فتيات (410,733)

13 في هذه المرحلة، يمكن استخدام الدعم العيني أو صناديق التمويل الطارئة لتلبية احتياجات الأسر التي لديها أطفال ضعفاء (لدعم الرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية الأخرى). ينبغي أن يتم ذلك وفقًا للمعايير (وجود خطة، دعم من العاملين في المجال الاجتماعي، وما إلى ذلك) لتجنب الآثار الضارة.

14 يضم عدد الأطفال الذين يعيشون في أوضاع محفوفة بمخاطر كبيرة الأطفال الذين تعرضوا للعنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، والأطفال المتضرّرين من الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار، والأشكال الأخرى للعنف والإساءة، والأطفال المشاركين في عمالة الأطفال الخطرة، والأطفال غير الملتحقين بالمدرسة، وغير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والأسر التي يعيلها أطفال، والأطفال الذين يتعرضون للإهمال أو الاستغلال، والأطفال الذين يتزوجون في سن مبكرة أو من تجندهم الجماعات المسلحة وتستغلهم.

15 من إجمالي عدد الأشخاص الذين سيتلقون الدعم عبر أنشطة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وبناء القدرات، يُشكّل مقدمو الرعاية 4% (38,535)، حسب توزيع متساوٍ بمعدل 50% للنساء و50% للرجال.

16 ستستثمر هذه المبادرة في تدريب مقدمي الخدمات بخطوط المواجهة في مختلف المناطق الرئيسية، خاصة الجهات الوطنية، بما في ذلك: إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ونظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومجموعة أدوات مراقبة وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومجموعة أدوات إذكاء الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وإشراك الرجال في الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والحشد المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك، سينشر مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي للجهات والقطاعات غير المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومن شأن ذلك أن يساعد على تعميم ودمج اعتبارات العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامجهم وأنشطتهم، ما يضمن استجابة أكثر شمولاً وتنسيقًا للعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن في 2024.

17 بيانات من يناير حتى نوفمبر 2023.

18 يتسق ذلك مع تحليل الاحتياجات الإنسانية لمجموعة قطاع المأوى في اليمن والمشاورات القائمة على المناطق.

19 ملف المأوى في اليمن، بناء الثقافات المحلية من أجل موائل مستدامة وقادرة على الصمود.

20 المنقولة بالمياه والمحمولة بالنواقل بشكل رئيسي. مناطق ترتفع بها نسبة الإصابة بالكوليرا.

21 أجريت في يوليو 2023 في محافظة لحج.

خطة الإستجابة الإنسانية
اليمن